الجزء الثالث

تحولات الإنتـــاج

Passages of Production

obeikandl.com

obeikandl.com

1.3

حدود النظام الإمبريالي

بات العالم كلُّه شبه مقسم، ويتعرض ما بقي منه إلى التقسيم والاجتياح والاستعمار (الاستيطان). لنا أن نفكّر ونحلُم بهذه النجوم المتلألئة فوق رؤوسنا في الليل، بهذه العوالم الفسيحة التي لن نتمكن قط من بلوغها. لو كنت قادراً على ضم الكواكب لما ترددتُ؛ ما أكثر ما أفكر بذلك! يحزنني أن تكون نائية إلى هذا الحد، رغم أنها شديدة الوضوح.

سيسيل رودس

على امتداد الجزء الأكبر من القرن العشرين، بقي انتقاد النظام الإمبريالي أحد أكثر ميادين النظرية الماركسية حركية وإلحاحاً[1]. من المؤكد أن العديد من تلك الأطروحات باتت اليوم بالية، وأن الوضع الذي تشير إليه قد تغير كلياً. غير أن ذلك لا يعني أننا لا نستطيع أن نتعلم شيئاً منها. فمن شأن هذه الانتقادات

(1) For sources on the imperialism debate from Kautsky to Lenin, see the excellent bibliography provided in Hans - Ulrich Wehler, ed., *Imperialismus* (Cologne: Kiepenheure and Witsch, 1970), pp. 443 - 459. For the debates over imperialism that developed between the two World Wars and continued up to the 1960 s, see the bibliography in Dieter Senghaas, ed., *Imperialismus und strukturelle Gewalt* (Frankfurt: Suhrkamp, 1972), pp. 379 - 403. For a useful English - language summary of the debates, see Anthony Brewer, *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey* (London: Routledge and Kegan Paul, 1980).

obeikandl.com

الموجهة إلى النظام الإمبريالي، أن تساعدنا على فهم آلية العبور من الإمبريالية إلى **الإمبراطورية** لأنها، من نواح معينة، كانت تتنبأ بمثل ذلك العبور.

لعل أحد الآراء المركزية لتراث الفكر الماركسي حول الإمبريالية هو أن هناك علاقة جوهرية بين الرأسمالية والتوسع، وأن التوسع الرأسمالي محكوم حتماً باتخاذ الشكل السياسي للإمبريالية. صحيح أن ماركس لم يكتب إلاَّ النَزْرَ اليسير عن الإمبريالية، ولكن تحليلاته للتوسع الرأسمالي تبقى مركزية بالنسبة إلى مجمل تراث النقد. فما دأب ماركس على شرحه، بأكبر قَدْرٍ من الوضوح، هو أن رأس المال لا يعمل باستمرار، إلاَّ من خلال نوع من إعادة رسم الحدود لكلٍّ من الداخل والخارج. لا يؤدي رأس المال وظيفته، في الحقيقة، داخل حدود إقليم محدد، وكتلة بشرية معينة، بل ينزع دائماً إلى الفيض فوق تخومه، وصولاً إلى احتضان فضاءات جديدة: «يتجلى الاتجاه نحو إيجاد سوق عالمية مباشرة في مفهوم رأس المال نفسه. يبدو كل حد حاجزاً يتعين التغلب عليه»[1]. وهذا الطابع المضطرب لرأس المال، يشكل نقطة أزمة دائمة الحضور تخص رأس المال بالذات: يبقى التوسع الدائم تعبيراً عن سعيه غير الكافي باستمرار، ولكنه الضروري مع ذلك إلى إرواء عطشه غير القابل للإشباع. لسنا هنا بصدد القول بأن هذه الأزمة، وهذه الحواجز، ستقود رأس المال بالضرورة إلى الانهيار. على النقيض من ذلك تماماً، فالأزمة، بالنسبة إلى رأس المال، كما هي حالها بالنسبة إلى الحداثة ككل، شرط طبيعي يشي لا بنهايته، بل باتجاهه ونمط أدائه لعَمَله. يبقى قيام رأس المال، ببناء النظام الإمبريالي وتجاوزه له، كامنين في التفاعل المعقد بين الحدود والحواجز.

---

(1) Karl Marx, Grundrisse, trans. Martin Nicolaus (New York: Vintage, 1973), p. 408; subsequentlty cited in text. For Marx's discussion of the internal «barriers» of capitalist production, see also Capital, vol. 3, trans. David Fernbach (London: Penguin, 1981), pp. 349 - 375.

ثمة حاجة إلى خارج

يحلل ماركس حاجة رأس المال الثابتة إلى التوسع، عبر التركيز أولاً، على عملية **التحقق**، وبالتالي على العلاقة الكمية غير المتكافئة بين العامل كمنتج للسلع والعامل كمستهلك لها[1]. ومسألة التحقُّق هي أحد العوامل التي تدفع رأس المال إلى ما وراء حدوده، وتؤسس للنزوع نحو السوق العالمية. ولكي نفهم المشكلة علينا أن ننطلق من الاستغلال. يقول ماركس في كتاب **الأسس (الغروندريسّة** Grundrisse): «بدايةً، يقوم رأس المال بإجبار العمال على العمل الفائض إضافةً إلى العمل الضروري. فهو لا يحقق ذاته، ولا يخلق قيمةً زائدة إلاّ بهذه الطريقة» (ص 421). لا بد لأجرة العامل (المقابلة للعمل الضروري) من أن تكون أقل من القيمة الإجمالية المنتَجة من قبل العامل. غير أن على هذه القيمة الزائدة أن تجد لنفسها سوقاً مناسبة ليتم تحقُّقُها. وبما أن كل عامل ملزم بإنتاج قيمة أكبر مما يستهلكه، فإن طلب العامل كمستهلك لا

---

(1) يؤدي الرأي التالي إلى إثارة شبح نظريات **العجز الاستهلاكي**، التي تقول بأن عدم القدرة على استهلاك جميع السلع المنتجة هو الخلل القاتل الذي تعاني منه الرأسمالية وسوف يقود إلى الانهيار. ثمّة عدد كبير من الاقتصاديين الماركسيين وغير الماركسيين الذين دحضوا، بصورة مقنعة، كل فكرة تؤكد كون النزعة الرأسمالية القائمة على المبالغة في زيادة الإنتاج أو المبالغة في تقليص الاستهلاك كارثية. ولتقويم الآراء المختلفة حول الموضوع يمكن الرجوع إلى: Michael Bleaney, under-consumption theories (New York; 1976), Ernest Mandel, Introduction to Karl Marx, Capital (Harmonds Worth, 1977), Nikolai Bukharin's influential critique of Rosa Luxemburg in imperialism and the Accumulation of Capital (London; 1972). لا بد لنا هنا من الإشارة إلى أن الضرورة الاقتصادية المستندة إلى الحسابات الكمية هي الشكل أحياناً ولكنها ليست المحتوى المتضمن في آراء ماركس أو لوكسمبورغ. فأية ضرورة هي تاريخية واجتماعية في الحقيقة. وما اعتبره ماركس ولوكسمبورغ حاجزاً اقتصادياً يساعد على توضيح كيفية دفع رأس المال، تاريخياً، نحو التوسع، أو إغرائه بمثل هذا التوسع، أي دفعه إلى خارج ذاته ونحو إدخال أسواق جديدة في دائرته.

يمكنه قط أن يشكل طلباً موازياً ومتناسباً مع القيمة الزائدة. وبالتالي فإن عملية الإنتاج والتبادل الرأسماليين تتحدَّد، في أي نظام مغلق، بسلسلة من الحواجز: «يقوم رأس المال، إذن، بوضع زمن العمل الضروري عقبةً على طريق تبادل قدرة العمل الحي؛ زمن العمل الفائض عقبة على طريق زمن العمل الضروري؛ والقيمة الزائدة عقبة على طريق زمن العمل الفائض» (ص: 422). وجملة هذه العقبات تتدفق من عقبةٍ وحيدة تحددها العلاقة غير المتكافئة بين العامل كمنتج والعامل كمستهلك.

لا شك أن الطبقة الرأسمالية (مع الطبقات الأخرى التي تتقاسم معها أرباحها) سوف تستهلك جزءًا من هذه القيمة الفائضة، غير أنها لن تقدر على استهلاكها كلها، لأنها، لو فعلت، فسوف لن تبقى أيةُ قيمة زائدة من أجل إعادة التوظيف والاستثمار. فبدلاً من استهلاك القيمة الزائدة كلها، يتعين على الرأسماليين أن يمارسوا تقشفاً، أي أن يقوموا بالمراكمة[1]. يتطلب رأس المال ذاتُه أن يبادر الرأسماليون إلى العزوف عن المباهج والابتعاد، قدر الإمكان، عن «تبديد» القيمة الزائدة على استهلاكهم الخاص.

غير أن هذا التفسير الثقافي للخُلُق والتقشف الرأسماليين، ليس إلاَّ مجرد عَرَض من أعراض جملة العراقيل الاقتصادية التي تقف في طريق الإنتاج الرأسمالي. فمن جهة، لا بد للعمال من أن ينتجوا قيمةً أكبر مما يستهلكونها ليتم تحقيق أي قَدْرٍ من الربح. ومن جهة أخرى، يتعين على الطبقة الرأسمالية، ومعها الفئات المعتمدة عليها، ألاَّ تكون قادرةً على استهلاك تلك القيمة الزائدة كلها إذا ما كان أي قَدْرٍ من التراكم سيتحقق. وإذا أخفقت الطبقة العاملة، جنباً إلى جنب، مع الطبقة الرأسمالية، مع من يعتمدون عليها في تشكيل سوق

(1) For Marx's analysis of the abstinence theory of capitalist consumption, see Capital, vol. 1, trans. Ben fowkes. (New York: Vintage, 1976), pp. 738 - 746, and Capital, 3: 366.

مناسبة وفي شراء السلع المنتجة كلها، فإن تلك القيمة الزائدة لا يمكنها أن تتحقق، حتى وإن تمت عملية الاستغلال واستجرار فائض القيمة[1].

يشير ماركس، أيضاً، إلى أن هذا العائق يتعزز باستمرار مع صيرورة العمل أكثر إنتاجية. فمع تزايد الإنتاجية والتصاعد اللاحق لتركيبة رأس المال، يشكل رأس المال المتحول (أي الأجر المدفوع للعمال) جزءًا متناقصاً باطراد من القيمة الإجمالية للبضائع. وهذا يعني أن قدرة العمال على الاستهلاك تتناقص باستمرار مقارنةً مع حجم السلع المنتجة: «كلما زادت الإنتاجية تطوراً، زاد مستوى تصادمها مع القاعدة الضيقة التي تستند إليها علاقات الاستهلاك»[2]. وبالتالي فإن تحقق رأس المال تتم إعاقته جراء مشكلة «القاعدة المطبقة» للقدرة على الاستهلاك. علينا أن نلاحظ أن ليس لهذه العقبة أية علاقة بالقدرة المطلقة على الإنتاج لدى هذه الكتلة السكانية، أو تلك، أو على قدرتها الاستهلاكية المطلقة (من المؤكد أن البروليتاريا تريد وتستطيع أن تستهلك المزيد)، بل هي تشير، بالأحرى، إلى **القدرة النسبية على الاستهلاك** لدى كتلة سكانية معينة في إطار علاقات الإنتاج، وإعادة الإنتاج (المتكاثر) الرأسمالية.

في سبيل تحقيق القيمة الزائدة المتولدة عن عملية الإنتاج، وتجنب تدهور القيمة الناجم عن فرط الإنتاج، يتعين على رأس المال، كما يقول ماركس، أن يوسع دائرته: «وبالتالي فإن إنتاج دائرة تداول متسعة باطراد، سواء عبر توسيع

(1) «لا بد من بيع الكتلة الإجمالية للسلع، المنتوج الإجمالي، ذلك الجزء الذي يعوض رأس المال المتحول والثابت من جهة، ونظيره الذي يمثل فضل القيمة من جهة ثانية. وإذا لم يحصل هذا، أو لم يحصل إلاّ بصورة جزئية، أو بأسعار أقل من سعر الإنتاج، فإن استغلال العامل، رغم تعرضه للاستغلال بصورة مؤكدة، لا يتحقّق بما يلبي حاجة الرأسمالي، بل ولا ينطوي حتى على أي تحقيق للقيمة الزائدة المنتزعة». انظر: Marx, Capital.

(2) Ibid., 3: 353.

الدائرة نفسها بصورة مباشرة، أم من خلال خلق مزيد من النقاط داخلها، كنقاط إنتاج، يشكل أحد الشروط المسبقة للإنتاج المستند إلى رأس المال» (ص: 407). يمكن التوصل إلى توسيع دائرة التداول عن طريق تكثيف الأسواق الموجودة في الدائرة الرأسمالية بحاجات ومتطلبات جديدة؛ غير أن كمية الأجرة المتوافرة للعمال، للإنفاق وحاجة الرأسماليين إلى المراكمة، تضعان عقبةً كأداء أمام عملية التوسع هذه. يمكن، كبديل، إيجاد مستهلكين إضافيين، عبر تجنيد كتل سكانية جديدة وإلحاقها بدائرة العلاقة الرأسمالية، غير أن مثل هذا الإجراء يبقى عاجزاً عن تحقيق الاستقرار في العلاقة المختلة، وغير المتكافئة أساساً بين العرض والطلب، بين القيمة التي يتم إنشاؤها والقيمة التي يمكن استهلاكها من قبل الكتلة السكانية ذات العلاقة المؤلفة من البروليتاريين والرأسماليين[1]. على النقيض من ذلك، سيظل البروليتاريون الجدد أنفسهم على الدوام، سوقاً غير مناسبة للقيمة التي ينتجونها، وبالتالي فإنهم لن يقوموا باستمرار إلاّ بإعادة إنتاج المشكلة على نطاق أوسع[2]. لعل الحل الفعال الوحيد هو أن يبادر رأس المال إلى النظر إلى خارجه هو، واكتشاف أسواق غير رأسمالية ليتبادل معها السلع، ويحقق قيمتها. فمن شأن توسيع محيط الدوران إلى خارج العالم الرأسمالي أن يؤدي إلى إزاحة التفاوت الناسف للاستقرار.

قامت روزا لوكسمبورغ بتطوير تحليل ماركس لمشكلة التحقيق، غير أنها عمدت إلى تعديل اتجاه ذلك التحليل. تقول لوكسمبورغ إن «مستهلكين خارجيين، بوصفهم خارج النطاق الرأسمالي، يكونون أساسيين حقاً» (ص: 365 ـ 366) حتى يتمكن رأس المال من تحقيق قيمته الزائدة كمؤشر على تبعية رأس المال لخارجه، واعتماده على هذا الخارج. فالنظام الرأسمالي هو «النمط

(1) On the expansion of production and markets, see Marx, Grundrisse, p. 419; Capital, 1: 910 - 911; 2: 470 - 471; 3: 349 - 355.

(2) «The true barrier to capitalist production is capital itself». Marx, Capital, 3: 358.

الاقتصادي الأول غير القادر على الوجود بذاته، وحده؛ النظام الاقتصادي الأول الذي يكون بحاجة إلى أنظمة اقتصادية أخرى كأدوات وتُرْبة»[1]. يبقى رأس المال عضوية عاجزة عن إعالة ذاتها دون التطلع الدائم إلى ما وراء حدودها، والتطفل على بيئتها الخارجية. يكون خارجُ رأس المال أمراً جوهرياً.

قد تكون علة الحاجة إلى هذا التوسع الدائم، والسعي المستمر لتوسيع دائرة السيطرة هذه، هي علة رأس المال الأوروبي، غير أنها ربما تكون، في الوقت نفسه، القاطرة التي دفعت أوروبا إلى مواقع السيطرة العالمية في الحقبة الحديثة. يرى فيرنان بروديل أن «فَضْلَ الغرب، محصوراً كعادته، في رأسه الآسيوي الضيق، ربما كان متمثلاً بحاجته إلى العالم، بحاجته إلى المغامرة خارج باحته الأمامية المباشرة»[2]. يميل رأس المال، منذ لحظة ولادته، إلى أن يكون قوةً عالمية، أو القوة العالمية في الحقيقة.

احتضان الخارج وتمثّله

يتوسع رأس المال ليس فقط لتلبية متطلبات التحقق والاهتداء إلى أسواق جديدة، بل ولإشباع حاجات اللحظة التالية من دورة التراكم، أي من عملية **الرَّسْمَلَة**. فبعد تحقق القيمة الزائدة على شكل نقد (عبر أسواق مكثفة في العالم

(1) Rosa Luxemburg, The Accumulation of Capital, trans. Agnes Schwarzchild (New York: Montlhly review Press, 1968), pp. 365 - 366 and 467. Luxemburg's analysis of capitalist accumulation, her critiques of Marx, and her theory of the collapse of capitalism have all been highly contested ever since her book first appeared. For good summaries of the issues at stake, see Mandel's Introduction to Capital, 2: 11 - 79, especially pp. 62 - 69; Joan Robinson, Introduction to Luxemburg, The Accumulation of Capital, pp. 13 - 28; and Paul Sweezy, The Theory of Capitalist Development (New York: Oxford University Press, 1942), pp. 202 - 207.

(2) Fernand Braudel, Capitalism and Material Life, 1400 - 1800, trans. Miriam Kochan (New York: Harper and Row, 1973), p. 308.

الرأسمالي، ومن خلال التعويل على أسواق غير رأسمالية)، لا بد لتلك القيمة الزائدة المتحققة من أن تتم إعادة توظيفها في الإنتاج، أي إرجاعها إلى رأسمال. فعملية رَسْمَلة القيمة الزائدة المحققة تتطلب أن يعمد الرأسمالي، من أجل دورة الإنتاج اللاحقة، إلى تأمين وفرة من الرساميل الثابتة الإضافية (المواد الخام، الآلات وما إليها)، والرساميل المتحولة الإضافية (أي قوة العمل) ـ مما يجعل الأمر متطلِّباً لقَدْر أكبر من توسيع السوق، للوصول إلى المزيد من التحقق.

يؤدي البحث عن رساميل ثابتة إضافية (مواد خاصة وأكثر جدة خصوصاً) إلى دفع رأس المال، نحو نوع من النظام الإمبريالي الموصوف بالنهب واللصوصية. تؤكد روزا لوكسمبورغ، أن رأس المال «يستبيح العالم كله، يضع يده على جميع وسائل إنتاجه المبعثرة في سائر أرجاء الكرة الأرضية، مغتصباً إياها، عَنْوَةً عند الضرورة، من جميع مستويات الحضارة والمدن، ومن سائر أشكال المجتمع... يغدو ضرورياً بالنسبة إلى رأس المال تدريجياً، أم يصبح أقدر فأقدر على التصرف بالكرة الأرضية، كلها، أن يمتلك خيارات غير محدودة من وسائل الإنتاج، على الصعيدين الكيفي والكمي، بما يمكّنه من العثور على فُرَص توظيف منتجة للقيمة الزائدة التي نجح في تحقيقها»[1]. وفي أثناء حيازتها للمزيد من وسائل الإنتاج الإضافية، يبقى رأس المال معتمداً على، وذا علاقة بالبيئة ما قبل الرأسمالية، ولكنه لا يحتضن تلك البيئة ـ أو لا يقوم، بالأحرى، بجعل تلك البيئة بيئةً رأسماليةً بالضرورة. فالخارج يبقى خارجاً. يمكن، مثلاً، استخراج الذهب والماس من البيرو وجنوب أفريقيا، أو استنبات قصب السكر في جامايكا وجاوا دونما حَرَج، مع الإبقاء على تلك المجتمعات وذلك الإنتاج يعملان في ظل علاقات لا رأسمالية.

---

(1) Luxemburg, The Accumulation of Capital, p. 358.

أما حيازة رأسمال متحول إضافي، إشراك قوة عمل جديدة، وخلق فئات بروليتارية، فتنطوي بالمقابل على نزعة إمبريالية رأسمالية. من شأن تمديد يوم عمل العمال الموجودين في العالم الرأسمالي أن يؤدي، بالطبع، إلى استيلاد قوة عمل إضافية، غير أن لهذه الزيادة حدوداً معينة. أما بالنسبة لباقي هذه القوة العاملة الجديدة، فيتعين على رأس المال أن يستمر في إضافة وإشراك بروليتاريين جدد من الجماعات والبلدان غير الرأسمالية. فعملية البَلْتَرة التدريجية للبيئة اللارأسمالية، هي عملية إعادة الفتح المستمرة لعمليات التراكم الأولي ـ وبالتالي **لرَسْملَة** البيئة اللارأسمالية نفسها. ترى لوكسمبورغ، أن هذه بالذات هي السمة التاريخية الجديدة حقاً للاجتياح الرأسمالي: «سعى جميع الغزاة إلى التحكم بالبلاد واستغلالها، غير أن أياً منهم لم يكن حريصاً على سلب الناس قواهم الإنتاجية، وعلى تدمير تنظيمهم الاجتماعي»[1]. ففي مسيرة الرسملة **يتم احتضان الخارج وتمثله**.

يتعين على رأس المال، بالتالي، ألا يكتفي بالتبادل المكشوف مع المجتمعات اللارأسمالية، أو بالسطو على ثرواتها فقط، بل عليه، أيضاً، أن يقوم عملياً، بتحويلها إلى مجتمعات رأسمالية. تلك هي النقطة المركزية في تعريف رودولف هيلفردينغ لتصدير رأس المال: «حين أقول تصدير رأس المال، إنما أعني تصدير قيمة يراد منها أن تُنْجِب قيمةً زائدة في الخارج»[2]. ما يجري تصديره إنما هي علاقة، صيغة اجتماعية سوف تبادر إلى إنجاب، أو تكرار نفسها. مثله مثل أي رسول تبشيري، أو مصّاص دماء، يلامس رأس المال ما هو أجنبي فيجعله قريباً وحميماً. وقد كتب ماركس وانجلز يقولان: إن «البرجوازية تجبر جميع الأمم، تحت التهديد بالانقراض، على تبني نمط الإنتاج

(1) ibid., p. 372.

(2) Rudolf Hilferding, *Finance Capital: A Study of the Latest Phase of Capitalist Development*, ed. Tom Bottomore (London: Routledge and Kegan Paul, 1981), p. 314.

البرجوازي؛ تضطرها إلى استحداث ما تطلق عليه اسم الحضارة والمدنية، أي إلى أن تصبح هي نفسها برجوازية. باختصار تقوم بخلق العالم على صورتها الخاصة»[1]. وعملية التمدين والتحديث هذه، ليست، في القاموس الاقتصادي، إلاّ عملية رَسْمَلة، أي انخراط في الدورة المتسعة للإنتاج والتراكم الرأسماليين. وبهذه الطريقة يتم إخضاع البيئة اللارأسمالية (أرضاً وصِيَغاً اجتماعية وثقافة وسيرورات وقوة عمل وإلخ) لرأس المال بصورة رسمية.

علينا هنا، أن نلاحظ أن رأس المال الأوروبي لا يقوم فعلاً بإعادة صياغة الأقاليم اللارأسمالية «على صورته هو»، كما لو أن الكل يصبح متجانساً. من الواضح أن النقاد الماركسيين للإمبريالية وقعوا، لدى تقويمهم لعمليات احتضان رأس المال للخارج، في خطأ الاستخفاف بمدى أهمية التطور غير المتكافىء والتباين الجغرافي الكامنين فيها[2]. فكل قطاع من قطاعات البيئة اللارأسمالية يتم تحويله بطريقة **مختلفة**، ثم يجري إدماج جميع القطاعات، **عضوياً**، بالجسد المتعاظم لرأس المال. بعبارة أخرى يتم احتضان قطاعات الخارج المختلفة وتمثلها، لا بموجب نموذج التشابه، بل بوصفها أعضاء متباينة تعمل معاً في جسد متماسك واحد.

يمكننا عند هذا المنعطف، أن نضع أيدينا على التناقض الأساسي للتوسع الرأسمالي: إن تعويل رأس المال على خارجه، على البيئة اللارأسمالية التي تلبي حاجة تحقيق القيمة الزائدة، يتناقض مع احتضان البيئة اللارأسمالية،

---

(1) Marx and Engels, *Manifesto of the Communist Party (London:* Verso, 1998), p. 40.

(2) On uneven development and the geographical differences of capitalist expansion, see David Harvey, The Limits to Capital (Chicago: University of chicago Press, 1984); and Neil Smith, *Uneven Development: Nature, Capital, and the Production of Space* (Oxford: Blackwell, 1984).

وتمثُّلها بما يلبِّي الحاجة إلى رَسْمَلَة تلك القيمة المحقَّقة. تاريخياً، كانت هاتان العمليتان متعاقبتين. كانت بقعة من الأرض، مع ما عليها من كتلة سكانية، تصبح قابلة للوصول كخارج لصالح التبادل والتحقيق، ومن ثم يتم لاحقاً إدخالها في ملكوت الإنتاج الرأسمالي الكامل. غير أن النقطة المهمة تكمن في أن أي قطاع لا يلبث أن يتوقف عن أن يكون الخارج الضروري لتحقيق قيمة رأس المال الزائدة، لحظة «تمدينه»، لحظة إدماجه عضوياً بالحدود المتسعة لعالم الإنتاج الرأسمالي. بهذا المعنى نجد أن الرَّسْمَلَة تضع عقبة في طريق التحقق، والعكس بالعكس؛ أو أن احتضان الخارج يتناقض مع التعويل عليه. بعبارةٍ أوضح، لا بدَّ من إطفاء عطش رأس المال بدماء جديدة؛ لا بدَّ لرأس المال من أن يسعى دائماً إلى اقتحام حدود جديدة.

من المنطقي أن نفترض أن زمناً سيأتي، تصل فيه لحظتا دورة التراكم والتحقق والرَّسْمَلة هاتان إلى التصادم المباشر، وصولاً إلى قيام كل منهما بنسف الأخرى. ففي القرن التاسع عشر، كان ميدان التوسع الرأسمالي (على أصعدة الموارد المادية، وقوة العمل والأسواق) يبدو ممتداً بلا حدود، في أوروبا، وغيرها على حدٍّ سواء. وفي زمن ماركس لم يكن الإنتاج الرأسمالي يشكِّل سوى جزء صغير جداً من الإنتاج العالمي. فقط، بضعة بلدان كانت تتمتع بإنتاج رأسمالي جوهري (إنكلترا، فرنسا، ألمانيا)، وحتى هذه البلدان كانت لا تزال تشتمل على قطاعات واسعة من الإنتاج اللارأسمالي ـ من الزراعة الفلاحية، ومن الإنتاج الحرفي، وإلخ. ومع ذلك فإن لوكسمبورغ تقول بأن التضارب المنطقي محكوم بأن يصبح آخر المطاف تناقضاً حقيقياً، نظراً لأن الكرة الأرضية محدودة: «كلما كانت الإمبريالية أشد قسوة، وأقل رحمة، في عملية وضع حد لوجود الحضارات ما قبل الرأسمالية، كانت أسرع في نسف القاعدة، أو الركيزة التي يستند إليها التراكمُ الرأسمالي. وعلى الرغم من أن الإمبريالية هي المنهج التاريخي لإطالة أمد النظام الرأسمالي، فإنها تشكل، في

الوقت نفسه، الوسيلة المضمونة والمؤكدة لإيصال هذا النظام إلى نهاية سريعة»[1]. وعلى الرغم من أن هذا التوتر التناقضي موجود على امتداد تطور رأس المال، فإنه لا يتكشف كاملاً، إلاّ عند الحافَّة، عند نقطة الأزمة؛ حين يصبح رأس المال في مواجهة محدودية البشر ونهائية الأرض. وعند هذا المنعطف يبرز الإمبريالي العظيم سيسيل رودس بوصفه الرأسمالي النموذجي. باتت فضاءات الكرة الأرضية موشكة على الانغلاق، وأصبح التوسع الإمبريالي لرأس المال يواجه حدوده. يلوذ رودس، ذلك المغامر الأبدي، بالتحديق، بأسىً وتوق، في النجوم البعيدة، مُحْبَطاً بالإغراء القياسي لتلك الحدود القريبة جداً، ولكنها نائية جداً، في الوقت نفسه.

تبقى رهانات المُنَظِّرين الماركسيين **سياسية** في المقام الأول، حتى وإن جرى تقديم انتقاداتهم للإمبريالية والتوسع الرأسمالي، أغلب الأحيان، من منطلقات اقتصادية، كميّة صارمة. لا يعني هذا إنكار ضرورة أخذ الحسابات الاقتصادية (مع نقدها) مأخذ الجد؛ يعني، بالأحرى، أن العلاقات الاقتصادية يجب النظر إليها، ومعاينتها كما هي، متمفْصِلة مع سياقها التاريخي والاجتماعي، كجزء من علاقات الحكم والسيطرة السياسية[2]. لعل أهم الرهانات السياسية بالنسبة لهؤلاء المؤلفين هو تسليط الضوء على العلاقة الإجبارية التي لا يمكن تجنبها، أو مراوغتها بين الرأسمالية والإمبريالية. وإذا كانت الرأسمالية والإمبريالية على علاقة جوهرية، فإن من واجب أي نضال ضد الإمبريالية (وما يترتب عليها من حروب وبؤس وفقر وحرمان واستعباد) أن يكون أيضاً، منطقياً، نضالاً مباشراً

---

(1) Luxemburg, *The Accumulation of Capital,* p. 446.

(2) «Like the power of wich it is the most global expression, imperialism is not a notion that can form the object of any explicit definition that orginates from economic concepts. Imperialism can only be grasped on the basis of a fully developed theory of the state». Michel Aglietta, A theory of Capitalist Regulation, trans. David Fernbach (London: New Left Books, 1979), p. 30.

ضد الرأسمالية. وأية استراتيجية سياسية هادفة إلى إصلاح التشكيل المعاصر للنظام الرأسمالي بغية شفائه من علة الإمبريالية، غير ذات جدوى، لأن جوهر إعادة الإنتاج والتراكم الرأسماليين ينطوي، بالضرورة، على التوسع الإمبريالي. لا يستطيع رأس المال أن يتصرف بطريقة مغايرة ـ إنها طبيعته. لا يمكن التصدي لشرور الإمبريالية إلاّ عبر تدمير النظام الرأسمالي نفسه.

التسوية والتصنيف

صيغ كتاب لينين عن الإمبريالية، في المقام الأول، تركيباً لتحليلات مؤلفين آخرين، لجعلها في متناول جمهور واسع[1]. غير أن نص لينين يدلي هو الآخر، بدلوه الخاص، ويقدم مساهماته الأصلية التي يشكل طرح نقد الإمبريالية من وجهة النظر الذاتية، وربطه، بالتالي، بالفكرة الماركسية عن الطاقة الثورة الكامنة في الأزمات أهمها. لقد أعطانا لينين صندوق أدوات، مجموعة آلات صالحة لإنتاج الذاتية المعادية للإمبريالية.

كثيراً ما يُقْدِم لينين على تقديم آرائه عن طريق الجدل والحوار. فتحليله للإمبريالية متمفصل، بالدرجة الأولى، مع تحدي أطروحات كل من رودولف هيلفردينغ وكارل كاوتسكي. غير أن لينين حرص، في سبيل تطوير انتقاداته، على تدقيق معاينة الفرضيات النظرية لهذين المؤلفين، بل واعتبرها فرضيات تخصه أحياناً. لعل الأهم، هو أن لينين تبنّى أطروحة هيلفردينغ الأساسية التي تقول بأن توسع رأس المال عبر الإنشاء الإمبريالي للسوق العالمية، يفضي إلى بروز عقبات متعاظمة باطراد على طريق موازنة Ausgleichung معدلات الربح بين فروع الإنتاج وقطاعاته المختلفة، في حين يكون التطور الرأسمالي السلمي

(1) See primarily V. I. Lenin, Imperialism: The Highest Stage of Capitalism (New York: International Publishers, 1939), and Notebooks on Imperialism, vol. 39 of Collected Works (Moscow: Progress Publishers, 1977).

معتمداً على حد أدنى من النزوع نحو شروط اقتصادية متكافئة: نحو أسعار متساوية للسلع المتماثلة، أرباح متكافئة للرساميل المتساوية، أجور متساوية واستغلال متكافىء للعمل المتماثل وهكذا. لقد أقرّ هيلفردينغ أن الإمبريالية ـ التي تقيم دول التطور الرأسمالي وأوطانه بطريقة متزايدة الصرامة والجمود وتضع السلطة بأيدي الاحتكارات القومية ـ الوطنية ـ تعرقل تَشَكُّل أي معدل متساو للربح، وتفضي، بالتالي، إلى نسف إمكانية حدوث أي توسط رأسمالي ناجح لعملية التنمية الدولية[1]. لقد سبق لسيطرة الاحتكارات على السوق العالمية، وتقسيمها فيما بينها، أن جعلت عملية التسوية أمراً شبه مستحيل. وما من شيء غير تدخل البنوك المركزية الوطنية، أو تدخل بنك دولي موحد، وهذا أفضل، كان قادراً على تسوية هذا التناقض المنذر بالحروب التجارية، جنباً إلى جنب، مع الحروب القتالية وتهدئته. تبنى لينين، باختصار، فرضية هيلفردينغ التي تقول بأن رأس المال كان قد دخل مرحلةً جديدة من مراحل التطور الدولي متسمةً بالاحتكار، وبأن ذلك ما لبث أن تمخض عن زيادة في التناقضات من ناحية، وأزمة تسوية من ناحية أخرى. غير أنه لم يسلم بإمكانية أخذ حلم إيجاد بنك دولي الطوباوي مأخذ الجد، وبإمكانية اجتراح تصنيف رأسمالي آخر للأزمة بعد الآن.

كان لينين يعتبر موقف كاوتسكي، الذي انطلق هو الآخر، من عمل هيلفردينغ أكثر طوباوية وتدميراً. فقد رأى كاوتسكي، عملياً، أن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق توحيد سياسي واقتصادي حقيقي للسوق العالمية. أما صراعات الإمبريالية العنيفة، فيمكن أن تعقبها فترة سلمية جديدة من الرأسمالية، فترة «فوق ـ إمبريالية» (إمبريالية مفرطة). يستطيع أقطاب رأس

(1) See Hilferding, Finance Capital, in particular pp. 183 - 235. Hilferding's analysis relies heavily on Marx's theory of the equalization of the general rate of profit through competition; see Capital, 3: 273 - 301.

المال أن يتوحدوا في (تروست) عالمي واحد، يعكف على استبدال التنافس والصراع بين رساميل مالية، ذات مرتكزات قومية، برأس مال مالي موحد دولياً. وهكذا فإننا نستطيع أن نتصور مرحلةً في المستقبل، حسب زعمه، يصل فيها رأس المال إلى تصنيف وحل سلميين، تتمكن فيهما قوى السوق، مع احتكارات منظمة إلى هذا الحد، أو ذاك، من قبل الدول، لا أي بنك موحد، من تحقيق النجاح في حسم التسوية العالمية لمسألة معدل الربح[1]. كان لينين متفقاً مع كاوتسكي، في أطروحته الأساسية القائمة على القول بأن التوجه في التطور الرأسمالي يتجه نحو التعاون الدولي بين مختلف الرساميل المالية الوطنية، وربما نحو إقامة (تروست) عالمي موحَّد. أما ما اعترض عليه، بشدة، فهو قيام كاوتسكي بتوظيف هذه الرؤيا السلمية للمستقبل لدحض آليات الواقع الحالي؛ وبالتالي فإن لينين أصرَّ على شجب «رغبته الرجعية المفرطة، وطمس تناقضات» الوضع الراهن[2]. فبدلاً من انتظار مجيء إمبريالية مفرطة سلمية ما، في المستقبل، لا بدَّ للثوريين من أن يبادروا إلى التحرُّك الآن لتشغيل جملة التناقضات التي يطرحها التنظيم الإمبريالي الحالي لرأس المال.

---

(1) Karl Kautsky, «Zwei Schriften zum Umlernen», Die Neue Zeit, April 30, 1915, p. 144. Excerpts from Kautsky's writings on imperialism are included in Karl Kautsky: Selected Political Writings, ed. and trans. Patrick Goode (London: Macmillan, 1983), pp. 74 - 96.

(2) V. I. Lenin, «Preface to N. Bukharin's Pamphlet, Imperialism and the World Economy», in Collected Works (Moscow: Progress Publishers, 1964), 22: 103 - 107; quotation p. 106. See also Lenin, Imperialism, pp. 111 - 122. We should note here that although Lenin is certainly correct in claiming that Kautsky's position is a deviation from Marx's method when he ignores the potential conflicts and practical opportunities of the present situation, Kautsky's reading of the tendency toward a unified world market does indeed find resonance in Marx's work, particulary in his articles on colonialism in India, where he posed a linear tendency of imperialist development toward the formation of a world market. See in particular Karl Marx, «The Future Results of British Rule in India», in *Surveys from Exile*, vol. 2 of Political Writings (London: Penguin, 1973), pp. 319 - 325.

وهكذا فإننا نرى أن لينين، رغم تبنيه العام، لأطروحات هذين المؤلفين التحليلية، كان رافضاً لمواقفهما السياسية. فمع أنه اتفق أساساً مع تحليل هيلفردينغ للنزوع نحو سوق عالمية خاضعة لسيطرة الاحتكارات، رفض أن يكون مثل هذا النظام قد بات فاعلاً بما يمكّنه من التوسُّط، وتسوية مسألة معدل الربح. لقد كان رفضه للأمر سياسياً أكثر منه نظرياً. فقد كان لينين يرى أن التطور الرأسمالي، في طور الاحتكار، مرشح لأن يبقى مبتلىً بسلسلةٍ من التناقضات التي يتعيَّن على الشيوعيين أن يحرصوا على استغلالها وتوظيفها. فمسؤولية الحركة العمالية تقضي بمعارضة أية محاولة رأسمالية رامية إلى أية تسوية فعالة لمعدلات الربح الإمبريالية، كما أن مهمة الحزب الثوري تتمثل بالتدخل في تناقضات التطور الموضوعية وتعميقها. ما كان يجب تجنبه، قبل أي شيء آخر، هو تحقق النزوع نحو «الإمبريالية المفرطة» التي من شأنها أن تضاعف بصورة هائلة من جبروت رأس المال وسطوته، وتلغي إلى أجل بعيد في المستقبل، إمكانية اندلاع الصراعات عند الحلقات الأكثر غنى بالتناقضات والأضعف بالتالي من سلسلة التحكم والسيطرة. إما كأمل، أو كنبوءة، يكتب لينين ما يلي: «يسير هذا التطور في ظل ظروف، وبوتائر، وعبر تناقضات وصراعات وانتفاضات ـ ليس فقط على الصعيد الاقتصادي بل وعلى الأصعدة السياسية والقومية ـ الوطنية وإلخ... أيضاً ـ من شأنها، بالضرورة، أن تتمخض عن تفجر الإمبريالية، وعن تحول النظام الرأسمالي إلى نقيضه، **قبل** أن يتمكن أيُّ (تروست) عالمي واحد من أن يتجسَّد **بزمن طويل**، قبل أن يتم الاندماج الإمبريالي المفرط، الشامل للعالم كله، لمجموع الرساميل المالية الوطنية»[1].

من المؤكد أن المحاولة التي بذلها لينين هنا، للتوفيق بين الأطروحات التحليلية والمواقف السياسية، كانت بالغة الصعوبة. ومع ذلك فإن محاكمته

---

(1) Lenin, «Preface to N. Bukharin's Pamphlet, Imperialism and the World Economy», p. 107.

كانت ناجحة جداً من وجهة النظر الذاتية. وكما قال إيليا بابل: فإن فكر لينين كان يواكب «الانعطاف العجيب للخط المستقيم» الموصل لتحليل واقع الطبقة العاملة إلى ضرورة تنظيمها السياسي. قام لينين بالتقاط عنصر تحديد الإمبريالية الذي لم يحن وقته بعد، مهتدياً في ممارسات الطبقة العاملة الذاتية، ليس فقط إلى العقبات المحتملة التي تعترض الحل الخطي لأزمات التحقق الرأسمالي (وهو أمر أكدته لوكسمبورغ أيضاً)، بل وإلى الإمكانية القائمة والملموسة المتمثلة بأن تستطيع هذه الممارسات ـ النضالات، التمردات، الثورات ـ أن تدمر الإمبريالية نفسها أيضاً[1]. بهذا المعنى، قام لينين بنقل نقد الإمبريالية من النظرية إلى الممارسة.

من الإمبريالية إلى الإمبراطورية (العولمة الجديدة)

لعل أحد أبرز مناحي تحليل لينين، هي ناحية انتقاده للإمبريالية كمفهوم سياسي. حرص لينين على جمع إشكالية السيادة الحديثة، مع إشكالية التطور الرأسمالي، تحت عدسة انتقاد موحَّد واحد، وتمكَّن، عبر نسج خيوط الانتقاد المختلفة معاً، من أن يتجاوز الحداثة بنظرته. وبعبارة أخرى، استطاع لينين، أكثر من أي ماركسي آخر، عبر قيامه بعملية إعادة صياغة سياسية لمفهوم الإمبريالية، أن يتنبأ بالعبور إلى مرحلة رأسمالية جديدة، تأتي بعد الإمبريالية، وأن يحدد مكان (أو لامكان في الحقيقة) السيادة الإمبراطورية الناشئة.

حين عكف لينين على دراسة الإمبريالية، ركَّز اهتمامه، لا على كتابات مختلف المؤلفين الماركسيين الحديثين فقط، بل على كتابات تقود إلى أزمان أبعد من حيث القِدَم، إلى كتابات جون هوبسون، وطبعته البرجوازية الشعبوية

(1) See Antonio Negri, La fabbrica della strategia: 33 lezioni su Lenin (Padua: CLEUP, 1976).

لنقد الإمبريالية[1]. لقد تعلَّم لينين أشياء كثيرة من هوبسون؛ أشياء كان يستطيع بالمناسبة، أن يتعلَّمها، بالمثل، من منظرين شعبويين ألمان وفرنسيين وإيطاليين تناولوا موضوع الإمبريالية. تعلم، بخاصةٍ، أن الدول القومية الأوروبية الحديثة تستخدم الإمبريالية وسيلةً لنقل التناقضات السياسية الناشئة، داخل كل بلد على حدة، إلى ما وراء حدودها الخاصة. تطالب الدولة القومية الإمبريالية بحل الصراع الطبقي، وتأثيراته الناسفة للاستقرار، أو بإزاحة هذا الصراع إلى مكان آخر. لقد عبَّر سيسيل رودس أصدق تعبير، عن جوهر هذه الوظيفة للإمبريالية، حين قال: «حلمي العزيز، هو التوصل إلى حل للمشكلة الاجتماعية، أي علينا، نحن رجال الدولة الكولونياليين، في سبيل تمكين سكان المملكة المتحدة، الذين يصل تعدادهم إلى أربعين مليوناً، من تجنب الغرق في حرب أهلية دامية، أن نحتل أراضي جديدة لتوطين الفائض من السكان، لتوفير أسواق جديدة من أجل تصريف السلع التي ينتجها هؤلاء في المصانع والمناجم. تبقى الإمبراطورية، كما سبق لي أن قلت، مسألة خبز وزبدة. إذا كنتم تريدون تجنب الحرب الأهلية، فإن عليكم أن تصبحوا إمبرياليين»[2]. تقوم الدولة الحديثة بتصدير الصراع الطبقي، والحرب الأهلية، عبر النظام الإمبريالي في سبيل الحفاظ على النظام والسيادة في الوطن.

رأى لينين الإمبريالية مرحلة هيكلية من مراحل تطور الدولة الحديثة. لقد تصوَّر تدرُّجاً تاريخياً حتمياً وخطياً، من الأشكال الأولى للدولة الأوروبية الحديثة، إلى الدولة القومية برمتها، إلى الدولة الإمبريالية. وفي كل مرحلة من مراحل هذا التطور، كان يتعيَّن على الدولة أن تبتدع وسائل جديدة لبناء الإجماع

---

(1) On Lenin's debt to Hobson, see Giovanni Arrighi, The Geometry of Imperialism: The Limits of Hobson's Paradigm, trans. Patrick Camiller (London: Verso, 1978), pp. 23 - 27.

(2) Cecil Rhodes, cited in Lenin, *Imperialism*, p. 79.

الشعبي، وبالتالي، فقد تعيَّن على الدولة الإمبريالية أن تهتدي إلى طريقة تمكِّنها من إدماج الجمهور، والأشكال العفوية للصراع الطبقي، بصرح البنى الإيديولوجية لدولتها؛ تعيَّن عليها، أن تقوم بتحويل الجمهور إلى شعب. وهذا التحليل يشكِّل الصياغة السياسية الأولية لمفهوم الهيمنة الذي لن يلبث أن يصبح، فيما بعد، عنصراً مركزياً من عناصر فكر غرامشي[1]. وهكذا فإن لينين قام بتفسير الشعبوية الإمبريالية على أنها مجرَّد صيغة أخرى من صيغ الأطروحة التي تقول بأن السيادة ليست إلاَّ حلاً لأزمة الحداثة.

على أساس هذا التفسير للإمبريالية، بوصفها عنصر هيمنة سيادية، استطاع لينين أن يكشف النقاب عن الآثار الهيكلية، والعواقب الشمولية للسياسة الإمبريالية. فَهِمَ لينين، بقدر كبير من الوضوح، تلك الآلية الجاذبة نحو المركز لدى الإمبريالية، تلك الآلية التي ما لبثت، تدريجياً، أن نسفت الحد الفاصل بين «داخل» التطور الرأسمالي و«خارجه». كان منطلق نقد لوكسمبورغ للإمبريالية ماداً جذوره في «الخارج»، أي في أشكال المقارنة القادرة على إعادة تنظيم القيم الاستعمالية اللارأسمالية لدى الجمهور في البلدان المسيطرة والخاضعة على حدٍّ سواء. أما من منظور لينين، فإن ذلك المنطلق، وتلك الاستراتيجية، ليسا جديرين بالدفاع عنهما. فالتحولات البنيوية التي تفرضها

(1) مما ينطوي على أهمية استثنائية اليوم أن يُعطىٰ كل ذي حق حقه، ونحن على ما يبدو، في مواجهة عدد كبير من طبعات التحريفية التاريخية. فغرامشي المسكين، وهو الشيوعي والمناضل قبل كل شيء وأكثر من الجميع، الذي تعرض للتعذيب والاغتيال على أيدي الفاشيين كما على أيدي السادة الذين موّلوا الفاشية آخر المطاف، ـ غرامشي المسكين هذا جرى إلباسه ثوب مؤسّس فكرة الهيمنة الغريبة التي لا تترك أي مجال للسياسة الماركسية. انظر: Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics (London; 1985). لا بد لنا من أن ندافع عن أنفسنا ضد مثل هذا السخاء!

السياسة الإمبريالية تميل إلى استئصال إمكانية أن تكون خارجاً في البلدان المسيطرة والخاضعة جميعاً. وبالتالي فإن منطلق الانتقاد يجب وضعه، لا خارج أزمة السيادة الحديثة، بل في قلبها. وقد اعتقد لينين أن لحظة الأزمة كانت قد أَزِفت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث كانت المرحلة الإمبريالية من السيادة الحديثة قد تمخضت مباشرة عن صراع مدمِّر بين مجموعة الدول القومية.

رأى لينين، أخيراً، أن الممارسات الإمبريالية، والإدارات الكولونيالية التي شكّلت، في الغالب، أدوات متابعتها، كما رأى أن الإمبريالية ومرحلة الاحتكار كانت، في الحقيقة، تعبيراً عن التوسع العالمي لرأس المال. لكنّ تلك الظواهر أصبحت عقبات تعيق التطور اللاحق لرأس المال. وقد أكد حقيقةً لاحظها عدد كبير من نقاد الإمبريالية، ألا وهي، أن من شأن المنافسة، وإن كانت جوهريةً لعمل رأس المال وتوسعه، تتدهور بصورة حتمية في المرحلة الإمبريالية، بمقدار ما تنمو الاحتكارات. تبقى الإمبريالية باستثناءاتها التجارية وتعرفاتها الحمائية، بأقاليمها الوطنية والكولونيالية، دائمة الحرص على فرض الحدود الثابتة وتعزيزها، على إعاقة أو توجيه التيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتدفقة. وكما سبق لنا أن رأينا على الصعيد الثقافي (في الفصل الثالث من الجزء الثاني)، وكما تقول روزا لوكسمبورغ من المنطلق الاقتصادي، فإن الإمبريالية شديدة التعويل على هذه الحدود الثابتة، كما على التمييز بين الداخل والخارج. عملياً تعمد الإمبريالية إلى إيجاد قالب محدَّد لرأس المال، أو، بعبارة أدق، تبادر الحدود التي أوجدتها الممارسات الإمبريالية، في لحظة معيَّنة، إلى عرقلة التطور الرأسمالي، والتحقق الكامل للسوق العالمية. لا يلبث رأس المال، آخر المطاف، أن يصبح مضطراً لإلحاق الهزيمة بالإمبريالية، ولتدمير الحواجز القائمة بين الداخل والخارج.

من المبالغة القول، انطلاقاً من هذه البداهات، بأن تحليل لينين

للإمبريالية، وأزمتها، يفضي مباشرة إلى نظرية **الإمبراطورية** (العولمة الجديدة). غير أنه صحيح، مع ذلك، أن وجهة النظر الثورية هذه، وفرت إمكانية الكشف عن المأزق الأساسي العميق للتطور الرأسمالي ـ أو عن عُقْدَة غورديوس التي لا بدَّ من قطعها، بعبارة أوضح. وعلى الرغم من أن اقتراح لينين العملي والسياسي القاضي بإشعال ثورة عالمية قد تعرَّض للهزيمة (وبعد قليل سوف نركِّز على الأسباب التي أدَّت إلى تلك الهزيمة)، فإن شيئاً شبيهاً بالتحول الذي تنبأ به كان ضرورياً على أية حال. فتحليل لينين لأزمة الإمبريالية كان منطوياً على نفس القوة والضرورة التي انطوى عليها تحليل ماكيافيلي لأزمة نظام العصرالوسيط: كان لا بدَّ لرد الفعل من أن يكون ثورياً. هاكم الخيار الكامن في مؤلَّف لينين: **إما ثورة شيوعية عالمية أو إمبراطورية**؛ وثمة تشابه عميق بين هذين البديلين.

الأجزاء المفقودة من كتاب رأس المال

لفهم عملية العبور من الإمبريالية إلى **الإمبراطورية**، لا بدَّ لنا، إضافةً إلى معاينة تطور رأس المال نفسه، من أن نفهم سلسلة النَّسَب، أيضاً، من منظور الصراع الطبقي. قد تكون وجهة النظر هذه، في الحقيقة، أكثر مركزية بالنسبة إلى الحركات التاريخية الواقعية. فنظريات أشكال العبور إلى، ومن بعد، الإمبريالية التي تمنح امتيازاً لنقد آليات رأس المال الخالص، تخاطر بالإقلال من شأن قوة المحرِّك الكفء الحقيقي الذي يتولى دفع التطور الرأسمالي من الصميم، أعني حركات البروليتاريا ونضالاتها. قد يكون التعرُّف على هذا المحرِّك بالغ الصعوبة، لأنه مقَنَّع، في الغالب، بإيديولوجية الدولة والطبقات المسيطرة، ولكنه، حتى حين لا يبدو إلاَّ بصورة باهتة، أو عَرَضية، يكون فعَّالاً. ولا يكون للتاريخ أي منطق إلاَّ حين يكون خاضعاً لحكم الذات، إلاَّ حين يؤدي بروز الذات (كما يقول نيتشه) إلى إعادة تشكيل أسباب فعَّالة، وأسباب نهائية، في تطور التاريخ. تلك بالضبط هي قوة البروليتاريا.

وهكذا فإننا نكون قد وصلنا إلى مَعْبَر حساس تقوم ذاتُ الصراع الطبقي

من خلاله، بقلب الإمبريالية إلى إمبراطورية. وفي هذا الجزء الثالث من كتابنا سوف نتعقب جذور النظام الاقتصادي للإمبراطورية، لنتمكّن من كشف النقاب عن الطبيعة العالمية لنضال البروليتاريا الطبقي، وقدرته على استشراف وتصوُّر تطورات رأس المال، وسَيْره باتجاه تحقيق السوق العالمية. غير أننا ما زلنا بحاجة إلى اعتماد مخطط نظري قادر على دعمنا في هذا المبحث. فالتحليلات القديمة للإمبريالية، لن تكون كافيةً. هنا، لأنها تقف في النهاية عند عتبة تحليل الذات، وتميل إلى التركيز على تناقضات تطور رأس المال الخاص. نحن بحاجة لامتلاك مخطط نظري يضع ذات الحركات الاجتماعية للبروليتاريا في قلب مسرح عمليات العَوْلَمة وتأسيس النظام العالمي.

ثمة مفارقة في فكر ماركس، قد تكون شديدة الإضاءة، وبالغة الجدوى، لحل المشكلات التي نحن بصددها هنا. ففي مخططاته لوضع مسَوَّدة **رأس المال**، خطَّط لثلاثة أجزاء لم تُكتب قط: جزء حول الأجور، وآخر عن الدولة، وثالث عن السوق العالمية[1]. يمكن للمرء أن يقول: إن مضمون جزء الأجور، بمقدار ما كان بالفعل مرشحاً لأن يتحدَّث عن كاسبي الأجور، موجود جزئياً في كتابات ماركس السياسية والتاريخية، مثل **الثامن عشر من برومير**، **الصراع الطبقي في فرنسا**، وسلسلة الكتابات عن كومونة باريس[2]. غير أن الوضع بالنسبة إلى الجزأين الخاصين بالدولة، والسوق العالمية، مختلف كلياً. تبقى

(1) See Roman Rosdolsky, The Making of Marx's «Capital», trans. Peter Burgess (London: Plotu Press, 1977).

(2) On The missing volume on the wage, see Antonio Negri. Marx Beyond Marx, trans. Harry Cleaver, Michael Ryan, and Maurizio Viano (New York: Autonomedia, 1991), pp. 127 - 150; and Michael Lebowitz, Beyond Capital Marx's Political Economy of the Working Class (London: Macmillan, 1992). On the question of the existence of a Marxist theory of the state, see the debate between Norberto Bobbio and Antonio Negri in Norberto Bobbio, Which Socialism? (Cambridge: Polity Press, 1987).

ملاحظات ماركس المختلفة، حول هاتين المسألتين، مبعثرة، وغير كافية على الإطلاق؛ ليس ثمة، ولو حتى مخططات لهذين الجزأين. أما التعليقات التي أطلقها ماركس عن مفهوم الدولة، فليست موجهة نحو أي نقاش نظري عام، بمقدار ما هي موجهة إلى تحليلات محدَّدة خاصة بظواهر سياسية قومية ـ وطنية، مثل النزعة البرلمانية الإنجليزية، والنزعة البونابرتية الفرنسية، والأوتوقراطية الروسية. وإلخ. والحدود القومية لهذه الأوضاع، هي التي جعلت أية نظرية عامة متعذرة. فالسمات التأسيسية الدستورية المميزة لكل دولة قومية كانت، برأي ماركس، مشروطة بالتباين في معدلات الربح في الاقتصادات القومية ـ الوطنية المختلفة، جنباً إلى جنب، مع أوجه الاختلاف في أنماط الاستغلال وأنظمته؛ بمبالغة استثنائية خاصة على صعيد قيام الدولة بحسم عمليات التقويم في ميادين التطور الوطنية المختلفة. **كانت الدولة القومية هي التنظيم الفريد للحد**. وفي مثل هذه الظروف لم تكن أية نظرية عامة، عن الدولة، مؤهلة إلاَّ أن تبقى منطوية على مخاطرة ومتصوَّرة، فقط، بأعلى مستويات التجريد. وهكذا، فإن الصعوبات التي واجهت ماركس، في كتابة جزأي **رأس المال** عن الدولة والسوق العالمية، كانت مترابطة بعمق: ما كانت كتابة الجزء الخاص بالدولة ممكنة إلاَّ بعد أن تكون السوق العالمية قد تحقَّقت.

ومع ذلك، فإن تفكير ماركس بقي متوجهاً نحو لحظة يتعانق فيها التقويم الرأسمالي، وعمليات القيادة السياسية، ويتقاطعان على المستوى العالمي. لم تضطلع الدولة القومية إلاَّ بدور عرضي سريع الزوال في كتاباته. فعمليات التطور الرأسمالي تقوم بتحديد ظاهر في التقويم والاستغلال بوصفهما اثنتين من وظائف نظام إنتاج عالمي، وأية عقبة تظهر على الساحة، تميل لأن تكون قابلة للتجاوز على المدى الطويل. لقد كتب ماركس يقول: «يتجلى النزوع إلى خلق سوق عالمية مباشرة في مفهوم رأس المال بالذات. فكل حد يبدو حاجزاً يتعيَّن

تجاوزه، والتغلُّب عليه[1]. وكتابة أية نظرية ماركسية، عن الدولة، لا تكون ممكنة إلاَّ بعد التغلُّب على جميع مثل هذه الحواجز، وبعد أن تصبح الدولة ورأس المال متطابقين عملياً. بعبارة أخرى، ليس تدهور وانحسار الدولة القومية بالمعنى العميق، إلاَّ التحقق الكامل للعلاقة بين الدولة ورأس المال. يقول فيرنان بروديل: «لا تنتصر الرأسمالية إلاَّ حين تصبح متماهية مع الدولة، إلاَّ حين تغدو هي الدولة»[2]. ربما بات اليوم ممكناً أخيراً (إذا كان المرء ما يزال يشعر بالحاجة) وضع مسوَّدتي جزأي ماركس المفقودين، أو يستطيع المرء، بالأحرى، حاذياً حذو روح نهجه، ومؤلِّفاً بين رؤى ماركس حول الدولة والسوق العالمية، أن يحاول كتابة نقد ثوري **للإمبراطورية**.

هذا وتصبح تحليلات الدولة والسوق العالمية ممكنة، أيضاً، في ظل الإمبراطورية لسبب آخر، ذلك لأن الصراع الطبقي، في هذه النقطة من مسيرة التطور، يمارس دوره، **بلا حدود**، على صعيد تنظيم السلطة. فبعد بلوغ المستوى العالمي، يجد التطور الرأسمالي نفسه في مواجهة مباشرة مع الجمهور، دون توسط. ذلك هو السبب الكامن وراء تبخر الجدل (الديالكتيك) أو تلاشي علم الحد وتنظيمه بالأحرى. يقوم الصراع الطبقي، دافعاً فكرة الدولة القومية نحو إلغائها ومتجاوزاً بالتالي الحواجز التي تضعها، باقتراح تأسيس **الإمبراطورية** بوصفها ميدان التحليل والصراع. ولدى غياب ذلك الحاجز، إذن، يكون وضع الصراع مفتوحاً تماماً. بات رأس المال والعمل متعارضين تعارضاً عدائياً مباشراً. ذلك هو الشرط الأساسي لأية نظرية سياسية عن الشيوعية.

---

(1) Marx, Grundrisse, p. 408.

(2) Fernand Braudel, Afterthoughts on Material Civilization and Capitalism, trans. Patricia Ranum (Baltimore Johns Hopkins University Press, 1977), p. 64.

الدورات

ليس ما نحن شهود عليه، لدى تقويمه، من وجهة نظر المادية التاريخية، من الإمبريالية إلى الإمبراطورية، ومن الدولة القومية إلى التنظيم السياسي للسوق العالمية، إلاَّ انعطافاً نوعياً في التاريخ الحديث. وحين نعجز عن الاهتداء إلى التعبير المناسب عن الأهمية الهائلة لهذا الانعطاف، نبادر أحياناً إلى تحديد ما هو جار، بقدر غير قليل من الضعف، على أنه عملية ولوج ما بعد الحداثة. ورغم اعترافنا بهزال هذا الوصف، فإننا نفضله على غيره، لأن ما بعد الحداثة يشي، على الأقل، بالتحوُّل التاريخي الحاصل في التاريخ الحديث[1]. غير أن كُتَّاباً آخرين يبدون مقلِّلين من شأن مدى اختلاف وضعنا، ويصرُّون على إعادة التحليل إلى مقولات الفهم الدوري للتطور التاريخي. فما نعيشه اليوم، برأيهم، ليس إلاَّ مرحلة أخرى في الدورات المتكرِّرة بانتظام لأشكال التطور الاقتصادي أو أشكال الحكم.

مطَّلِعون نحن على العديد من نظريات الدورات التاريخية، بدءاً بتلك الخاصة بأشكال الحكم التي ورثناها عن العصور الإغريقية ـ الرومانية القديمة وانتهاءً بتلك المنصبَّة على التطوُّر والانحطاط الدوريين للحضارة، لدى مؤلِّفين ينتمون إلى القرن العشرين، من أمثال: أوزفالد شبنغلر وخوزيه أورتيغا دي غاسّيه. ثمة، بالطبع، فروق هائلة بين تقويم أفلاطون الدوري لأشكال الحكم،

---

(1) «بين الحين والآخر أُصاب، تماماً كغيري، بالملل من شعار (ما بعد الحداثة)، غير أنني حين أنزع إلى الندم على تواطىء معه، إلى الرثاء لأشكال إساءة استخدامه، وذيوع شهرته السلبية، وإلى التوصل على مضَض إلى استنتاج يقول: بأن ما يثيره من مشكلات أكثر مما يحلها، أجدني متسائلاً عما إذا كان أي مفهوم آخر قادراً على إضفاء الصفة الدرامية على القضايا بمثل هذه الطريقة الناجحة والاقتصادية» انظر: Frederic Jameson, Postmodernism, or, The Cultural Logic of Late Capitalism (Durham, 1991), p. 418.

ودفاع بوليبيوس الاعتذاري عن إمبراطورية روما، أو بين إيديولوجية شبنغلر النازية والنزعة التاريخانية القوية لدى فيرنان بروديل. غير أننا نجد مجمل هذا النمط من المحاكمة غَيْرَ ملائم، لأن كل نظرية من نظريات الدورات، تبدو ساخرة من واقع كون التاريخ نتاجاً لفعل الإنسان عن طريق إقحام قانون موضوعي يتحكَّم بالمقاصد وأشكال المقاومة، بالهزائم والانتصارات، بالأفراح وأشكال المعاناة، لدى البشر. والأسوأ من ذلك هو أنه يجبر أفعال البشر على مراقصة إيقاع البنى الدورية.

لقد اعتمد جيوفاني أرّيغي، منهج الدورات الطويلة، لكتابة تحليل غني ومدهش لـ «القرن العشرين الطويل» «The Long Twentieth Century» [1]. يتركَّز الكتاب، في المقام الأول، على فهم حقيقة أن أزمة هيمنة الولايات المتحدة، وتراكمها في سبعينيات القرن العشرين (وقد تجلَّت، مثلاً، في فك ارتباط الدولار بالذهب في سنة 1971، وفي هزيمة جيش الولايات المتحدة بڤيتنام) شكَّلت نقطة انعطاف جذرية عميقة في تاريخ الرأسمالية العالمية. غير أن أرّيغي يؤمن، بأن علينا، إذا أردنا مقاربة عملية العبور المعاصرة، أن نعود إلى الوراء، لنضع هذه الأزمة في مكانها على مسار التاريخ الطويل لدورات التراكم الرأسمالي. يقوم أرّيغي، حاذياً حذو منهج فيرنان بروديل، ببناء صرح تاريخي وتحليلي هائل مؤلف من أربع دورات نظامية كبرى للتراكم الرأسمالي، ومن أربعة «قرون طويلة» يضع الولايات المتحدة على الخط، بعد سلسلة الدورات الجنوية والهولندية والبريطانية.

لا يلبث هذا المنظور التاريخي أن يدفع أريغي إلى إظهار أن كل شيء يعود، أو أن الرأسمالية، تحديداً، تعود دائماً. وبالتالي فإن أزمة سبعينيات القرن العشرين ليست، في الحقيقة، ظاهرة جديدة. فما يحصل للنظام

---

(1) Giovanni Arrighi, The Long Twentieth Century: Money, Power, and the Origins of Our Times (London: Verso, 1994).

الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة اليوم، قد حصل للبريطانيين قبل مئة سنة، وللهولنديين قبلهم، وللجنويين في أزمان أبكر. أشارت الأزمة إلى عملية عبور، هي نقطة الانعطاف في كل دورة نظامية من دورات عملية التراكم، من مرحلة أولى قائمة على التوسع المادي (التوظيف في الإنتاج) إلى مرحلة ثانية قائمة على التوسع المالي (بما فيه المضاربة). وعملية العبور باتجاه التوسع المالي هذه، والتي يزعم أريغي بأنها شكّلت السمة المميزة لاقتصاد الولايات المتحدة منذ أوائل ثمانينات القرن العشرين، ترتدي باستمرار ثوباً خريفياً؛ تشي بانتهاء دورة. تشير خصوصاً إلى انتهاء هيمنة الولايات المتحدة على النظام الرأسمالي العالمي، لأن نهاية كل دورة طويلة تشير دوماً إلى تحول جغرافي لمركز عمليات تراكم رأس المال النظامية. يقول أريغي: إن «مثل هذا النوع من التحولات، قد حدث في جميع الأزمات، وأشكال التوسع المالية التي طبعت عملية الانتقال من دورة تراكم نظامية إلى أخرى»[1]. ويزعم أن الولايات المتحدة، قد سلّمت المشعل إلى اليابان، المرشحة لقيادة الدورة الطويلة المقبلة للتراكم الرأسمالي.

لا يهمنا أن نناقش ما إذا كان أريغي محقاً في طرح هذه الفرضية عن انحطاط الولايات المتحدة وصعود اليابان أم لا. ما يهمنا أكثر، هو استحالة التعرُّف على أيِّ تفجُّر للنظام، أيّ تحوُّل نموذجي، أيّ حدث، في سياق أطروحة أريغي الدورية. لا بدَّ لكل شيء من أن يعود، بدلاً من ذلك، مما يحوِّل تاريخ الرأسمالية إلى العودة الأبدية للشيء ذاته. ومن شأن أيّ تحليل دوري كهذا أن يؤدي، آخر المطاف، إلى حجب محرِّك عملية الأزمة، وإعادة البناء. وعلى الرغم من أن أريغي نفسه، أنجز أبحاثاً ودراسات واسعة عن ظروف وحركات الطبقة العاملة في سائر أرجاء العالم، فإنه يبدو أن أزمة سبعينيات القرن العشرين لم تكن، في سياق هذا الكتاب، وتحت وطأة صرحه

(1) Ibid., p. 332.

التاريخي، إلاَّ جزءاً من الدورات الموضوعية والمحتومة للتراكم الرأسمالي، بدلاً من كونها نتيجة الهجوم البروليتاري والمعادي للرأسمالية في البلدان المسيطرة والتابعة على حدٍّ سواء. لقد كان تراكم هذه النضالات هو محرِّك الأزمة، وهي التي حسمت شروط عملية إعادة البناء الرأسمالية وطبيعتها. غير أن ما هو أهم من أي جدل تاريخي حول أزمة سبعينيات القرن العشرين، هي إمكانيات التفجر اليوم. علينا أن نسلِّم بانطواء شبكات الإنتاج العابرة للحدود القومية، ودورات السوق العالمية، والهياكل العالمية للحكم الرأسمالي، على إمكانية التفجر والمحرك الدافع نحو مستقبل ليس محكوماً، ببساطة، بأن يكرِّر الدورات الماضية للنظام الرأسمالي.

obeikandl.com

2.3

مدى صلاحية الحكم القائم على الضبط

من المستحيل سياسياً، على ما يبدو، أن يتمكَّن أيُّ نظام رأسمالي ديمقراطي من تنظيم إنفاق على المستوى الضروري للتجربة الكبرى المؤهلة لتأكيد وجهة نظري ـ إلاَّ في ظروف الحرب.

جون منيارد كينز، 1940/7/29 م

لا مكان للإمبريالية القديمة ـ للاستغلال في سبيل تحقيق الأرباح للأجانب ـ في مخططاتنا.

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية
هاري س. ترومان، 1949/1/20 م

كانت الموجة الرئيسية الأولى، من التحليلات النظرية الماركسية للإمبريالية متعنقدةً حول فترة الحرب العالمية الأولى، التي كانت في الوقت نفسه، بداية نوع من التغييرات العميقة في النظام الرأسمالي العالمي. بات واضحاً أن التطور الرأسمالي الخارج من ثورة سنة 1917م السوفيتية، ومن زحمة الحرب الأولى بين القوى الإمبريالية، لم يعد قادراً على الاستمرار كما من قبل. كان ثمة خيار واضح، كما سبق لنا أن رأينا؛ إما ثورة شيوعية عالمية، أو تحويل النظام الإمبريالي الرأسمالي إلى **إمبراطورية**. تعيَّن على رأس المال أن يردَّ على هذا

التحدّي، غير أن الظروف في أرجاء العالم المختلفة لم تكن مؤاتية جداً. ففي عشرينيات القرن العشرين، كانت فوضى التطور الرأسمالي في البلدان الإمبريالية قد بلغت ذروتها. أما نمو الإنتاج الصناعي وتمركزه، اللذان كانت الحرب قد دفعت بهما إلى الحدود القصوى، فقد استمرا بوتيرة سريعة في سائر البلدان الرأسمالية المسيطرة، فضلاً عن أن انتشار التيلورية أتاح فرصة تحقيق مستويات متزايدة الارتفاع من الإنتاجية. غير أن هذا التنظيم العقلاني للعمل لم يُفْضِ إلى التنظيم العقلاني للأسواق، بل تمخض، بدلاً من ذلك، عن المزيد من الفوضى. ما لبثت أنظمة الأجور في البلدان المسيطرة أن أصبحت متزايدة الصرامة والجمود، بصورة مضطردة، مع اعتماد النموذج الفوردي. فالأنظمة الثابتة للأجور العالية شكّلت رداً جزئياً على التهديد الذي أوحت به ثورة أكتوبر، تطعيماً ضد انتشار الوباء الشيوعي. وفي الوقت نفسه، استمر التوسع الكولونيالي (الاستعماري) دون توقف مع اقتسام غنائم الأراضي الألمانية والنمساوية والتركية، بين الأطراف المنتصرة، خلف الستائر القَذِرة لعصبة الأمم.

كانت هذه السلسلة من العوامل تقف وراء أزمة سنة 1929 الاقتصادية ـ أزمة المبالغة الرأسمالية في الاستثمار من جهة، والمبالغة البروليتارية في العزوف عن الاستهلاك من جهة ثانية، في مجموعة البلدان الرأسمالية المسيطرة[1].

(1) See James Devine, «Underconsumption, Over - investment, and the Origins of the Great Depression», Review of Radical Political Economics, 15, no. 2 (Summer 1983), 1 - 27. On the economic crisis of 1929, see also the classic analysis of John Kenneth Galbraith, The Great Crash, 1929 (Boston: Houghton Mifflin, 1954), which focuses on speculation as the cause of the crisis and, more recently, Gérard Duménil and D. Lévy, La dynamique du capital: un siècle d'économie americaine (Paris: PUF, 1996). More generally, on the theoretical problems that the 1929 crisis bequeathed to twentieth - century political economy, see Michel Aglietta, A Theory of Capitalist Regulation, trans. David Fernbach (London: New Left Books, 1979); and Robert Boyer and Jacques Mistral, Accumulation, inflation, crises (Paris: PUF, 1978).

فحين قام يوم «الجمعة السوداء»، للوول ستريت، بالإعلان رسمياً عن تفجر الأزمة، تعيَّن على الحكام أن يواجهوا المشكلات العامة التي تثقل كاهل النظام الرأسمالي، ويبادروا إلى البحث عن حل، أي حل، إذا كان مثل هذا الحل ما زال ممكناً. ما كان قد تعيَّن عليهم أن يفعلوه، في ڤيرساي، خلال مفاوضات السلام ـ معالجة أسباب الحرب بين القوى الإمبريالية بدلاً من الاكتفاء بمجرَّد إنزال العقاب بالأطراف الخاسرة ـ[1] بات الآن، مطلوباً وضرورياً فعله داخل كل بلد على حدة. كان لا بدَّ من إحداث تغيير جذري في النظام الرأسمالي. إلاَّ أن حكومات البلدان الإمبريالية الرئيسية لم تكن مؤهلة لإنجاز مثل هذه المهمة. ففي بريطانيا العظمى وفرنسا لم يحدث أيُّ إصلاح قط، على أرض الواقع، وما لبثت المحاولات القليلة أن تعرَّضت للخنق في مواجهة الرجعية وردود الأفعال المحافظة. أما في إيطاليا وألمانيا فما لبث مشروع إعادة هيكلة العلاقات الرأسمالية أن تطوّر، آخر المطاف، إلى النازية والفاشية[2]. وكذلك في اليابان

(1) ربما كان جون فينارد كينز الشخص الأكثر وضوحَ رؤيا في مؤتمر فيرساي. ففي أثناء المؤتمر كما في موعد لاحق في مقال بعنوان «العواقب الاقتصادية للسلام» «The Economic Consequences of Peace» شجب كينز الأنانية السياسية التي اتصف بها المنتصرون، تلك الأنانية التي ستكون أحد العوامل والأسباب الكامنة وراء أزمة العشرينيات.

(2) This type of interpretation of the economic and political crisis of 1929 should be contrasted very strongly to «revisionist» historiographical conceptions in the style of François Furet, Ernst Nolte, and Renzo De Felice. It demonstrates the great importance of the economic element in the definition of the political choices of the twentieth century. The revisionist histories, on the contraty, read the developments of the century as a linear progression of ideas that are often posed in dialectical opposition, with fascism and communism occupying the defining poles. See, for example, François Furet, Le passé d'une illusion: essai sur l'idée communiste au XXe siècle (Paris: Robert Laffont, 1995), especially the chapter in which he discusses the relationship between communism and fascism (pp. 189 - 248).

فإن النمو الرأسمالي اتخذ شكل النزعة العسكرية، وارتدى الثوب الإمبريالي[1]. فقط، في الولايات المتحدة، تم وضع الإصلاح الرأسمالي موضع التنفيذ، وجرى طرحه بوصفه **صفقة جديدة** ديمقراطية. لقد شكّلت **الصفقة الجديدة** خروجاً حقيقياً على الأشكال السابقة للتنظيم البرجوازي لعملية التنمية والتطور الاقتصاديين. وبالنسبة إلى تحليلنا، فإن أهمية **الصفقة الجديدة** يجب رَوْزُها، ليس فقط، من منطلق قدرتها على إعادة هيكلة علاقات الإنتاج والسلطة داخل بلد رأسمالي مسيطر واحد بعينه، بل ومن منظور تأثيراتها في سائر أرجاء العالم أيضاً، قبل كل شيء ـ تلك التأثيرات التي لم تكن مباشرة أو صريحة غير أنها كانت عميقة مع ذلك. لقد بدأت عملية تجاوز الإمبريالية الحقيقية تُرَسِّخ أقدامها مع اعتماد برنامج **الصفقة الجديدة**.

صفقة جديدة للعالم الجديد

تمتَّعت **الصفقة الجديدة**، في الولايات المتحدة، بدعم ذاتٍ سياسية قوية بين صفوف القوى الشعبية والنُّخْبة على حدٍّ سواء. فاستمرار الوجهين: الليبرالي والشعبوي للنزعة التقدمية الأمريكية منذ بداية القرن، تضافر مع برنامج عمل فرانكلين ديلانو روزفلت. يمكن للمرء أن يقول، دون خطر الوقوع في أي خطأ، إن روزفلت هذا، قام بحل تناقضات النزعة التقدمية الأمريكية عبر اجتراح تركيبة مؤهلة للجمع بين الرسالة الإمبريالية والرأسمالية الإصلاحية الأمريكيتين الممثَّلتين بتيودور روزفلت ووودرو ولسن[2]. كانت الذات هي

---

(1) See Jon Halliday, A Political History of Japanese Capitalism (New York: Pantheon, 1975), pp. 82 - 133.

(2) It is above all the «liberal» historiography of authors such as Arthur Meier Schlesinger that has insisted on the synthetic characteristics of American progressivism. See his Political and Social Growth of the American People, 1865 - 1940, 3rd ed. (New York: Macmillan, 1941). See also Arthur Ekirch, Jr., Progressivism in America: A Study of the Era from Theodore Roosevelt to Woodrow Wilson (New York: New Viewpoints, 1974).

القوة المحرِّكة التي حوَّلت الرأسمالية الأمريكية، وجدَّدَت المجتمع في الولايات المتحدة على الطريق. جرى التهليل للدولة، ليس فقط، بوصفها وسيطاً في النزاعات، بل وكقاطرة أيضاً للحركة الاجتماعية. ما لبثت التغييرات التي استُحدثت في بنية الدولة القضائية والحقوقية أن أطلقت جملة من الآليات الإجرائية التي سمحت بالمشاركة والتعبير القويين لطيف واسع من القوى الاجتماعية. بادرت الدولة إلى الاضطلاع بالدور المركزي في تنظيم الاقتصاد، أيضاً، مع الإقدام على اعتماد الكينزية في السياسات والخطط الخاصة بالعمالة والنقد. ساهمت هذه الإصلاحات في حَفْز رأسمالية الولايات المتحدة ودفعها إلى الأمام، وقد تطوَّرت هذه الرأسمالية في ظل نظام قائم على الأجور العالية والاستهلاك المرتفع، جنباً إلى جنب، في الوقت الذي كان سيؤسِّس لدولة الرفاه الحديثة؛ لتركيبة قامت على المزاوجة بين التيلورية، في تنظيم العمل من جهة، والفوردية في نظام الأجور من جهة ثانية، والكينزية على صعيد الضبط الاقتصادي العام للمجتمع[1]. لم يكن ما تمخضت عنه السياسات، والخطط الاقتصادية والاجتماعية التي زاوجت بين مساعدة الجمهور والحوافز الإمبريالية، دولة رفاه كما كانت الحال في أوروبا، بل دولة أميل إلى توظيف العلاقات الاجتماعية بمجملها، فارضة نظام انضباط مصحوب بقدرة أكبر من المشاركة بعمليات التراكم. لقد كانت رأسمالية أرادت أن تكون شفَّافة، منظَّمة من قبل دولة تمارس تخطيطاً ليبرالياً.

---

(1) This is the central development traced by Michel Aglietta in A Theory of Capitalist Regulation, and by Benjamin Coriat in L'atelier et le chronomètre (Paris: Christian Bourgois, 1979). See also Antonio Negri, «Keynes and the Capitalist Theory of the State», in Michael Hardet and Antonio Negri, Labor of Dionysus (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994), pp. 23 - 51; and «Crisis of the Planner - State: Communism and Revolutionary Organisation, «In Revolution Retrieved (London: Red Notes, 1988), pp. 91 - 148. A good analysis of the New Deal and Keynesianism is also provided by Suzanne de Brunhoff, The State, Capital, and Economic Policy, trans. Mike Sonenscher (London: Pluto Press, 1978), pp. 61 - 80.

علينا أن نبيِّن أن دفاعنا عن دولة رفاه روزفلت يعاني، من بعض المبالغة هنا، بهدف تسليط الضوء على أطروحتنا المركزية المتمثلة بأن نموذج **الصفقة الجديدة** (رداً على الأزمة التي عمَّت سائر الدول الرأسمالية المسيطرة بعد الحرب العالمية الأولى) كانت المثال الأول لذاتٍ قوية باتت ميَّالة إلى التوجه نحو **الإمبراطورية**. لقد أنجبت الصفقة الجديدة أعلى أشكال الحكم القائم على **الانضباط**. ونحن حين نتحدث عن حكم انضباطي، لا نشير إلى الصيغ الحقوقية والسياسية التي تنظمه فقط. إننا نشير، في المقام الأول، إلى حقيقة أن المجتمع كله، بجميع مفاصله الإنتاجية والتكاثرية، يكون في أي مجتمع انضباطي خاضعاً لأوامر رأس المال والدولة؛ وأن المجتمع يميل، تدريجياً ولكن باستمرارية يتعذر وَقْفُها، إلى أن يصبح محكوماً بمعايير الإنتاج الرأسمالي فقط. **وبالتالي فإن المجتمع الانضباطي هو مجتمع مَصْنَع**[1]. والانضباطية شكل إنتاج، وشكل حكم في الوقت نفسه، بما يجعل الإنتاج الانضباطي، والمجتمع الانضباطي، يميلان إلى التطابق الكامل. وفي هذا المجتمع ـ المصنع الجديد تتم صياغة الذوات الإنتاجية كما لو كانت وظائف أحادية البعد للتطور الاقتصادي. وفور تقسيم العمل الاجتماعي وهياكله وتراتباته لا تلبث أن تصبح أكثر انتشاراً، أو محدَّدة بدقة، مع تزايد ذوبان المجتمع المدني في بوتقة

(1) من المؤكد أن لمفهوم الانضباط الذي طوره ميشيل فوكو مغزى مختلفاً عما نرمي إليه هنا، غير أننا نشير إلى الممارسات نفسها وعالمية التطبيق ذاتها. تتركز هواجس فوكو النظرية الأولى على أن الانضباط يتم فرضه عبر بنى وهياكل مؤسساتية، على أن قوة الانضباط تكمن لا في منبع مركزي ما بل في التشكيلات الشعرية عند نقاط ممارسته، وعلى أن الكيانات الذاتية يتم إنتاجها عبر استيعاب الانضباط وتفعيل ممارساته. تنطوي تلك الأمور على مصداقيات متكافئة هنا. أمّا ما ينصب اهتمامنا نحن عليه فهو الأسلوب الذي اعتمدته ممارسات النزعة الانضباطية وعلاقاتها المستمدة من نظام المصنع من أجل تفعيل الساحة الاجتماعية كلها كآلية إنتاج من جهة وحكم من جهة ثانية، أي كنظام إنتاج اجتماعي.

الدولة: مع توسيع دائرة قواعد الإخضاع الجديدة، ونظم الانضباط الرأسمالية عبر الميدان الاجتماعي كله[1]. فأيُّ مجتمع، لا يكون في حالة تعرُّض للهزيمة، إلاَّ حين يتم دفع نظام الانضباط إلى أعلى مستوياته، وأكمل أشكال تطبيقه، بما يبرزه بوصفه الحد الأقصى من الترتيب الاجتماعي. من المؤكَّد أن هذا يعود، في جزء كبير منه، إلى المحرِّك الذي يدفع العملية، إلى آليات المقاومة والثورة الذاتية التي سوف نعود إليها في الفصل القادم.

كان نموذج الصفقة الجديدة في المقام الأول، إذن، تطوراً متناسباً مع سياسة الولايات المتحدة، رداً على الأزمة الاقتصادية الداخلية، غير أنه ما لبث أيضاً، أن أصبح شعاراً رفعه الجيش الأمريكي طوال سني الحرب العالمية الثانية. جرى تقديم عدد من التفسيرات لدخول الولايات المتحدة هذه الحرب. فقد ظل روزفلت يزعم، باستمرار، بأنه إنما جُرَّ على مضض بفعل آليات السياسة الدولية. أما كينز والاقتصاديون فاعتقدوا، بدلاً من ذلك، بأن متطلبات الصفقة الجديدة ـ وقد ووجهت في 1937م بأزمة من نمط جديد، بتحدٍّ من جانب الضغط السياسي لمطالب العمال ـ كانت قد أجبرت حكومة الولايات المتحدة على اختيار طريق الحرب. ففي مواجهة صراع دولي على إعادة اقتسام جديدة للسوق العالمية، لم يكن بوسع الولايات المتحدة تجنُّب الحرب،

(1) The fundamental text that describes this development and anticipates its results is Max Horkheimer and Theodor Adorno, Dialectic if Enlightenment, trans. John Cumming (New York: Herder and Herder, 1972), which was written in the mid - 1940 s.Numerous other works followed in the description of disciplinary society and its implacable development as a «biopolitical society», works coming out of different cultural and intellectual traditions but completely coherent in defining the tendency. For the two strongest and most intelligent poles of this range of studies, see Herbert Marcuse, One - Dimensional Man (Boston: Beacon Press, 1964), for what we might call the Anglo - German pole; and Michel Foucault, Discipline and Punish, trans. Alan Sheridan (New York: Pantheon, 1977), for the Latin pole.

وبخاصة لأن الاقتصاد الأمريكي كان، بسبب الصفقة الجديدة، قد دخل مرحلة توسعية جديدة أخرى. وفي الحالين كليهما، أدَّى دخول الولايات المتحدة الحرب إلى ربط الصفقة الجديدة ربطاً محكماً، لا انفصام له، بأزمة القوى الإمبريالية الأوروبية، وإلى عكس الصفقة الجديدة على صفحة الحكم العالمي، بوصفها نموذجاً خلفاً، بديلاً. ومنذ تلك اللحظة باتت آثار إصلاحات الصفقة الجديدة مؤهَّلة لأن تردِّد أصداءها عبر الساحة العالمية كلها.

في أعقاب الحرب، اعتبر كثيرون صيغة الصفقة الجديدة الطريق الوحيدة لتعافي العالم (في ظل الصلاحيات السلمية لهيمنة الولايات المتحدة). فقد كتب أحد المعلِّقين الأمريكيين يقول: «فقط صفقة جديدة للعالم، تكون أوسع مدى واطراداً من صفقتنا الجديدة المتعثرة، تستطيع أن تحول دون مجيء حرب عالمية ثالثة»[1]. ومشروعات إعادة البناء الاقتصادية، التي تم إطلاقها بعد الحرب العالمية الثانية، أدَّت، بالفعل، إلى فرض الامتثال للنموذج المتوسع للمجتمع الانضباطي وفقاً للنموذج الذي أقامته الصفقة الجديدة، على جميع البلدان الرأسمالية المسيطرة، البلدان المتحالفة المنتصرة والقوى المهزومة على حدٍّ سواء. وبالتالي، فإن الأشكال الأوروبية واليابانية السابقة للمساعدة العامة القائمة على الدولة، وتطوير الدولة التعاونية (بشكليها الليبرالي والاشتراكي ـ الوطني ـ القومي) تحوَّلت جذرياً. ظهرت «الدولة الاجتماعية»، أو الدولة الانضباطية العالمية في الحقيقة، إلى الوجود، تلك الدولة التي باتت تأخذ، بقَدْرٍ أكبر من الاتساع والعمق، دورات حياة الكتل السكانية بنظر الاعتبار، ضابطة إنتاجها وإعادة إنتاجها في إطار مخطط مساومة جماعية مقيَّدة بنظام نقدي مستقر. ومع توسيع دائرة هيمنة الولايات المتحدة أصبح الدولار مَلِكاً. وقد شكَّلت مبادرة

(1) Freda Kirchwey, «Program of Action», Nation, March 11, 1944, pp. 300 - 305; cited in Serge Guilbaut, How New York Stole the Idea of Modern Art: Abstract Expressionism, Freedom, and the Cold War, trans. Arthur Goldhammer (Chicago: University of Chicago Press, 1983), p. 103.

الدولار (عبر مشروع مارشال في أوروبا، وعملية إعادة البناء الاقتصادية في اليابان) الممر الإجباري المفضي إلى عملية إعادة بناء ما بعد الحرب؛ أما ترسيخ وتوطيد هيمنة الدولار (من خلال اتفاقيات بريتون وودز) فقد كانا مرتبطين باستقرار جميع معايير القيمة؛ في حين اضطلع جبروت جيش الولايات المتحدة بدور حسم أمر الممارسة النهائية للسيادة، فيما يخص كلاً من البلدان الرأسمالية المسيطرة والتابعة. وحتى الوصول إلى عقد ستينيات القرن العشرين ظل هذا النموذج يتعرَّض للتوسيع والإكمال. كان ذلك هو العصر الذهبي لإصلاح الصفقة الجديدة بالنسبة إلى النظام الرأسمالي على المسرح العالمي[1].

التحرر من الاستعمار، إشاعة اللامركزية، والانضباط

نتيجةً لمشروع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، في ظل هيمنة الولايات المتحدة، تعرَّضت السياسة الإمبريالية للبلدان الرأسمالية المسيطرة، لنوع من الانقلاب في فترة ما بعد الحرب. بات المشهد العالمي الجديد محدَّداً، ومنظماً حول ثلاث آليات أو منظومات بالدرجة الأولى: (1) عملية التحرُّر من الاستعمار، التي راحت، تدريجياً تعيد تأليف السوق العالمية وفق الخطوط التراتبية المتفرعة عن الولايات المتحدة؛ (2) عملية إشاعة اللامركزية، في الإنتاج، بصورة متدرِّجة؛ (3) عملية إشاعة اللامركزية، في الإنتاج الانضباطي والمجتمع الانضباطي، في مراحلهما التطورية المتعاقبة عبر الكرة الأرضية. وكل من هذه الجوانب، يشكِّل خطوةً على طريق التطور من الإمبريالية إلى **الإمبراطورية**.

لا شك أن الآلية الأولى، آلية إزالة الاستعمار أو النظام الكولونيالي، كانت

(1) On the spread of the New Deal model to the other dominant countries after the Second World War, see Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers: Economic change and Military Conflict from 1500 to 2000 (New York: Randpm House, 1987), pp. 347 - 437; and Franz Schurmann, The Logic of World Power; An Inquiry into the Origins, Currents, and Contradictions of World Politics (New York: Pantheon, 1974).

عملية مريرة، وبالغة الشراسة؛ وقد سبق لنا أن عالجناها، بإيجاز، في الفصل الثالث من الجزء الثاني، ورأينا حركاتها الختامية من وجهة نظر المستعمَرين في غمرة النضال. أما هنا، فعلينا أن نضع العملية في سياقها التاريخي من وجهة نظر القوى المسيطرة. ما لبثت مستعمرات ألمانيا وإيطاليا واليابان المهزومة، أن تعرَّضت، بالطبع، إما للتفكيك الكامل، أو للابتلاع من جانب قوى أخرى. غير أن المشروعات الكولونيالية لدى المنتصرين أيضاً (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا وهولندا) كانت قد تعرَّضت، مع الوصول إلى هذه المرحلة، لنوع من التوقف والجمود[1]. فإضافةً إلى مواجهة حركات تحررية متنامية في المستعمرات، راحت أيضاً تجد نفسها مُحْرَجة جرَّاء الانقسام الثنائي بين قطبي الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي. وكذلك، فإن حركات التحرر من الاستعمار، هي الأخرى، وقعت مباشرة بين فكي كماشة هذه الحرب الباردة، حتى باتت الحركات التي كانت متركزة على الاستقلال مضطرة لإيجاد مكان لها بين المعسكرين[2]. ما قاله ترومان في عام 1947م، خلال الأزمة اليونانية، بقي صحيحاً بالنسبة إلى جميع قوى التحرر من الاستعمار، وقوى ما بعد هذا الاستعمار، على امتداد فترة الحرب الباردة: «في اللحظة الراهنة من تاريخ العالم يتعيَّن على جميع الأمم، تقريباً أن تختار بين طريقتين بديلتين في الحياة»[3].

---

(1) On the history of the decolonization process in general, see Marc Ferro, Histoire des colonisations: des conquêtes aux indépendences, XIIIe - XXe siècle (Paris: Seuil, 1994); Frank Ansprenger, The Dissolution of the Colonial Empires (London: Routledge, 1989); and R. D. Holland, European Decolonization, 1918 - 1981 (London: Macmillan, 1985).

(2) On the effect of U.S. hegemony on decolonization struggles, see Giovanni Arrighi, The Long Twentieth Century (London: Verso, 1994), pp. 69 - 75; and François Chesnais, La mondialization du capital, rev. ed. (Paris: Syros, 1997).

(3) Harry S. Truman, Public Papers (Washington, D. C.: United States Government Printing Office, 1947), p. 176; cited in Richard Freeland, The Truman Doctrine and the Origins of McCarthyism (New York: Schocken, 1971), p. 85. On the ri-

وهكذا، فإن المسار الخطي للتحرر من الاستعمار، تعرَّض للقطع جراء الاضطرار لاختيار طرف عالمي، والاصطفاف وراء أحد نموذجي النظام الدولي. ما لبثت الولايات المتحدة، التي كانت عموماً في صف إزالة الاستعمار، أن اضطرَّت، تحت ضغط متطلبات الحرب الباردة، وهزيمة القوى الإمبريالية القديمة، للاضطلاع بالدور الرئيسي كحارس للنظام الرأسمالي، وبالتالي كوريث غامض للمستعمِرين القدامى. وهكذا، فإن حركة التحرر من الاستعمار تعرَّضت للتشويه والانحراف على أيدي الذوات المعادية للكولونيالية من جهة، ومن جانب الولايات المتحدة من جهة أخرى. صحيح أن الولايات المتحدة ورثت نظاماً عالمياً، ولكن أشكال حكم هذا النظام كانت متضاربةً مع مشروعها التأسيسي ـ الدستوري الخاص، مع صيغتها الإمبراطورية للسيادة. شكَّلت الحرب الفيتنامية الحلقة الأخيرة من مسلسل وراثة الولايات المتحدة الغامضة للعباءة الإمبريالية القديمة، وكانت منطويةً على خطر سد أي أفق ممكن للانتقال إلى «تخوم جديدة» إمبراطورية (انظر الفصل الخامس من الجزء الثاني). لقد كانت هذه المرحلة العقبة الأخيرة على طريق بلوغ المشروع الإمبراطوري الجديد مستوى النضج، هذا المشروع الذي كان مرشحاً لأن يقوم على أنقاض الإمبرياليات القديمة. وشيئاً فشيئاً، تم تنظيم السوق العالمية الجديدة بعد الحرب الفيتنامية: وقد كانت سوقاً عالمية هدمت جملة الحدود الثابتة، والإجراءات التراتبية للقوى الإمبريالية الأوروبية. بعبارة أخرى، شكَّل إتمام عملية إزالة الاستعمار تدشيناً لاعتماد تراتب عالمي جديد في علاقات السيطرة والتحكم ـ وأصبحت المفاتيح بيد الولايات المتحدة دون منازع. ما لبث التاريخ المرير والضاري، للفترة الأولى من عملية التحرُّر من الاستعمار، أن انفتح على مرحلة ثانية باتت فيها سلطة القيادة والتحكُّم مستمدة من الدولار،

---

gid bipolar ideological divisions imposed by the cold war, see again Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers pp. 373 - 395; and Schurmann, The Logic of World Power.

أكثر مما هي مأخوذة من الجبروت العسكري. كانت تلك خطوة هائلة إلى الأمام على طريق بناء **الإمبراطورية**.

تتحدَّد الآلية الثانية بعملية إشاعة المركزية على صعيد موقع الإنتاج وأشكال تدفقه[1]. هنا أيضاً، كما في التحرُّر من الاستعمار، نحن بصدد مرحلتين تتقاسمان فترة ما بعد الحرب. ثمة مرحلة كولونيالية جديدة، انطوت على الاحتفاظ بآليات التبادل اللامتكافىء، بين الأقاليم التابعة والدول القومية المسيطرة، إن لم يكن على تعميق هذه الآليات. غير أن هذه المرحلة لم تكن إلاَّ مرحلة انتقالية قصيرة، وبالتالي، فإن المشهد تغير جذرياً في غضون عشرين سنة. فمع حلول نهاية عقد سبعينيات القرن العشرين، أو مع انتهاء الحرب الفيتنامية في الحقيقة، راحت الشركات العابرة للحدود القومية توطِّد مرتكزات نشاطاتها في العالم كله، في كل زاوية من زوايا كوكب الأرض. وسرعان ما أصبحت هذه الشركات العابرة للحدود القومية القاطرة الأساسية لجملة التحولات الاقتصادية والسياسية الجارية في البلدان المتحرِّرة من الاستعمار والأقاليم التابعة. لقد ساعدت، في المقام الأول، على نقل التكنولوجيا التي كانت ضرورية لإنشاء المحور الإنتاجي الجديد للبلدان التابعة؛ وساهمت، ثانياً، في تعبئة قوة العمل والطاقات الإنتاجية المحلية في هذه البلدان؛ وحرصت الشركات العابرة للحدود القومية، أخيراً، على مراكمة الثروات المتدفقة التي بدأت تدور، على نطاق موسع، عبر الكرة الأرضية. راحت هذه

(1) On the decentering of manufacturing and service production (coupled with the centralization of command), see two books by Saskia Sassen, The Mobility of Labor and Capital: A Study in International Investment and Labor Flow (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), especially pp. 127 - 133; and The Global City: New York, London, Tokyo (Princeton: Princeton University Press, 1991), pp. 22 - 34. More generally, on the mobility of capital and the countervailing or limiting factors, see David Harvey, The Limits to Capital (Chicago: University of Chicago Press, 1984), pp. 417 - 422.

التيارات تترافد متوجهة أساساً نحو الولايات المتحدة التي ضمنت ونسَّقت حركة الشركات العابرة للحدود القومية وعملها، إذا لم تكن متحكمة بها بصورة مباشرة. لقد كانت هذه، مرحلةً تأسيسية حاسمة بالنسبة إلى **الإمبراطورية**. فمن خلال فعاليات الشركات العابرة للحدود القومية تم تحرير عملية توسط وتسوية معدلات الربح من قبضة الدول القومية المسيطرة. أضف إلى ذلك أن تأسيس الفوائد الرأسمالية المرتبطة بالدول القومية المتحررة حديثاً من الاستعمار، تطور في ميدان الشركات العابرة للحدود القومية نفسها، وكان ميَّالاً للتشكل تحت رقابتها، بعيداً عن التصدِّي لتدخلات مثل هذه الشركات. ومن خلال إشاعة اللامركزية في التدفقات الإنتاجية، بدأت اقتصادات إقليمية جديدة، وأشكال جديدة من تقسيم العمل تتحدَّد[1]. لم يكن ثمة أي نظام عالمي بعد، غير أن نظاماً كهذا كان يتشكَّل.

جنباً إلى جنب، مع عملية إزالة الاستعمار وإشاعة اللامركزية في أشكال التدفق، ثمة آلية ثالثة انطوت على نشر الأشكال الانضباطية للإنتاج والحكم عبر العالم. كانت هذه العملية شديدة الغموض. ففي البلدان المتحررة من الاستعمار، كان الانضباط يتطلَّب، بالدرجة الأولى، تحويل التعبئة الشعبية الجماهيرية الواسعة لصالح التحرير إلى استنفار وخدمة الإنتاج. كان الفلاحون، في سائر أرجاء العالم، قد اقتُلعوا من حقولهم وقراهم، وقُذف بهم في أتون الإنتاج العالمي الملتهب[2]. تألَّفت الصيغة الإيديولوجية المستورَدة من البلدان المسيطرة (وبخاصة من الولايات المتحدة) من أنظمة أجور فوردية، وأساليب تيلورية على صعيد تنظيم العمل، مع دولة رفاه يُفْتَرض فيها أن تكون تحديثية

(1) See Wladimir Andreff, Les multinationales globales (Paris: La Découverte, 1995); and Kenichi Ohmae, The End of the Nation - State: The Rise of Regional Economies (New York: Free Press, 1995).

(2) On the resistances of peasants to capitalist discipline, see James Scott, Weapons of the Weak: Everday Forms of Peasant Resistance (New Haven: Yale University Press, 1985), p. 235 and passim.

وأبوية وحمائية. ومن وجهة نظر رأس المال، فإن حلم هذا النموذج كان متمثلاً بأن يصبح كل عامل في العالم، بعد إكسابه قَدْراً كافياً من الانضباط، قابلاً للمبادلة، وللحلول محل غيره في العملية الإنتاجية العالمية ـ مجتمع ـ مَصْنَع وفوردية عالميان. ثم طرح أجور النظام الفوردي العالية، وما رافقها من مساعدات حكومية على أنها مكافآت للعمال مقابل قبولهم بنظام الانضباط، مقابل دخولهم إلى المصنع العالمي. غير أن علينا أن نحرص على الإشارة إلى أن علاقات الإنتاج الخاصة التي تم تطويرها في البلدان المسيطرة هذه، لم تتحقق قط، بالصيغ ذاتها، في الأقاليم التابعة من الاقتصاد العالمي. فنظام الأجور المرتفعة الذي يميز الفوردية، والمساعدات الاجتماعية الكبيرة التي تميز دور دولة الرفاه، لم يتم تحقيقها إلاّ بصيغ جزئية ممزقة، ولصالح كتل سكانية محدودة في البلدان الرأسمالية التابعة. غير أن هذا كله لم يكن مفروضاً تحقيقه؛ لقد ظل الوعد بالأمر أشبه بالجزرة الإيديولوجية الضامنة لما يكفي من الإجماع على تأييد مشروع التحديث. أما المضمون الحقيقي للمسعى، أما الإقلاع الفعلي باتجاه الحداثة، وقد تحقق فعلاً، فقد تمثل بنشر نظام الانضباط عبر مختلف الميادين الاجتماعية لعمليتي: الإنتاج، وإعادة الإنتاج.

بادر قادة البلدان الاشتراكية إلى التسليم، من حيث الجوهر، بمثل هذا المشروع الانضباطي. فمشروعات ماو التحديثية، جاءت لاحقاً، لتتفوَّق على حماسة لينين الشهيرة للتيلورية[1]. وكذلك فإن الوصفة الاشتراكية الرسمية للتحرر من الاستعمار حذت، هي الأخرى، حذو المنطق الأساسي الذي أملته الشركات الرأسمالية العابرة للحدود القومية والمنظمات الدولية: تعيَّن على كل حكومة متحررة من الاستعمار أن توجد قوة عمل متناغمة مع النظام الانضباطي. راح العديد والعديد من الاقتصاديين الاشتراكيين (وبخاصة أولئك الذين كانوا في مواقع التخطيط لاقتصادات بلدان تحرَّرت حديثاً من الاستعمار)

(1) On the economic projects of modernization in Mao's China, see Maurice Meisner, Mao's China and After, 2nd ed. (New York: Free Press, 1986), pp. 113 - 139.

يزعمون أن التصنيع هو الطريق الذي لا يمكن تجنبه للوصول إلى التنمية والتطور[1]، ويُعَدِّدون فوائد ومحاسن توسيع اقتصادات «فوردية هامشية»[2]. صحيح أن هذه الفوائد لم تكن إلاّ وهماً، وأن هذا الوهم لم يدم طويلاً، غير أن ذلك لم يستطع أن يُحْدِث أي تغيير، ذي شأن، في مسار هذه البلدان المتحرِّرة من الاستعمار، على طريق التحديث وإشاعة الانضباط. بدا هذا وكأنه الطريق الوحيد المفتوح أمامها[3]. كان الانضباط هو القانون في كل مكان.

(1) يقول روبرت ساتكليف، مثلاً: «ما من بلد رئيسي أصبح غنياً حتى الآن دون أن يصبح مصنّعاً... فالثراء الأكبر ومستويات المعيشة الأعلى وثيق الارتباط بالتصنيع». انظر: Robert Sutcliffe, Industry and Underdevelopment (Reading, Mass; 1971).

(2) On global and peripheral Fordism, see primarily Alain Lipietz, Mirages and Miracles: The Crises of Global Fordism, trans. David Marcey (London: Verso, 1987); and «Towards a Global Fordism?» New Left Review, no. 132 (1982), 33 - 47. On the reception of Lipietz's work among Anglo - American economists, see David Ruccio, «Fordism on a World Scale: International Dimensions of Regulation», Review of Radical Political Economics, 21, no. 4 (Winter 1989), 33 - 53; and Bob Jessop, «Fordism and Post - Fordism: A Critical Reformulation», in Michael Storper and Allen Scott, eds., Pathways to Industrialization and Regional Development (London: Routledge, 1992), pp. 46 - 69.

(3) See, for example, Giovanni Arrighi and John Saul, «Socialism and Economic Development in Tropical Africa», in Essays on the Political Economy of Africa (New York: Monthly Review Press, 1973), pp. 11 - 43; John Saul, «Planning for Socialism in Tanzania», in Uchumi Editorial Board, ed., Towards Socialist Planning (Dar Es Salaam: Tanzania Publishing House, 1972), pp. 1 - 29; and Terence Hopkins, «On Economic Planning in Tropical Africa», Co - existence, 1, no. 1 (May 1964), 77 - 88. For two appraisals of the failure of economic development strategies and planning in Africa (but which both still imagines the possibility of an «alternative» socialist development), see Samir Amin, Maldevelopment: Anatomy of a Global Failure (London: Zed Books, 1990), especially pp. 7 - 74; and Claude Ake, Democracy and Development in Africa (Washington, D. C.: The Brookings Institution, 1996).

تشكِّل هذه الآليات الثلاث ـ التحرُّر من الاستعمار، إشاعة اللامركزية في الإنتاج، والانضباط ـ سمات مميَّزة لسلطة **الصفقة الجديدة** الإمبراطورية، وتسلِّط الضوء على مدى تجاوزها للممارسات الإمبريالية القديمة. من المؤكد أن واضعي خطط وسياسات **الصفقة الجديدة** الأوائل في الولايات المتحدة في ثلاثينيات القرن العشرين، لم يتصوَّروا مثل هذا التطبيق الواسع لأفكارهم، غير أن قادة عالميين بادروا، في وقت مبكر يعود إلى الأربعينيات، في زحمة الحرب، إلى الاعتراف بدور هذه الصفقة الجديدة وقُدْرتها على إقامة نظام اقتصادي وسياسي عالمي، وترسيخه. فمع الاحتفال بتنصيب هاري ترومان، أدرك الجميع أخيراً، أن ليس للإمبريالية ذات الطراز الأوروبي القديم أي مكان في المخططات الجديدة. لقد كانت الحقبة الجديدة تخبئ في جعبتها شيئاً جديداً.

إلى الحداثة ومنها

بقيت الحرب الباردة الشخصية، المسيطرة على الساحة العالمية، خلال فترة إزالة الاستعمار وإشاعة اللامركزية، غير أننا نستطيع أن نتصوَّر، حين ننظر من مراصدنا الراهنة، أن دورها كان ثانوياً في الحقيقة. فعلى الرغم من أن التناقضات الصارخة للحرب الباردة أدَّت إلى خنق المشروع الإمبراطوري للولايات المتحدة من جهة، والمشروع الستاليني للتحديث الاشتراكي من جهة ثانية، فإن هذين المشروعين لم يكونا إلاَّ اثنين من العناصر الثانوية في العملية الإجمالية. والعنصر المهم، حقاً، والذي تكون أهميته مؤهلة لأن تتجاوز الحرب الباردة كثيراً، كان متمثلاً بالانقلاب الهائل والعملاق الذي تعرَّض له العالم الثالث، فيما بعد الحقبة الكولونيالية، تحت ستار التحديث والتنمية. لقد كان ذلك المشروع، في التحليل الأخير، مستقلاً نسبياً عن آليات الحرب الباردة وضوابطها أو قيودها، بل ويكاد المرء أن يجد نفسه قادراً، **بعد فوات الأوان**، على الزعم بأن التنافس بين المعسكرين العالميين في العالم الثالث لم يتمخض إلاَّ عن زيادة عمليات التحرُّر والتحرير.

صحيح، بالتأكيد، أن نُخَب العالم الثالث التي قادت النضالات المعادية للاستعمار والإمبريالية خلال هذه الفترة كانت مرتبطة، إيديولوجياً، بهذا الطرف أو ذاك، من الانقسام الحاصل جراء الحرب الباردة، كما كانت، في الحالين كليهما، تحدد المشروع الجماهيري لعملية التحرر من منطلقات التحديث والتنمية. أما بالنسبة إلينا، ونحن على التخوم البعيدة للحداثة، فليس من الصعب أن نرى غياب الأفق المأساوي الكامن في ترجمة التحرير إلى تحديث. كادت خرافة الحداثة، وخرافات السيادة والقومية والنموذج الانضباطي وإلخ. بالتالي، أن تتحوَّل إلى الإيديولوجية الحصرية للنخب، غير أن هذا ليس هو العامل الأكثر أهمية هنا.

نجحت عمليات التحرير الثورية التي حسمها الجمهور، فعلاً، في تجاوز إيديولوجية التحديث، وكشفت، في هذه الأثناء، عن عملية إنتاج جديد هائلة وعظيمة، لكيان ذاتي أثبت أنه غير قابل للاحتواء في العلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ولا في النظامين المتنافسين الدائبين على الاكتفاء بإعادة إنتاج أسلوبيات السيطرة والتحكم الحداثية. فحين اجتمع نهرو وسوكارنو وشون إن ـ لاي في مؤتمر باندونغ سنة 1955، أو حين تم تشكيل حركة عدم الانحياز، أولاً، في ستينيات القرن العشرين، لم يكن ما جرى التعبير عنه هو هَوْل بؤس الأمم، أو الأمل في تكرار أمجاد الحداثة، بل الطاقات التحريرية العظيمة التي كانت الكتل السكانية المضطهَدة (بفتح الهاء) نفسها عاكفة على إنتاجها[1].

(1) For an interesting personal account of the Bandung Conference and its significance, see Richard Wright, The Color Curtain: A Report on the Bandung Conference (New York: World, 1956). The Major speeches delivered at the conference are included in George McTurnan Kahin, The Asian - African Conference (Ithaca: Cornell University Press, 1956). On the nonalignment movement, see Leo Mates, Nonalignment: Theory and Current Policy (Belgrade: Institute for International Politics and Economics, 1972); and M. S. Rajan, Nonalignment and Nonalignment Movement (New Delhi: Vikas Publishing, 1990).

لقد تمخض أفق عدم الانحياز، هذا، عن لمحة أولى تشي برغبة جديدة ومعمَّمة.

بقيت مسألة ما يتعيَّن فعله بعد التحرُّر لعدم الخضوع لسيطرة أحد المعسكرين معلَّقة. أما ما كان واضحاً وزاخراً بالطاقة، بالمقابل، فقد تمثل بالكيانات الذاتية المندفعة إلى ما وراء الحداثة. فالحلم الطوباوي المتجسِّد بالثورتين السوفيتية والصينية، بوصفهما اثنتين من بدائل طرق التنمية والتطور، ما لبث أن تبدَّد حين باتت هاتان الثورتان عاجزتين عن التقدم إلى الأمام، بل حين أخفقتا، بالأحرى، في الاهتداء إلى مَخْرج يوفِّر إمكانية تجاوز الحداثة. وقد بدا نموذج الولايات المتحدة، هو الآخر، مُغْلقاً بالمثل، لأن أمريكا، خلال فترة ما بعد الحرب كلها، لم تقدِّم نفسَها عنصر أمل جديد بمقدار ما جسَّدت دور القوة البوليسية الخادمة للقوى الإمبريالية القديمة. بقي نضال الكتل السكانية المضطهَدة في سبيل تحرُّرها شحنة متفجِّرة غير قابلة للاحتواء. ومع حلول نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين، ما لبثت النضالات التحررية، التي كان تأثيرها قد أصبح ملموساً في كل صدع يتعرَّض له الفضاء العالمي، أن اكتسبت زخماً وقوة وحركية ومرونة شكلٍ، أدَّت إلى دفع مشروع التحديث الرأسمالي (بثوبَيْه الليبرالي والاشتراكي) إلى مجاهل بحر لا حدود له، حيث فقد ما ينطوي عليه من معانٍ. لم يستطع المناضلون أن يروا خلف قناع الانقسام الأمريكي ـ السوفيتي الثنائي سوى نموذج انضباطي واحد، دأبت الحركات الهائلة على النضال ضده، بأشكال بقيت غامضة إلى هذا الحد أو ذاك، ملغزةً أو مسحورةً إلى هذا الحد أو ذاك، ولكنها واقعية مع ذلك. وهذه الذات العملاقة الجديدة كانت تشي بتحوُّل نموذجي، وتجعل مثل هذا التحوُّل ضرورياً ومحتوماً.

عند هذه النقطة بات عجز نظرية السيادة الحديثة وممارستها واضحاً. فمع حلول عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، لم تعد آليات السيادة الحديثة كافية لحكم الذوات (الكيانات الذاتية) الجديدة، على الرغم من أن نموذج التحديث الانضباطي كان قد فُرض على العالم كله، وعلى الرغم من أن

السياسات الرفاهية، التي أطلقتها البلدان المسيطرة، كانت قد أصبحت جامحةً لا يستطيع أحد أن يقف في طريقها، بل وباتت مقلَّدة بسذاجة من جانب بعض قيادات البلدان التابعة، وعلى الرغم من ولوجنا هذا العالم الجديد القائم على وسائل الاتصالات وشبكات المعلومات. لا بدَّ لنا، هنا، من أن نشير إلى أن نظريات الإمبريالية ومعاداة الإمبريالية الكلاسيكية، هي الأخرى، فقدت القدرات التفسيرية التي كانت تملكها، مثلها مثل صيغة السيادة الحديثة التي فقدت فاعليتها. بادرت هذه النظريات، عموماً، وهي تراقب تجاوز الإمبريالية، إلى رؤية الأمر، وكأنه عملية مؤهلة لأن تكون متناغمة تماماً مع قالب التحديث والسيادة الحديثة. غير أن ما حصل كان هو العكس مئة بالمئة. فالذوات المتكتلة، والكتل السكانية، والطبقات المضطهَدة، راحت، لحظة ولوجها دائرة عمليات التحديث، تَقْلِبُها وتتجاوزها. ونضالات التحرُّر تعرَّفت، لحظة إقحامها في السوق العالمية وإخضاعها لها، على مدى عدم كفاية ومأساوية السيادة الحديثة كمرتكز. لم يعد فَرْضُ الاستغلال والسيطرة بشكليهما الحديثين ممكناً. فما إن خَرَجَتْ هذه القوى الذاتية الجديدة الهائلة من رحم الاستعمار، وراحت تطرق أبواب الحداثة، حتى أدركت **أن المهمة الأولى ليست متمثلة بالدخول إلى حظيرة الحداثة، بل بالخروج من هذه الحظيرة.**

نحو نموذج عالمي جديد

كان ثمة تحول نموذجي في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي على قدم وساق. وكان أحد عناصر هذا التحول المهمة متمثلاً بحقيقة أن السوق العالمية، كهيكل تراتب وقيادة، أصبحت أكثر أهمية وحسماً في سائر المناطق والأقاليم التي كانت خاضعة فيما مضى لإدارة القوى الإمبريالية القديمة. صارت السوق العالمية تبدو وكأنها مركز جهاز قادر على تنظيم وضبط شبكات التداول والدوران العالمية. كانت عملية التوحيد هذه مطروحة على المستوى الشكلي فقط. فالعمليات التي نشأت في ميادين صراع النضالات التحررية، والتداول

الرأسمالي المتسع، لم تكن بالضرورة، أو بصورة مباشرة، متناسبةً مع البنى الجديدة للسوق العالمية. سارت عملية التوحيد بصورة غير متكافئة، وبمعدلات سرعة متباينة. ثمة أشكال متنوعة من العمل والإنتاج تعايشت، مثلها، أيضاً، مثل أنظمة متباينة من إعادة الإنتاج الاجتماعي، في الأقاليم المختلفة، بل وفي الإقليم نفسه في الكثير من الأحيان. ما كان من شأنه أن يبدو مثل محور مركزي لإعادة هيكلة الإنتاج العالمي، جرى تمزيقه إلى مئات الشظايا الخاصة، وباتت عملية التوحيد تمارس في كل مكان بصورة أحادية. وبعيدة عن أن تكون أحادية البُعْد، كانت عملية إعادة هيكلة التحكم بالإنتاج وتوحيده تفجُّراً حقيقياً للعديد من أنظمة الإنتاج المختلفة. ومن المفارقات، أن عمليات توحيد السوق العالمية فعلت فِعْلَها عبر التنوُّع والتنويع. غير أن توجه هذه السوق كان واقعياً مع ذلك.

ثمة جملة من الآثار المهمة تترتب على التوجه نحو توحيد السوق العالمية. فمن جهة، أدَّى الانتشار الواسع لنموذج تنظيم العمل، والمجتمع الانضباطي، انطلاقاً من الأقاليم المسيطرة، إلى إنتاج إحساس غريب بالقرب من الأجزاء الأخرى من العالم، جاذباً إياها أقرب فأقرب، ونابذاً لها إلى نوع من عزلة الغيتو في الوقت نفسه. بمعنى أن حركات التحرر وجدت نفسها «مظفرة»، ولكنها محصورة، مع ذلك، في غيتو السوق العالمية؛ وهو غيتو واسع ذو حدود مترامية، مدينة أكواخ، فاقيلا. ومن جهة ثانية، تعرَّضت كتل سكانية كبيرة لما يمكن تسميته **بتحرير الأجور** نتيجةً لهذه العملية. وكان تحرير الأجور هذا، يعني دخول جماهير كبيرة من العمال إلى حظيرة النظام الانضباطي للإنتاج الرأسمالي الحديث، سواء في المصنع، أم في الحقول، أم في أي موقع آخر من مواقع الإنتاج الاجتماعي، مما أدَّى إلى تحرير هذه الكتل السكانية، من النظام الشبيه بالعبودية، الذي كانت الإمبريالية قد أبَّدته. يمكن للدخول إلى نظام الأجور أن يكون (وقد كان) دامياً؛ يمكنه أن يعيد إنتاج أنظمة قَمْع شرسة وضارية (وقد فعل)؛ ولكن علاقة الأجرة هي التي تحدِّد بالفعل

تأسيس الحاجات والرغبات والمتطلبات الجديدة، حتى في أكواخ أحياء الصفيح والضواحي البائسة. فالفلاحون الذين يتحوَّلون إلى عمال الأجرة، ويتم إخضاعهم لانضباط تنظيم العمل الجديد في العديد من الحالات، يتعرَّضون لظروف معيشية أسوأ، ولا يستطيع المرء أن يقول: إنهم أكثر حرية من الكادح التقليدي المحصور في أرضه؛ غير أنهم يصبحون بالفعل مُشْبَعين **برغبة جديدة في التحرُّر**. وحين يقوم نظام الانضباط الجديد ببناء النزوع نحو سوق عالمية لقوة العمل، فهو ينشىء في الوقت نفسه، إمكانية حدوث النقيض. إنه يوجد الرغبة في الهرب من النظام الانضباطي، مع نزوع إلى إيجاد جمهور غير انضباطي من العمال الراغبين في أن يكونوا أحراراً.

تشكِّل الحركية المتزايدة لأجزاء كبيرة من البروليتاريا العالمية، نتيجة مهمة أخرى، من نتائج النزعة التوحيدية للسوق العالمية. على النقيض مما كان عليه الوضع في الأنظمة الإمبريالية القديمة، حيث كانت تيارات حركة العمالة تُنظَّم في المقام الأول، رأسياً، بين المستعمرة والمتروبول؛ فإن السوق العالمية تفتح ممرات أفقية أوسع. يبقى تأسيس سوق عالمية منظمة وفقاً لنظام انضباطي مخترقاً بتوترات تفتح مجالات للحركة في كل اتجاه؛ إنها حركية اعتراضية تكون جَذْرية (نسبة إلى جَذْر) أكثر منها غُصْنية (شجرية). لا يتركز اهتمامنا هنا على مجرَّد تقديم وصف ظواهري (فينومينولوجي) للوضع القائم، بل ويتجاوزه أيضاً إلى التعرف على الإمكانيات الكامنة في الوضع. فالحركية العَرْضية، أو الاعتراضية الجديدة، لقوة العمل المنضبطة تنطوي على أهمية لأنها تشي بسعي حقيقي وقوي إلى الحرية، وإلى تشكيل رغبات يدوية جديدة لا يمكن احتواؤها والتحكُّم بها في إطار النظام الانضباطي[1]. صحيح أن عدداً كبيراً من العمال

(1) On nomadism and the constitution of subjectivities, see Gilles Deleuze and Felix Guattari, A Thousand Plateaus, trans. Brian Massumi (Minneapolis: University of Minnesota Press,. 1987), especially pp. 351 - 423.

في العالم يتعرَّضون للتهجير القسري، في ظل ظروف بالغة القوة وشديدة البُعْد عن أن تكون تحررية بذاتها. وصحيح، أيضاً، أن هذه الحركية نادراً ما تزيد تكاليف قوة العمل؛ بل وتقلصها معظم الأحيان، رافعة، بدلاً من ذلك، مستوى التنافس بين العمال. غير أن هذه الحركية تنطوي، بالنسبة إلى رأس المال، على ثمن باهظ يتمثل بالرغبة المتزايدة في التحرُّر.

ثمة جملة من الآثار الاقتصادية العامة المهمة، المترتبة على الحركية الجديرة الناجمة عن الصيغة الانضباطية العالمية لرأس المال. فحركية الكتل السكانية تزيد من صعوبة إدارة الأسواق الوطنية (وبخاصة أسواق العمالة الوطنية) بصورة إفرادية. لم يعد المجال المناسب لتطبيق التحكم الرأسمالي محصوراً داخل حدود وطنية، أو عن طريق حدود دولية تقليدية. فالعمال الذين يهربون من العالم الثالث، للذهاب إلى العالم الأول بحثاً عن العمل، أو الثروة، إنما يساهمون في نسف الحدود الفاصلة بين العالمين. وعلى الرغم من أن العالم الثالث لا يختفي حقيقة في أثناء عملية التوحيد التي تنجزها السوق العالمية، فإنه يتوغل في العالم الأول، يرسّخ أقدامه في المركز بوصفه غيتو (حي مغلق)، مدينة أكواخ، ضاحية بائسة، مكرِّراً إنتاجه وإعادة إنتاجه دون توقف. ويجري، بالمقابل، نقل العالم الأول إلى العالم الثالث على شكل أسواق سندات (بورصات) وبنوك، شركات عابرة للحدود القومية وناطحات سحاب جليدية خاصة بالمال والتحكم. تتعرض الجغرافيات الاقتصادية والسياسية، لإشاعة عدم الاستقرار، بما يفضي إلى جعل الحدود الفاصلة بين الأقاليم المختلفة ذاتها سائبة ومتحركة. وبالتالي فإن السوق العالمية بمجملها تميل إلى أن تصبح المجال المتجانس الوحيد لتطبيق الإدارة والتحكم الرأسماليين بصورة فعالة.

عند هذا المنعطف، يتعين على الأنظمة الرأسمالية أن تخضع لعملية إصلاح، وإعادة هيكلة، بغية تأمين قدرتها على تنظيم السوق العالمية. ومثل هذا النزوع لم يتجل بوضوح إلاَّ في ثمانينيات القرن العشرين (وقد ترسخ نهائياً

بعد النموذج السوفيتي للتحديث)، غير أن سماته الرئيسة محددة منذ لحظة ظهوره للمرة الأولى. لا بد له من أن يكون آلية جديدة للتحكم العام بالعملية العالمية وبالتالي، آلية قادرة على التنسيق سياسياً بين آليات الدائرة العالمية لرأس المال والأبعاد الذاتية للأطراف؛ لا بد له من أن يكون قادراً على تحقيق تَمَفْصُل البعد الإمبريالي للتحكم مع الحركية الاعتراضية (الأفقية) للذوات. سوف نرى في الفصل القادم كيف تحققت هذه العملية تاريخياً، وسنبدأ، بالتالي، بمقاربة جملة عمليات تأسيس الجهاز العالمي للحكم بصورة مباشرة.

التصنيف الحقيقي والسوق العالمية

قبل المتابعة، تتطلب المعالجة التوضيحية لدراستنا، أن نزيد من إمعان النظر في العلاقة بين النزوع نحو تحقيق السوق العالمية، ونموذج الإنتاج والحكم الانضباطيين. كيف يكون انتشار النظم الانضباطية عبر العالم، تعبيراً عن لحظة نشوء أساسية بالنسبة إلى **الإمبراطورية**؟ نستطيع أن نورد تفسيراً واحداً لهذا الأمر عن طريق الربط بين وصف ماركس لمراحل التصنيف الرأسمالي للمجتمع، وبين تحليله للنزوع نحو السوق العالمية. فالحركتان تتقاطعان، بالفعل، عند نقطة معينة، أو أن التصنيف الرأسمالي للمجتمع يميل، في الحقيقة، لأن يصل إلى حالة الإنجاز الكامل في عملية بناء السوق العالمية.

رأينا من قبل، أن ممارسات الإمبريالية تنطوي على قيام رأس المال باحتضان خارجه، مما يجعلها، بالتالي، عمليات **تصنيف شكلي** للعمل في خانة رأس المال. فماركس يستخدم عبارة «تصنيف شكلي» للدلالة على تلك العمليات التي يوظفها رأس المال من أجل إدخال جملة ممارسات العمل الناشئة خارج دائرة رأس المال في إطار علاقاته الإنتاجية الخاصة[1]. وبالتالي فإن

(1) On the formal and real subsumption in Marx, see primarily Karl Marx, Capital, vol. 1, trans. Ben Fowkes (New York: Vintage, 1976), pp. 1019 - 38.

عمليات التصنيف الشكلي مرتبطة، ارتباطاً عضوياً، بتوسيع دائرة الإنتاج والسوق الرأسماليين. قد لا تعود عمليات التصنيف الشكلي، في نقطة معينة، حين يصل التوسع الرأسمالي حده، قادرة على الاضطلاع بالدور المركزي. أما عمليات **التصنيف الحقيقي** للعمل، في خانة رأس المال، فلا تعتمد على الخارج ولا ينطوي على عمليات التوسع نفسها. ومن خلال التصنيف الحقيقي، لا يلبث اندماج العمل رأس المال. ثمة بالتأكيد عمليات تصنيف حقيقي دون سوق عالمية، غير أن من المستحيل وجود سوق عالمية متحققة تحققاً كاملاً دون عمليات التصنيف الحقيقي. بعبارة أخرى، لا يمكن لتحقق السوق العالمية والتسوية العامة، أو أقله، إدارة معدلات الربح على النطاق العالمي، أن يكون نتاجاً لعوامل مالية أو نقدية ببساطة، بل يتعين عليه أن يكون مترتباً على تحول أو انقلاب يحصل في العلاقات الاجتماعية والإنتاجية. يبقى الانضباطُ آليةَ هذا التحول المركزية. فحين يتشكل واقع اجتماعي جديد موحِّداً تطور رأس المال من جهة، وَبَلْتَرَة السكان من جهة ثانية، في عملية واحدة، يصبح تعديل الشكل السياسي للتحكم بالذات، ومَفْصَلَتَهُ بأسلوب ونطاق متناسبين مع هذه العملية، وصولاً إلى ما يشبه الدولة العالمية للنظام الانضباطي، أمراً ضرورياً.

لا تُسْعِفُنا بداهات ماركس عن عمليات التصنيف الحقيقي بالمفتاح الذي نحن بحاجة إليه. فالعبور، من التصنيف الشكلي، إلى نظيره، يجب توضيحه عبر الممارسات الصادرة عن قوى ذاتية فعالة. وبعبارة أخرى، لا تستطيع الانضباطية مدفوعة إلى حدودها القصوى، مفروضة جراء إشاعة التيلورية العالمية في سيرورات العمل، أن تحسم، في الحقيقة، مدى الحاجة إلى شكل جديد من التحكم، إلاَّ عبر تعبير ذوات اجتماعية فعالة. بعيداً عن أن تكون مجرد ثمرة مرعية من ثمار روح المبادرة الرأسمالية، جاءت عَوْلَمة الأسواق نتيجة فعلية لرغبات ومتطلبات قوة العمل التيلورية، الفوردية المنضبطة عبر العالم. وبهذا المعنى فإن عمليات التصنيف الشكلي توقعت التصنيف الحقيقي،

وأَوْصَلَتْه إلى مستوى النضج، لا لأن الأخير كان نتاج الأولى (كما بدا ماركس نفسه مقتنعاً)، بل لأن الأولى كانت مسرحاً لنشوء شروط التحرر والنضال التي لا يمكن التحكم بها إلاَّ عن طريق الأخير. لقد أجبرت حركات الذوات الراغبة مسيرة التطور على التحرك إلى الأمام ـ وأعلنت أن ليس ثمة أي مجال للعودة إلى الوراء. واستجابةً لهذه الحركات في البلدان المسيطرة، ونظيرتها التابعة، كان لا بد لشكلٍ جديد من التحكم، من أن يظهر في سبيل إحكام السيطرة على ما لم يعد قابلاً للتحكم من منطلق الانضباط.

التراكم الأولي

في اللحظة التي تبدو فيها البروليتاريا متوارية عن المسرح العالمي، تصبح فيها هذه البروليتاريا الرمزَ العام والشامل للعمل. ليس هذا الزعم متناقضاً، في الحقيقة، كما قد يبدو. فما اختفى، هو الموقع المهيمن للطبقة العاملة الصناعية، التي لم تختفِ بل وحتى لم تتقلص عددياً بل فَقَدَتْ فقط موقعها المهيمن، وتحولت جغرافياً. وعلى أية حال، فنحن نرى أن مفهوم «بروليتاريا» يشير ليس فقط إلى الطبقة العاملة الصناعية، بل إلى جميع أولئك الخاضعين لرأس المال والمستَغلين من قبله، والعاكفين على الإنتاج في ظل قوانينه. ومن هذا المنظور، إذن، لا تلبث أشكال العمل كلها، مع مثابرة رأس المال على عَوْلَمَة علاقاته الإنتاجية، أن تنزع نحو أن تصبح بروليتارية. تبقى البروليتاريا في كل مجتمع، وعبر العالم كله، الرمزَ الأعم والأكثر شمولاً باضطراد للعمل الاجتماعي.

قام ماركس بوصف عمليات البَلْتَرَة من منطلق **التراكم الأولي**، التراكم البدئي أو السابق الضروري قبل أن يتمكن الإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسماليين من الشروع بالتحقق. وما هو ضروري لا يقف عند مجرد تراكم للثروة، أو الملكية، بل يتعداه إلى تراكم اجتماعي، إلى عملية إيجاد الرأسماليين والبروليتاريين. وبالتالي، فإن العملية التاريخية الجوهرية تنطوي، في المقام

الأول، على طَلاق المُنْتِج من وسائل الإنتاج. وبالنسبة إلى ماركس كان يكفي وصف المثال الإنجليزي لهذا التحول الاجتماعي، لأن إنكلترا كانت تمثل «النقطة العليا» من التطور الرأسمالي في ذلك الوقت. يقول ماركس: إن عملية البَلْتَرة توطَّدت في إنكلترا أولاً عن طريق تسييج الأراضي العامة، وطرد الفلاحين من المزارع، ومن خلال فرض العقوبات القاسية والوحشية على «جرائم» التشرد و«الفَلَتان» بعد ذلك. بهذه الصورة، كان الفلاح الإنجليزي قد «تحرر» من جميع أسباب بقائه السابقة، وجرى سَوْقُه في مجموعات أشبه بالقطعان إلى المدن الصناعية الجديدة إعداداً له للدخول في علاقة الأجرة، وفي نظام الإنتاج الرأسمالي القائم على الانضباط. أما المحرك المركزي لإيجاد الرأسماليين، فقد جاء، على النقيض من ذلك، من خارج إنكلترا، من التجارة ـ أو من الغزو وتجارة العبيد والنظام الاستعماري (الكولونيالي)، في الحقيقة. يقول ماركس: «كانت الثروات التي يتم الاستيلاء عليها خارج أوروبا عبر الأشكال المقنَّعة للنهب والاستعباد والقتل تتدفق على الوطن الأم، حيث يجري تحويلها إلى رأسمال»[1]. ما لبث سيل الثروة العارم أن أغرق قدرات علاقات الإنتاج الإقطاعية القديمة. سارع الرأسماليون الإنجليز إلى تجسيد نظام التحكم الجديد القادر على استغلال هذه الثروة الجديدة هذا.

غير أن من شأن اعتبار التجربة الإنجليزية في التحول إلى بروليتاري ورأسمالي، ممثلة للآخرين جميعاً، أن يكون خطأ. فعلى مدى السنوات الثلاثمئة الأخيرة، فيما دأبت علاقات الإنتاج، وإعادة الإنتاج الرأسمالية على الانتشار عبر العالم، بقيت كل واحدة من عمليات التحول الاجتماعية فريدة، على الرغم من أن التراكم الأولي كان، على الدوام، منطوياً على فصل المنتج عن وسائل الإنتاج وصولاً إلى إيجاد طبقتي بروليتاريين ورأسماليين. ففي كل حالة كانت فيها العلاقات الاجتماعية والإنتاجية الموجودة سابقاً مختلفة، جاءت

(1) Karl Marx, Capital, vol. 1, trans. Ben Fowkes (New York: Vintage, 1976), p. 918.

عمليات الانتقال متباينة، بل وحتى الصيغة الناتجة من علاقات الإنتاج الرأسمالية كانت مختلفةً، ومتناغمة مع جملة الفروق الثقافية والتاريخية المحددة.

يبقى مفيداً أن نجمع عمليات التراكم الأولي الحديثة، تحت نموذجين عامين، يسلّطان الضوء على العلاقة بين الثروة والتحكم، وبين **الداخل والخارج**، على الرغم من هذه الفروق المهمة. ففي جميع الأحوال، يتطلب التراكم الأولي لرأس المال مزاوجة جديدة بين الثروة والقيادة أو التحكم. وما يميز النموذج الأول الذي وصفه ماركس بالنسبة إلى إنكلترا، وينطبق عموماً على أوروبا ككل، هو أن الثروة الجديدة اللازمة للتراكم الأولي لرأس المال تأتي من الخارج (من المستعمرات) والقيادة، أو صيغة التحكم، تنشأ أو تنبثق داخلياً (عبر تطور علاقات الإنتاج الإنجليزية والأوروبية). أما بالنسبة إلى النموذج الثاني الذي يميز أكثرية عمليات التراكم الأولي الحديثة خارج أوروبا، فإن الشروط تكون معكوسة، إذ تنشأ الثروة الحديثة في الداخل، في حين تأتي القيادة من الخارج (من رأس المال الأوروبي عادة). وعملية القلب هذه، على أصعدة الثروة / القيادة من جهة، والداخل / الخارج من جهة أخرى، في إطار النموذجين لا تلبث أن تتمخض عن سلسلة كاملة من الفروق وأوجه التباين في التشكيلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لرأس المال في مختلف أرجاء العالم. ثمة كَثْرَةٌ من أوجه الاختلاف الناجمة عن النموذجين وَصَفَها، بشكل صحيح، منظرو التخلف من منطلق تشكيلات رأسمالية مركزية، وأخرى هامشية خاصة بالأطراف[1].

من المؤكد أن عمليات التراكم الأولي تبقى مستمرة، فعلاً، ونحن عاكفون على الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة. ليس التراكم الأولي

(1) See primarily Samir Amin, Accumulation on a World Scale, trans. Brian Pearce (New York: Monthly Review Press, 1974); and Andre Gunder Frank, Capitalism and Underdevelopment in Latin America (New York: Monthly Review Press, 1967).

عملية تحدث مرة وتنتهي؛ لا بد، بالأحرى، من المثابرة باستمرار على إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية والطبقات الاجتماعية. أما ما تغير فلا يعدو كونه نموذج، أو نمط التراكم الأولي. تعرض التفاعل بين الداخل والخارج الذي يميز النموذجين الحديثين للتدهور التدريجي، قبل كل شيء. والأهم من ذلك هو أن طبيعة العمل والثروة المراكَمة تتغير وتتبدل. فالثروة الاجتماعية المراكَمة فيما بعد الحداثة، هي ثروة لا مادية بصورة متزايدة؛ تنطوي على علاقات اجتماعية وأنظمة اتصالات ومعلومات وشبكات مشحونة بالعواطف والأحاسيس. وبالمقابل، فإن العمل الاجتماعي يصبح أكثر بعداً عن الصفة المادية بصورة مطردة؛ إنه عاكف، بصورة مباشرة ومتزامنة، على إنتاج، وإعادة إنتاج جميع مناحي الحياة الاجتماعية. فحين تصبح البروليتاريا الرمزَ العام والشامل للعمل، لا بد لموضوع عمل هذه البروليتاريا من أن يصبح عاماً وشاملاً بالمثل. لقد بات العمل الاجتماعي منتجاً للحياة نفسها.

علينا أن نؤكِّد الدور المركزي الذي يلعبه تراكم المعلومات في عمليات التراكم الأولى العائدة إلى ما بعد الحداثة، وفي التدجين المتعاظم باضطراد للإنتاج. فمع بروز اقتصاد معلوماتي جديد، لا بدَّ لقَدْر معيَّن من تراكم المعلومات، من أن يتم، حتى يصبح الإنتاج الرأسمالي ممكناً. فالمعلومات تحمل عبر شباكها، وبين ثناياها، ثروة الإنتاج وقيادته في وقت معاً، ناسفة المفاهيم السابقة القائمة على الداخل والخارج، ولكنها، مختزِلة، في الوقت نفسه، التدرُّج الزمني الذي كان فيما مضى يحدِّد مواصفات التراكم الأولي. بعبارة أخرى، يقوم التراكم المعلوماتي (مثل التراكم الأولي الذي حلَّله ماركس) بتدمير، أو أقله، تفكيك العمليات الإنتاجية الموجودة سابقاً، ولكنه يبادر فوراً (خلافاً لما حصل في التراكم الأولي لدى ماركس) إلى إذابة تلك العمليات الإنتاجية في بوتقة شبكاته الخاصة مع إطلاق أعلى مستويات الإنتاجية عبر ميادين الإنتاج المختلفة. وهكذا فإن التسلسل الزمني للتطور يتم اختزاله إلى

المباشرة أو الفورية، فيما يصبح المجتمع كلُّه ميَّالاً للاندماج، بطريقة ما، بشبكات إنتاج المعلومات. أما شبكات المعلومات هذه، فتتجه نحو ما يشبه نوعاً من **تزامن الإنتاج الاجتماعي**. وبالتالي فإن الثورة على صعيد تراكم المعلومات تتطلب قفزة كبرى إلى الأمام على صعيد التدجين أو الجَتْمَعة الأكبر للإنتاج. ومثل هذا التدجين المضاعف، جنباً إلى جنب، مع اختزال المكان والزمان الاجتماعيين، ليس إلاَّ عملية تفيد رأس المال، دون شك، بإنتاجية زائدة، ولكنها عملية تشير، أيضاً، إلى ما بعد حقبة رأس المال نحو نمط إنتاج اجتماعي جديد.

obeikandl.com

3.3

من المقاومة إلى الأزمة فالتحوُّل

يكون استمرار النضال سهلاً؛ فالعمال ليسوا بحاجة إلاَّ إلى أنفسهم ورب العمل Boss أمامهم. أما استمرار التنظيم فأمر نادر ومعقَّد؛ ما إن يتم جعله مؤسساتياً حتى يصبح، وبسرعة، سلاحاً بيد النظام الرأسمالي، أو بيد الحركة العمالية في خدمة النظام الرأسمالي.

ماريو ترونتي

خرج اليسار الجديد.... من خاصرة إلفيس المتراقصة.

جيري روبن

من قبل، اعتبرنا الحرب الفيتنامية انحرافاً عن المشروع الدستوري ـ التأسيسي للولايات المتحدة، وعن توجهها نحو **الإمبراطورية**. غير أن الحرب كانت أيضاً تعبيراً عن الرغبة في الحرية لدى الفيتناميين، تعبيراً عن ذات فلاحية وبروليتارية ومثالاً أساسياً من أمثلة مقاومة الشكلين الأخيرين لكل من الإمبريالية ونظام الانضباط الدولي. تُمثِّل الحربُ الفيتنامية منعطفاً حقيقياً في تاريخ الرأسمالية المعاصرة، بمقدار ما يجري تصور المقاومة الفيتنامية بؤرةً رمزية لسلسلة كاملة من النضالات التي اجتاحت العالم، والتي كانت قد بقيت حتى تلك اللحظة، منفصلة ومتباعدة إحداها عن الأخرى. فالفلاحون الذين كانوا

يُصنَّفون في خانة رأس المال متعدد القوميات، وبروليتاريا ما بعد الاستعمار والطبقة العاملة الصناعية في البلدان الرأسمالية المسيطرة، والشرائح الجديدة من البروليتاريا الثقافية في كل مكان، باتوا جميعاً متوجهين نحو موقع استغلال عام جديد في المجتمع ـ المَصْنَع للنظام الانضباطي المُعَوْلَم. ما لبثت النضالات المختلفة أن تضافرت ورَكَّبَتْ صفوفَها ضد عدو مشترك واحد هو **النظام الانضباطي الدولي**. ثمة وحدة موضوعية ترسَّخَتْ بَوعي من أولئك المشاركين في النضال أحياناً، ودون مثل هذا الوعي، أحياناً أخرى. كانت دورة النضالات الطويلة ضد الأنظمة الانضباطية قد وصلت إلى مرحلة النضج، وأجبرت رأس المال على تعديل بُنَاها الخاصة، وعلى إحداث انقلاب في النموذج المعتَمد.

أكثر من فيتنام واحدة

أواخر عقد الستينيات، من القرن العشرين، كان النظام الدولي للإنتاج الرأسمالي غارقاً في أزمة[1]. والأزمة الرأسمالية ليست، كما ينبئنا ماركس، إلاّ حالةً تتطلب من رأس المال أن يبادر إلى تقويم عام، وإعادة تنظيم وترتيب عميقة لعلاقات الإنتاج نتيجة الضغط الذي تمارسه البروليتاريا على معدلات الربح دافعة إياها نحو الانخفاض. ليست الأزمة الرأسمالية، بعبارة أخرى، من صنع آليات رأس المال الخاصة وحدها، بل هي ناجمة عن الصراع البروليتاري بصورة مباشرة[2]. من شأن هذه الفكرة الماركسية عن الأزمة، أن تساعد على توضيح أهم سمات أزمة السنوات الأخيرة من عقد ستينيات القرن العشرين.

(1) On crisis and the restructuring of capitalist production in the 1960 s and 1970 s, see Michael Piore and Charles Sabel, The Second Industrial Divide (New York: Basic Books, 1984). On the financial and economic crisis, see Robert Boyer and Jacques Mistral, Accumulation, inflation, crises (Paris: PUF, 1978).

(2) See Antonio Negri, «Marx on Cycle and Crisis», in Revolution Retrieved (London: Red Notes, 1988), pp. 43 - 90.

فتدهور معدل الربح، واختلال علاقة القيادة والتحكم، في هذه الفترة، يتجليان بأوضح صورهما لدى النظر إليهما بوصفهما **نتيجة** ترافُد وتراكُم الهجمات البروليتارية والمعادية للرأسمالية ضد النظام الرأسمالي الدولي.

في البلدان الرأسمالية المسيطرة، شهدت هذه الفترة هجوماً عمالياً شديد الكثافة موجهاً، بالدرجة الأولى، ضد الأنظمة الانضباطية للعمل الرأسمالي. وتم التعبير عن الهجوم، قبل كل شيء، على شكل رفض عام للعمل، وكرفض للعمل في المَصْنَع تحديداً. كان الهجوم موجهاً ضد الإنتاجية، وضد أي نمط من أنماط التطور أو التنمية القائمة على زيادة إنتاجية عمل المصنع. ما لبث رفض النظام الانضباطي، وتأكيد مجال اللاعمل، أن أصبحا من السمات المميزة لجملة من الممارسات الجماعية وصيغة حياتية جديدة[1]. كما ساهم الهجوم، ثانياً، في نسف التقسيمات الرأسمالية لسوق العمل. فباتت السمات الرئيسية الثلاث لسوق العمل ـ انفصال الفئات الاجتماعية (على أساس الطبقة أو العرق أو العنصر أو الجنس)، ميوعة سوق العمل (الحركية الاجتماعية والتثليث، والعلاقات الجديدة بين العمل المنتج بصورة مباشرة، ونظيره المنتج بصورة غير مباشرة، وإلخ) وأشكال التراتب في سوق العمل المجرد ـ مهددة جميعاً بالجمود والشمول المتصاعدين لمطالب العامل. أما التدجين المتزايد لرأس المال، فقد أفضى، أيضاً، إلى التوحيد الاجتماعي للبروليتاريا. وهذا الصوت المتزايد تلاحماً ووحدةً بادر إلى طرح المطلب العام المتمثل بتأمين أجور اجتماعية

(1) See the historical essays «Do You Remember Revolution?» written collectively and «Do You Remember Counter - revolution?» by Paolo Virno in Paolo Virno and Michael Hardt, eds., Radical Thought in Italy (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996), pp. 225 - 259. See also Paolo Carpignano, «Note su classe operaia e capitale in America negli anni sessanta», in Sergio Bologna, Paolo Carpignano, and Antonio Negri, Crisi e organizzazione operaia (Milan: Feltrinelli, 1976), pp. 73 - 97.

مضمونة ومستوى عالٍ جداً من الرفاه[1]. وقد تمّ شن الهجوم العمالي، ثالثاً وأخيراً، ضد القيادة والتحكم الرأسماليين بصورة مباشرة. فرفْضُ العمل والتوحيد الاجتماعي للبروليتاريا، تضافرا، في هجوم مواجهة، ضد التنظيم القَسْري للعمل الاجتماعي وبُنىٰ التحكم الانضباطية. كان هذا الهجوم العمالي سياسياً تماماً ـ حتى حين كانت كثرة من الممارسات الجماهيرية، وبخاصة الجماهيرية الشبابية، تبدو لا سياسية بصورة صارمة ـ بمقدار ما أدى إلى الكشف عن المراكز العصبية السياسية لتنظيم رأس المال الاقتصادي وضَرْبِها.

ما لبثت النضالات الفلاحية والبروليتارية في البلدان التابعة، هي الأخرى، أن فَرَضَتْ الإصلاح على الأنظمة السياسية المحلية والدولية. كانت عقود من النضال الثوري ـ من الثورة الصينية إلى فيتنام، ومن الثورة الكوبية إلى العديد من الحركات التحررية عبر أمريكا اللاتينية وأفريقيا والعالم العربي ـ قد دفعت، إلى الأمام، مطلب أُجورٍ اضطرت مجموعة من الأنظمة الاشتراكية و/أو الإصلاحية القومية المختلفة لتلبيته، مما أدى. مباشرة، إلى نسف استقرار النظام الاقتصادي الدولي. فإيديولوجية التحديث كانت، حتى حين نجحت في جَلْب «التنمية»، تخلق رغبات جديدة تتجاوز العلاقات القائمة على صعيد الإنتاج وإعادة الإنتاج. كانت الزيادة المفاجئة لتكاليف المواد الخام والطاقة وبعض السلع الزراعية في عقْدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، أحد أعراض هذه الرغبات الجديدة والضغط المتصاعد على الأجور من قبل البروليتاريا العالمية. وآثارُ هذه النضالات، لم تَبْقَ مسألة كمية مجردة فقط، بل تمخضت أيضاً عن عصر جديد نوعياً شكَّل طابعاً عميقاً لمدى حدة

(1) On the «welfare explosion of the 1960 s», see Frances Fox Piven and Richard Cloward, Regulating the Poor: The Functions of Public Welfare (New York: Pantheon, 1971), in particular pp. 183 - 199. See also Piven and Cloward, The New Class War: Reagan's Attack on the Welfare State and Its Consequences (New York: Pantheon, 1982).

الأزمة. كانت الممارسات الإمبريالية، على مدى أكثر من مئة سنة، قد دأبت على تصنيف جميع أشكال الإنتاج، في سائر أرجاء العالم، تحت خانة تحكم رأس المال وقيادته، وذلك التوجه لم يزدد إلاَّ حدةً وكثافة في الفترة الانتقالية هذه. وما لبث التوجه أن تمخض، بالضرورة، عن وحدة محتملة أو افتراضية للبروليتاريا الدولية (العالمية). غير أن هذه **الوحدة الافتراضية** لم تتحقق، فعلياً قط، **كوحدة سياسية عالمية**، وإنْ بقيت منطَوية على عدد من الآثار المهمة. وبكلمات أخرى، ليست الأمثلة القليلة لتنظيم العمل الدولي الفعلي والواعي هي البادية بالغة الأهمية هنا، بل التزامن **الموضوعي** للنضالات التي تتقاطع تحديداً، لأنها كانت، رغم تنوعها الشديد، موجهة، جميعاً، ضد نظام الانضباط الدولي لرأس المال. فهذا التزامن المتزايد أدى إلى تحديد وحسم ما نطلق عليه اسم تراكم نضالات.

ما لبث تراكم النضالات هذا، أن تمخض عن نسف الاستراتيجية الرأسمالية التي طال تعويلها على تراتبات تقسيم العمل الدولي لإعاقة أية وحدة عالمية بين العمال. فمنذ أوقات مبكرة تعود إلى القرن التاسع عشر، إلى ما قبل ازدهار الإمبريالية ازدهاراً كاملاً، كان أنجلز يتحسر على واقع تحويل البروليتاريات الإنجليزية إلى «أرستقراطية عمالية» لأن مصالحها باتت متطابقةً مع مشروع النظام الإمبريالي البريطاني، بدلاً من تناغمها مع تطلعات فصائل القوة العاملة في المستعمرات. ومع مجيء فترة انحطاط القوى الإمبريالية، كانت الامتيازات الإمبريالية لأية طبقة عاملة قومية قد بدأت تتلاشى، على الرغم من بقاء انقسامات عمل دولية قوية، بكل تأكيد. لقد قامت النضالات المشتركة للبروليتاريا في البلدان التابعة بشَطْب إمكانية تطبيق الاستراتيجية الإمبريالية القديمة، القائمة على نقل الأزمة، من ساحة المتروبول إلى المستعمرات التابعة. لم يعد التعويل على استراتيجية سيسيل رودس المتمثلة بالتخفيف من مخاطر الصراع الطبقي، في أوروبا، عن طريق تحويل الضغوط الاقتصادية نحو النظام الذي لا يزال ينعم بالسلام في الساحات الخاضعة للسيطرة الإمبريالية،

نحو ذلك النظام الهادىء الذي تم الحفاظ عليه بأساليب بالغة القسوة في فعاليتها، مجدياً. باتت البروليتاريا المتشكلة في البلدان الخاضعة للإمبريالية، هي نفسها، منظمة ومسلحة وخطرة. وقد ظهر، بالتالي، نوع من النزوع نحو توحد البروليتاريا الأممية، أو متعددة القوميات، في هجوم مشترك واحد ضد نظام الانضباط الرأسمالي[1]. أحدثت مقاومة البروليتاريا ومبادرتها في البلدان التابعة أصداء بوصفهما رمزاً ونموذجاً فوق بروليتاريات البلدان الرأسمالية المسيطرة وداخلها. وبفضل هذا الترافد، باتت النضالات العمالية في سائر أرجاء ملكوت رأس المال العالمي قادرةً على الإعلان عن انتهاء الانقسام بين عالمين: **أول وثالث**، وعن إمكانية الاندماج السياسي للبروليتاريا العالمية كلها. وما لبث هذا التلاحم أن طرح مسألة تحويل التعاون العمالي إلى تنظيم ثوري، ووضع الوحدة السياسية الافتراضية موضع التنفيذ العملي على المستوى الدولي.

مع حصول هذا الاندماج والتراكم الموضوعيين لمجموع النضالات، ما لبثت وجهات النظر العالم ثالثية، التي ربما انطوت على بعض الفائدة من قبل، أن أصبحت الآن عديمة الجدوى تماماً. ونحن هنا نفهم العالم ثالثية على أنها تتحدد بالفكرة التي تقول بأن التناقض والعداء الرئيسيين في النظام الرأسمالي العالمي، هما بين رأسمال العالم الأول وعمل العالم الثالث[2]. وبالتالي فإن إمكانية الثورة محصورة كلياً وحصرياً بالعالم الثالث. وقد جرى التعبير عن وجهة النظر هذه تلميحاً وتصريحاً في العديد من نظريات التبعية المختلفة، من

---

(1) See Luciano Ferrari Bravo, «Introduzione: vecchie e nuove questioni nella teoria dell'imperialismo», in Luciano Ferrari Bravo, ed., Imperialismo e classe operaia multinazionale (Milan: Feltrinelli, 1975), pp. 7 - 70.

(2) يصل كلود إيك Claude Ake إلى درجة وصف النظام الرأسمالي العالمي كله كصراع بين «بلدان برجوازية» من ناحية و«بلدان بروليتارية» من ناحية ثانية. انظر:
. Revolutionary Pressures in Africa (London; Zed Books, 1978), p. 11.

نظريات التخلف ووجهات النظر القائلة بالنظام العالمي[1]. كان الفَضْل المحدود للنظرة العالم ثالثية كامناً في أنها تصدت بصورة مباشرة لوجهة النظر «العالم أولية» أو المركزية ـ الأوروبية الزاعمة أن التجديد والتغيير خرجا من رحم أوروبا ـ أمريكا، ولا يمكنهما أن يخرجا إلاّ من هذا الرحم. غير أن معارضتها الصارخة لهذا الادعاء الزائف لا تفضي إلاّ إلى موقف ليس أقل زيفاً وضلالاً. ونحن نجد هذه النظرة العالم ثالثية غير صحيحة، لأنها تقوم على إغفال وتجاهل حملة إبداعات وخصومات العمل في العالمين الأول والثاني. أضف إلى ذلك، وهذا هو الأكثر أهمية بالنسبة إلى أطروحتنا هنا، أن النظرة العالم ثالثية تتعامى عن التضافر الحقيقي للنضالات عبر العالم، في مجموع البلدان المسيطرة والتابعة على حد سواء.

الرد الرأسمالي على الأزمة

مع قيام الترافُد العالمي للنضالات بنسف القدرات الرأسمالية والإمبريالية على فرض الانضباط، بدأ النظام الاقتصادي الذي بقي مسيطراً على العالم على امتداد حوالي الثلاثين سنة، وهو العَصْرُ الذهبيُّ لهيمنة الولايات المتحدة والنمو الرأسمالي، يتحلل ويتفكك. لقد كان شكل الإدارة الرأسمالية لعملية التنمية الدولية لفترة ما بعد الحرب ومضمونها، من إملاءات المؤتمر الذي عقد في بريتون وودز، نيوهامبشاير، سنة 1944[2]. وكان نظام بريتون وودز هذا قائماً

(1) يكون المنظور العالم ثالثي متضمناً في الكثير من كتابات إيمانويل فالرشتاين وأندريه غوندر فرانك وسمير أمين.

(2) For a thorough historical account of the events and the protagonists at the Bretton Woods Conference, see Armand Van Dormael, Bretton Woods: Birth of a Monetary System (London: Macmillan, 1978). For a historical account that gives a broader view of the comprehensive U.S. preparation for hegemony in the postwar period by posing the economic planning at Bretton Woods together with the Political planning at Dumbarton Oaks, see George Schild, Bretton Woods and Dumbarton Oaks: American Economic and Political Postwar Planning in the Summer of 1944 (New York: St. Martin's Press, 1995).

على ثلاثة عناصر أساسية. تمثلت الميزة الأولى بالهيمنة الاقتصادية الشاملة للولايات المتحدة على جميع البلدان غير الاشتراكية. وقد تم تأمين هذه الهيمنة عبر الاعتماد الاستراتيجي لتنمية ليبرالية قائمة على تجارة حرة نسبياً، كما على إبقاء الذهب (الذي كانت الولايات المتحدة تملك ما يقرب من ثُلْث كمياته الإجمالية العالمية) ضمانة قوة الدولار الذي أصبح «يضاهي الذهب جودة». وطالب النظام، ثانياً، بالاتفاق حول إشاعة الاستقرار النقدي بين الولايات المتحدة والبلدان الرأسمالية المسيطرة الأخرى (أوروبا أولاً واليابان بعدها) بشأن المستعمرات التقليدية للقوى الإمبريالية الأوروبية التي كانت في السابق خاضعة للجنيه البريطاني والفرنك الفرنسي. وبالتالي فإن الإصلاح في البلدان الرأسمالية المسيطرة أمكن تحويله بفائض في الصادرات إلى الولايات المتحدة ومضمون بنظام الدولار النقدي. قضت اتفاقات بريتون وودز، ثالثاً وأخيراً، بإقامة علاقة شبه إمبريالية تفرضها الولايات المتحدة على البلدان التابعة غير الاشتراكية. وهكذا فإن التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة، وإشاعة الاستقرار والإصلاح في أوروبا واليابان، كانتا مضمونتين من قبل الولايات المتحدة بمقدار ما دأبت هذه الأخيرة على مراكمة الأرباح الأمبريالية الفاحشة من خلال علاقتها مع البلدان التابعة.

كان نظام الهيمنة النقدية الأمريكية تدبيراً جديداً أساساً، لأن بريتون وودز سلّمت زمام التحكم إلى سلسلة من المنظمات الحكومية والضابطة، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واحتياطي الولايات المتحدة الاتحادي (الفيدرالي) أخيراً[1]، في حين أن التحكم بالنظم النقدية الدولية السابقة (ولا سيما النظام البريطاني) كان بأيدي مصرفيي القطاع الخاص وأرباب المال دون منازع. وهكذا فإن من الممكن اعتبار بريتون وودز الوجه النقدي والمالي لهيمنة نموذج **الصفقة الجديدة** على الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

---

(1) Giovanni Arrighi, The Long Twentieth Century (London: Verso, 1944), p. 278 - 279.

ما لبثت آليات بريتون وودز الكينزية، وشبه الإمبريالية، أن غرقت، آخر المطاف، في بحر الأزمة حين تمخض استمرار نضالات النقابات في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان عن رفع تكاليف إشاعة الاستقرار واعتماد النزعة الإصلاحية، وحين بدأت النضالات المعادية للإمبريالية والمناوئة للرأسمالية، في البلدان التابعة، تقوِّض عملية انتزاع الأرباح الفاحشة[1]. وما أن باتت القاطرة الإمبريالية عاجزة عن الحركة، إلى الأمام، وأصبحت نضالات العمال أكثر تطلُّباً بصورة متزايدة باضطراد، حتى بدأ ميزان التجارة الأمريكي يختل ويميل بقوة لصالح أوروبا واليابان. ثمة مرحلة أولى من الأزمة ـ زاحفة أكثر منها جامحة ـ امتدت من أوائل ستينيات القرن العشرين إلى أواخرها. بعد ذلك جعلت الضوابط التي وَفَّرَتْها بريتون وود الدولار غير قابل للتحويل عملياً، وقد مَرَّ التوسط النقدي للإنتاج والتجارة العالميين بمرحلة تميزت بدوران رأس المال الحر نسبياً، بإقامة سوق يورو ـ دولارية قوية، وبتثبيت قَدْر من التكافؤ السياسي في البلدان المسيطرة[2]. غير أن انفجار سنة 1968 في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، معزَّزاً بالانتصار العسكري الفيتنامي على الولايات المتحدة، ما لبث أن أدى إلى نسف هذا الاستقرار المؤقت والمشروط نسفاً كاملاً. فأخلى التضخم المصحوب بالركود مكانه للتضخم الجامح. أما المرحلة الثانية فيمكن اعتبارها بادئةً بتاريخ السابع عشر من آب سنة 1971، يوم أقدم الرئيس نكسون على فك ارتباط الدولار بالمعيار الذهبي، جاعلاً الدولار غير قابل للتحويل، قانوناً، ومضيفاً رسماً إضافياً بمعدل عشرة بالمئة إلى الرسوم المفروضة على

(1) On the international financial crisi that began in the 1970 s with the collapse of the Bretton Woods mechanisms, see Peter Coffey, The World Monetary Crisi (New York: St. Martin's Press, 1974); and Arrighi, The Long Twentieth Century, pp. 300 - 324.

(2) On Eurodollar finance as an element of the crisis, see Jeffry Frieden, Banking on the World: The Politics of American International Finance (New York: Harper and Row, 1987), pp. 79 - 122.

جميع السلع التي تستوردها الولايات المتحدة من أوروبا[1]. جرى تحويل ديون الولايات المتحدة كلها عملياً إلى أوروبا. ولم يتم إنجاز هذه العملية إلاّ بفضل الجَبَروت الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة، التي ذكَّرت الأوروبيين بالشروط الأولية للاتفاق، بهيمنتها بوصفها الحلقة العليا للاستغلال وللتحكم الرأسمالي.

ما لبثت الأزمة في السبعينيات أن أصبحت رسمية وهيكلية. فمنظومة التوازن السياسي والاقتصادي التي اخترعتها بريتون وودز كانت قد غرقت في بحر من الفوضى الشاملة، ولم يكن قد بقي منها سوى حقيقة الهيمنة الأمريكية بالغة الفظاظة. سرعان ما أدى تدهور فاعلية آليات بريتون وودز، وتحلُّل نظام الفوردية النقدي لنظام رأس المال الدولي، إلى تسليط الضوء على ضرورة انطواء عملية إعادة بناء النظام الدولي لرأس المال على عملية إعادة هيكلة شاملة للعلاقات الاقتصادية، وعلى انقلاب نموذجي على صعيد قيادة العالم والتحكم به. إلاّ أن مثل هذه الأزمة ليست حادثة سلبية كلياً، أو غير جديرة بالترحيب، على الدوام، من منظور رأس المال. فماركس يزعم أن لرأس المال في حقيقة الأمر، مصلحةً عميقة في الأزمة الاقتصادية لانطوائها على طاقة تحويلية. وفيما يخص مجمل النظام، يبقى الرأسماليون الأفراد محافظين، يكونون متركزين على تعظيم أرباحهم الفردية في المدى القصير، حتى حين يفضي ذلك إلى مُنْزَلَقات مدمِّرة بالنسبة إلى رأس المال الجماعي في المدى الطويل. تستطيع الأزمة الاقتصادية أن تتغلب على هذه الأشكال من المقاومة، أن تدمِّر القطاعات غير المربحة، أن تعيد هيكلة تنظيم الإنتاج، وأن تجدد التكنولوجيات المعتمدة. وبكلمات أخرى، تستطيع الأزمة الاقتصادية أن تدفع بعجلة تحول

(1) On the convertibility of the dollar and the Nixon maneuver in 1971, see David Calleo and Benjamin Rowland, America and the World Political Economy: Atlantic Dreams and National Realities (Bloomington: Indiana University Press, 1973), pp. 87 - 117; and Coffey, The World Monetary Crisis, pp. 25 - 42.

قادر على استعادة معدل ربح عام رفيع المستوى، مقدِّمة، عملياً، رداً متناسباً مع الساحة التي حددها هجوم العمال بالذات، إلى الأمام. تساعد عملية تقويم رأس المال العامة، ومحاولاته الرامية إلى تحطيم التنظيمات العمالية، على تغيير مضمون الأزمة ـ اختلال توازن الدوران وفرط الإنتاج ـ وتحويله إلى جهاز تحكم تمت إعادة تنظيمه، مؤهَّل لإعادة مَفْصَلة العلاقة بين التنمية (التطور) والاستغلال.

تعين على رأس المال، في مواجهة نضالات عقدي ستينيات وسبعينيات القرن العشرين التي اتسمت بالحدة والتلاحم، أن تختار بين أسلوبين من أجل إنجاز مهمتي تهدئة النضالات، وإعادة هيكلة القيادة أو التحكم، وقد جربهما كليهما على التوالي. كان الأسلوب الأول، الذي لم ينطوِ إلاَّ على قَدْر محدود من الفاعلية، متمثلاً **بالخيار القمعي** ـ عملية محافظة جذرياً. لقد استهدفت استراتيجية رأس المال القمعية إحداث انقلاب كامل في العملية الاجتماعية، تقسيم أسواق العمل وتمزيقها، وإعادة فرض الرقابة والتحكم على مجمل الدورة الإنتاجية. وبالتالي فإن رأس المال ميّز المنظمات الممثلة لأجور مضمونة لقسم محدود من القوة العاملة، رابطاً تلك الشريحة من السكان بتلك المنظمات، ومعززاً عملية الفصل بين تلك الفئة من العمال من جهة، وبين الكتل السكانية الأخرى الأكثر تعرُّضاً للتهميش من الجهة المقابلة. لقد تم إنجاز إعادة هيكلة نظام قائم على الفَصْل التراتبي، داخل كل دولة، وعلى الصعيد العالمي سواء بسواء، عن طريق التحكم بالحركية والمرونة الاجتماعيتين. شكل الاستخدام القمعي للتكنولوجيا، بما في ذلك أتمتة الإنتاج وحَوْسَبَتُه، سلاحاً مركزياً في هذه المعركة. كان التحول أو الانقلاب التكنولوجي الجذري السابق في تاريخ الإنتاج الرأسمالي (استحداث خط التجميع ونظام التصنيع الجماهيري) منطوياً على تعديلات حاسمة طالت عمليات الإنتاج المباشرة (التيلورية) مع خطوة هائلة، إلى الأمام، على صعيد ضبط الدورة الاجتماعية لإعادة الإنتاج (الفوردية). أما التحولات التكنولوجية الجارية في سبعينيات

القرن العشرين، فقد أدت، جراء اندفاعها باتجاه العَقْلَنة الآلية، إلى دفع هذين النظامين إلى الحد الأقصى من الفاعلية، إلى نقطة الانكسار. فما عادت الآليتان التيلورية والفوردية قادرتين على التحكم بحركة القوى الإنتاجية والاجتماعية[1]. قد يستطيع القَمْعُ الممارس عبر إطار التحكم القديم إبقاء الغطاء حاجزاً لقوى الأزمة المدمِّرة، ولاجماً لثورة غضب الهجمة العمالية، غير أنه كان أيضاً، آخر المطاف، ردّاً مدمِّراً لذاته، مرشَّحاً لخَنْق الإنتاج الرأسمالي نفسه.

كان لا بد، إذن، من أن يبرز على الساحة، في الوقت نفسه، أسلوب ثان، أسلوب كان من شأنه أن ينطوي على تغيير تكنولوجي يرمي، ليس فقط إلى القمع، بل يستهدف، بالأحرى، **تغيير تركيبة البروليتاريا بالذات**، وصولاً إلى استيعاب ممارساتها وأشكالها الجديدة، مع التحكم بها والإفادة منها. إلاَّ أن علينا، إذا أردنا أن نفهم هذا الأسلوب الثاني من الرد الرأسمالي على الأزمة، وهو أسلوب يشكل انقلاباً في النموذج، أن ننظر إلى ما بعد المنطلق المباشر للاستراتيجية والتخطيط الرأسماليين. يبقى تاريخ الأشكال الرأسمالية، على الدوام، تاريخاً قائماً على **رد الفعل** بالضرورة: فلو تُرك رأس المال وشأنه، لما أقدم قط على التخلي عن نظام يحقق ربحاً. وبعبارة أخرى، لا تخضع الرأسمالية للتحول النظامي والمنهجي إلاَّ حين تضطر إلى ذلك، وحين يكف نظامها القائم عن كونه قابلاً للحياة. وللإمساك بالعملية من وجهة نظر عنصرها الفعال والنشيط، يتعين علينا أن نتبنى وجهة نظر الطرف الآخر ـ أي وجهة نظر البروليتاريا، جنباً إلى جنب، مع العالم اللارأسمالي الباقي الذي يجرُّ تدريجياً إلى دائرة العلاقات الرأسمالية. ينجح نفوذ البروليتاريات في فرض القيود على رأس المال، كما يتمكن، ليس فقط، من تحديد مواصفات الأزمة، بل ويملي

(1) On the limits of Fordism and the need for capital to find a post - Fordist schema of production and accumulaton, see Benjamin Coriat, L'atelier et le robot: essai sur le fordisme et la production de masse à l'âge de l'électronique (Paris: Christian Bourgois, 1990).

obeikandl.com

شروط عملية التغيير وطبيعتها. **تقوم البروليتاريا، فعلاً، باختراع جملة الأشكال والصيغ الاجتماعية والإنتاجية التي سيضطر رأس المال إلى اعتمادها مستقبلاً.**

يمكننا أن نلتقط لمحة أولى عن هذا الدور المحدَّد والحاسم للبروليتاريا عبر التساؤل عن السبب الذي مكّن الولايات المتحدة خلال الأزمة، من أولها إلى آخرها، من المحافظة على هيمنتها. تكمن الإجابة، بأكثرية عناصرها، مع الانطواء على قدر غير قليل من المفارقة، لا في عبقرية ساسة الولايات المتحدة أو رأسمالييها، بل في فترة البروليتاريا الأمريكية، وقدراتها الإبداعية الخلاقة. تماماً، كما طرحنا سابقاً، من منظور آخر، أن المقاومة الفيتنامية شكّلت البؤرة الرمزية للنضالات، نرى أن البروليتاريا الأمريكية تبدو، من منطلق حدوث تغيير في صيغة التحكُّم الرأسمالي العالمي، مجسِّدة للشخصية الذاتية المعبِّرة أصدق تعبير عن رغبات العمال الأمميين، أو متعدِّدي القوميات، وحاجاتهم[1]. وخلافاً للحكمة السائدة التي تقول: إن البروليتاريا الأمريكية ضعيفة بسبب تمثيلها الحزبي والنقابي المتدني بالمقارنة مع أوروبا والأماكن الأخرى، قد يتعيَّن علينا أن نقرِّر اعتبارها قوية لهذا السبب بالذات تحديداً. فقوة الطبقة العاملة لا تكمن في المؤسسات التمثيلية، بل في عدوانية واستقلالية العمال أنفسهم[2]. ذلك هو الطابع الذي ميَّز القوة الحقيقية للطبقة العاملة الصناعية الأمريكية. أضف إلى ذلك، أنّ قدرة البروليتاريا الإبداعية والصدامية ظلّت

---

(1) يقول فريدريك جيمسون: إن النضالات الاجتماعية التي كانت في الستينيات في العالم الأول، وبخاصة في الولايات المتحدة وفرنسا جاءت حاذية حذو (بل وخارجة من رحم) حركات التحرر من الاستعمار القوية التي شهدها العالم الثالث في عقدي الخمسينيات والستينيات. انظر: Frederic Jameson «Periodizing the 60s» in Ideologies of Theory: Essays, 1971-1986 (Minneapolis; 1988).

(2) See Giovanni Arrighi, «Marxist Century, American Century: The Making and Remaking of the World Labor Movement», in Samir Amin, Giovanni Arrighi, Andre Gunder Frank, and Immanuel Wallerstein, Transforming the Revolution: Social Movements and the Worlds System (New York: Monthly Review Press, 1990), 54 - 95.

متجسِّدة أيضاً، بصورة أكثر أهمية ربما، بالكتل السكانية الكادحة خارج المصانع، حق أولئك الذين أصروا بفعالية (وبشكل خاص) على رفض العمل، كانوا يشكِّلون تهديدات خطيرة وبدائل خلاَّقة[1]. لفهم استمرار هيمنة الولايات المتحدة، إذن، لا يكفي الاستشهاد بعلاقات القوة المفروضة من جانب الرأسمالية الأمريكية على الرأسماليين في البلدان الأخرى. فالقوة الصدامية لدى البروليتاريا الأمريكية هي التي مكَّنت هذه الهيمنة من الدوام بالفعل.

كانت الهيمنة الجديدة التي بدت باقيةً بيد الولايات المتحدة ما تزال مقيَّدة، محصورة داخل آليات إعادة الهيكلة الانضباطية القديمة. كان لا بدَّ من حصول تحوُّل نموذجي يفضي إلى تصميم عملية إعادة الهيكلة بما يتماشى مع التحول الحاصل على الصعيدين السياسي والتكنولوجي. بكلمات أخرى، كان لا بدَّ لرأس المال من التصدي **للإنتاج الجديد لكيان البروليتاريا الذاتي**، ومن الرد على هذا الإنتاج. وهذا الإنتاج الجديد للكيان الذاتي، ما لبث أن بلغ (متجاوزاً الصراع حول الرفاه الذي سبق لنا أن أتينا على ذكره) ما يمكن أن نطلق عليه اسم النضال البيئي، وهو صراع حول نمط الحياة، تمَّ التعبير عنه آخر المطاف في تطورات العمل غير المادي.

بيئة رأس المال (إيكولوجيا رأس المال)

لم نصل بعد إلى وضع يمكِّننا من فهم طبيعة الأسلوب الثاني الذي اعتمده رأس المال في الرد على الأزمة، ذلك التحول النموذجي الذي سيتجاوز منطق التحديث الانضباطي وممارساته. لا بدَّ لنا من التراجع ثانية، ومعاينة القيود المفروضة على رأس المال من قبل البروليتاريا العالمية، والبيئة اللارأسمالية التي جعلت التحوُّل ضرورياً وأَمْلَت شروطه.

---

(1) يقدم روبن كلي Robin Kelley صورة نموذجية عن آليات الرفض البروليتاري وخلق أشكال بديلة للحياة في كتابه المدهش عن تاريخ الطبقة العاملة السوداء الأمريكية. انظر: «Culture, Politics, and the Black Working Class (New York; 1994)».

أيام الحرب العالمية الأولى بدا لعدَدٍ كبير من المراقبين، ولمنظري الإمبريالية الماركسيين خصوصاً، أن ناقوس الموت قد دق، وأن رأس المال قد دخل عتبة كارثة قاتلة. كانت الرأسمالية قد شنَّت حملات صليبية دامت عقوداً من التوسع، قد استنفدت أجزاء ذات شأن من الكرة الأرضية لأغراضها التراكمية، وباتت للمرة الأولى مضطرة لأن تقف وجهاً لوجه أمام حدود تخومها. ومع الاقتراب من هذه التخوم، وجدت القوى الإمبريالية نفسها بصورة حتمية، في صراع حياة أو موت، بعضها مع البعض الآخر. كان رأس المال معتمداً على خارجه، كما قالت روزا لوكسمبورغ، على بيئته اللارأسمالية، في تحقيق قيمته الزائدة ورَسْمَلَتها، وصولاً إلى متابعة دوراته التراكمية. في السنوات الأولى من القرن العشرين، بدا أن المغامرات الإمبريالية للتراكم الرأسمالي لن تتأخر في الإجهاز على الطبيعة اللارأسمالية المحيطة، مما سيؤدي إلى موت رأس المال جوعاً. فكل ما هو خارج إطار العلاقة الرأسمالية ـ على مختلف الأصعدة الإنسانية والحيوانية والنباتية والمنجمية ـ كان يُنظر إليه من منظور رأس المال وتوسعه باعتباره طبيعة[1]. وبالتالي فإن نقد الإمبريالية الرأسمالية شكَّل تعبيراً عن وعي بيئي ـ نعم بيئي تحديداً ـ بمقدار ما اعترف بالحدود الحقيقية للطبيعة، والعواقب الكارثية لتدميرها[2].

---

(1) في الفكر البيئي أيضاً نستطيع أن نرى بوضوح، في النماذج الأكثر إنتاجية على الأقل، أن «الطبيعة» المعنية إنسانية وغير إنسانية في الوقت نفسه؛ وعلم البيئة لا ينطوي فقط على الحفاظ على الأشياء، بل وعلى إنتاج العلاقات فضلاً عن إنتاج الكيانات الذاتية. انظر: Félix Guattari, les trois écologies (Paris; 1989), Verena Andermatt Conley, Ecopolitics: The Environment in poststructuralist thought (London; 1997).

(2) ربما كانت روزا لوكسمبورغ التي حاولت أن تفكر بمدى أهمية الحدود الحقيقية لل «خارج» في طليعة المنظرين البيئيين في القرن العشرين. أمّا أفضل الأمثلة في الفكر البيئي الماركسي فنجدها لدى مؤلفين مثل آندري غورز وجيمس أوكونور. انظر: Ecology as Politics, trans. Patsy Vigderman and Jonathan Cloud (Boston; 1980), for James O'connor, see «Capitalism, Nature, Socialism: A Theoretical introduction Capitalism, Nature, Socialism, 1, no. 1 (1989), 11, 38.

ومع ذلك فإن الرأسمالية، فيما نحن عاكفان على تأليف هذا الكتاب وفيما يوشك القرن العشرون على نهايته، في صحة جيدة بصورة إعجازية عجيبة، وتراكُمُها أقوى وأكثر عافية من أي وقت مضى. كيف نستطيع التوفيق بين هذه الحقيقة، وبين سلسلة التحليلات المعمقة الصادرة في بداية القرن، عن العديد من المؤلفين الماركسيين، الذين أشاروا إلى الصراعات الإمبريالية، معتبرينها أعراضاً لكارثة بيئية وشيكة، جراء استكمال الإجهاز على الطبيعة؟ ثمة ثلاث طرق لمقاربة هذا اللغز المتمثل بدوام صحة رأس المال. يزعم بعضُهم، أولاً، أن الإمبريالية لم تعد رأسمالية، أنها تعرضت للإصلاح، أعادت عقارب الساعة إلى المنافسة الحرة أيام الشباب والطيش، وطوَّرَتْ علاقة بيئية وقائية مع محيطها اللارأسمالية. حتى وإن لم يكن المنظِّرون من ماركس إلى لوكسمبورغ، قد بينوا أن مثل هذه العملية تتناقض مع جوهر التراكم الرأسمالي بالذات، فإن نظرة خاطفة إلى الاقتصاد السياسي العالمي المعاصر، لا بد لها من أن تُقْنَع الجميع دون أي استثناء، بضرورة رفض مثل هذا التفسير مباشرة. من الواضح، تماماً، أن التوسع الرأسمالي استمر بوتيرة متصاعدة في النصف الثاني من القرن العشرين، فاتحاً آفاقاً جديدة أمام السوق الرأسمالية، ومصنفاً جملة من العمليات الإنتاجية اللارأسمالية في الخانة الخاضعة لحكم رأس المال.

قد تكون فرضية ثانية، متمثلة باعتبار المثابرة غير المتوقعة للرأسمالية منطويةً على ما لا يزيد عن نوع من استمرار عمليتي التوسع والتراكم اللتين حللناهما من قبل، على أن الاستنزاف الكامل للبيئة لم يكن وشيكاً بعد، وعلى أن لحظة مواجهة الحدود والكارثة البيئية ما زالت على الطريق. لقد أثبتت الثروات العالمية للبيئة اللارأسمالية أنها كبيرة حقاً. وعلى الرغم من أن ما عُرفت باسم الثورة الخضراء، أدت إلى تصنيف جزء كبير من الزراعة اللارأسمالية في العالم في خانة النظام الرأسمالي، كما قامت مشروعات تحديثية أخرى بإدخال مناطق وحضارات جيدة في دورة التراكم الرأسمالي، فإن هناك أحواضاً هائلة

(وإن كانت محدودة) من قوة العمل والموارد المادية التي مازالت تنتظر التصنيف في خانة الإنتاج الرأسمالي، ومجالات محتملة لتوسيع الأسواق. لقد أدى انهيار النظم الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، جنباً إلى جنب مع انفتاح الاقتصاد الصيني في حقبة ما بعد ماو، مثلاً، إلى تمكين رأس المال العالمي من الوصول إلى مناطق شاسعة من البيئة اللارأسمالية ـ مسبقة الصنع، وجاهزة للتصنيف الرأسمالي جراء أعوام من التحديث الاشتراكي. حتى في أقاليم مندمجة تماماً بالنظام الرأسمالي العالمي، ثمة فرص غير قليلة ما زالت متوفرة. وبعبارة أخرى، فإن بيئات لارأسمالية ما زالت، برأي هذه الفرضية الثانية، تتعرض للتصنيف الشكلي في خانة رأس المال، مما يجعل التراكم قادراً على الاستمرار في أداء وظيفته، ولو بصورة جزئية، من خلال هذا التصنيف الشكلي، لم يكن أنبياء الموت الوشيك لرأس المال على خطأ، فقط بالغوا في اختزال الوقت ونطقوا قبل الأوان. ومع ذلك فإن حدود البيئة اللارأسمالية تبقى حقيقية. ولن تلبث الثروات الوفيرة للطبيعة أن تنفذ عاجلاً أو آجلاً.

أما الفرضية الثالثة التي يمكن اعتبارها مكملة للثانية فتقول: إن رأس المال يتابع اليوم تراكمه عبر التصنيف في دورة من الإنتاج الموسع، غير أنه يميل بصورة متزايدة إلى تصنيف لا البيئة اللارأسمالية، بل ساحته الرأسمالية الخاصة ـ بمعنى أن التصنيف لم يعد **شكلياً**، بل أصبح **حقيقياً**. لم يعد رأس المال يتطلع نحو الخارج، بل إلى داخل ساحته بالأحرى، وبالتالي، فإن توسعه رأسي بدلاً من أن يكون أفقياً. ويتركز هذا العبور على تحقيق قفزة نوعية في التنظيم التكنولوجي لرأس المال. دأبت المراحل السابقة من الثورة الصناعية على استحداث سلع استهلاكية مصنوعة بالآلة أولاً، وآلات مصنوعة بالآلة بعد ذلك، أما الآن فنجد أنفسنا في مواجهة المواد الخام والمواد الغذائية المصنعة بالآلات ـ في مواجهة طبيعة مصنَّعة بالآلة وثقافة مصنعة بالآلة، باختصار[1].

(1) «Late capitalism thus appears as the period in which all branches of the econo-

نستطيع، إذن، أن نحذو حذو فريدريك جيمسون ونقول: إن ما بعد التحديث هو العملية الاقتصادية التي تظهر إلى الوجود حين تصبح التكنولوجيات الميكانيكية والصناعية قادرة على تغطية العالم كله، حين تغدو عملية التحديث مكتملة، وحين يكون التصنيف الشكلي للبيئة اللارأسمالية قد بلغ حدَّه. فمن خلال عمليات التحويل التكنولوجية الحديثة، باتت الطبيعةُ كلها رأسَ مال، أو أصبحت خاضعة لرأس المال على الأقل[1]. فيما يكون التراكم الحديث مستنداً إلى التصنيف الشكلي للبيئة اللارأسمالية، يعتمد تراكم ما بعد الحداثة على التصنيف الحقيقي للساحة الرأسمالية نفسها. يبدو أن هذا هو الرد الرأسمالي الحقيقي على خطر «الكارثة البيئية»، وهورد ينظر نحو المستقبل[2]. غير أن إكمال تصنيع المجتمع والطبيعة، إكمال التحديث، لا يوفر إلاَّ الشرط المسبق اللازم للعبور إلى ما بعد التحديث، ولا يتناول التحول إلاَّ من منطلق سلبي، **كبَعْد** أو **ما بَعْد**. سوف نتصدى مباشرة لعمليات ما بعد التحديث الحقيقية، أو لعمليات إضفاء الصفة المعلوماتية على الإنتاج في الفصل القادم.

الانقضاض على نظام الانضباط

إذا أردنا أن نفهم هذا العبور بصورة أعمق، فإن علينا أن نلامس، بصورة

---

my are fully industrialized for the first time; to which one could further add... the increasing mechanization of the superstructure». Ernest Mandel, Late Capitalism, trans. Joris De Bres (London: Verso, 1978), pp. 190 - 191.

(1) يقول جيمسون «وهكذا فإن هذه الرأسمالية الأنقى قامت باستئصال جيوب التنظيم ما قبل الرأسمالي التي كانت قد ظلت حتى الآن تتحملها وتستغلها كروافد». انظر: Frederic Jameson, Postmodernism, or, The Cultural Logic of Late Capitalism (Durham; 1990) p. 36.

(2) لا نريد أن نوحي بأن رأس المال قادر أبدياً، عبر أشكال التقدم التكنولوجي، على إبطال مفعول علاقته المدمرة ببيئته (الإنسانية وغير الإنسانية). ما يستطيع التقدم التكنولوجي أن يوفره هو تحويل ساحة الصراع وإرجاء الأزمة، غير أن المحاذير والتناقضات تظل باقية.

ما، أساسه الحاسم المتجسد بالتحولات الذاتية لقوة العمل. لقد أدى اتساع دائرة الرفاه، وتعميم الانضباط في البلدان المسيطرة والتابعة، على حد سواء، خلال فترة الأزمة، على امتداد عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، إلى خلق هامش حرية جديد لجمهور الكادحين. أفاد العمال، بكلمات أخرى، من الحقبة الانضباطية، ولا سيما من لحظات الارتداد ومراحل عدم الاستقرار السياسي فيها (مثل فترة أزمة فيتنام)، في سبيل توسيع النفوذ الاجتماعي للعمل، في سبيل زيادة قوة العمل، ومن أجل إعادة ترتيب جملة الحاجات والرغبات التي تَعَيَّن على الأجور وحالة الرفاه تلبيتُها. يستطيع المرء أن يقول، إذا أراد استعمال لغة ماركس: إن قيمة العمل الضروري شهدت ارتفاعاً كبيراً ـ وما ينطوي على أقصى درجات الأهمية من وجهة نظر رأس المال، بالطبع، هو أن زمن العمل الإضافي (وبالتالي الربح) يتقلص كلما زاد وقت العمل الضروري. ومن منظور صاحب رأس المال، تبدو قيمة العمل الضروري كميةً اقتصادية موضوعية ـ ثمناً لقوة العمل كثمن القمح والزيت والسلع الأخرى ـ ولكنها تتحدد اجتماعياً، في الحقيقة، وتشكل دليلاً لسلسلة كاملة من النضالات الاجتماعية. فتحديد مجموعة الحاجات الاجتماعية، نوعية وقت اللاعمل، تنظيم العلاقات العائلية، والتوقعات المقبولة للحياة يضطلع بدور، ويكون متجسداً بقوة، في تكاليف إعادة إنتاج العامل. جاءت الزيادة الكبرى في الأجرة الاجتماعية (على صعيدي أجور العمل والرفاه) خلال فترة الأزمة في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، نتيجة مباشرة لتراكم النضالات الاجتماعية في مجالات الإنتاج واللاعمل والحياة.

تمخضت النضالات الاجتماعية، ليس فقط، عن رفع تكاليف الإنتاج والأجرة الاجتماعية (مقلِّصاً معدل الربح بالتالي)، بل وعن فرض نوع من التغيير في نوعية العمل نفسه، وطبيعته أيضاً، وهذا أهم. فحيثما كان هامش الحرية الممنوح للعمال، أو المنتزع من قبلهم، ولا سيما في البلدان الرأسمالية المسيطرة هو الأكبر والأوسع، جاء رفض النظام الانضباطي للمصنع الاجتماعي

مترافقاً بنوع من إعادة تقويم القيمة الاجتماعية لمجمل قائمة الفعاليات الإنتاجية كلها. من الواضح أن النظام الانضباطي لم يعد ناجحاً في احتواء حاجات ورغبات الشباب. بات أفق الحصول على وظيفة تؤمن عملاً منتظماً ومستقراً لثمان ساعات في اليوم، لخمسين أسبوعاً في السنة، ولحياة عملية كاملة، أفق الالتحاق بنظام المصنع الاجتماعي المطبَّع، الذي طالما شكَّل حلماً بالنسبة إلى العديد من آباء هؤلاء الشباب وأمهاتهم، بات الآن يبدو، وكأنه نوع من الموت. لم يكن الرفض الجماهيري للنظام الانضباطي، الذي أخذ أشكالاً متنوعة، مجرَّد تعبير سلبي فقط، بل وكان، في الوقت نفسه، يشكِّل لحظة خلق وإبداع، ما يطلق عليه نيتشه اسم إعادة تقويم القيم من منطلقات مختلفة.

تركزت الأشكال المختلفة، للجدل والتجريب الاجتماعيين، جميعاً، على إحدى صيغ رفض تقويم نوعية البرنامج الثابت للإنتاج المادي النموذجية بالنسبة إلى النظام الانضباطي، إلى مصانعه الجماهيرية، وإلى بنية العائلية النووية[1]. كانت الحركات تميل، بدلاً من ذلك، إلى تقويم آلية إبداع أكثر مرونة، وما يمكن اعتبارها أشكالاً **غير مادية** للإنتاج. فمن وجهة نظر الشرائح «السياسية» التقليدية للحركات الأمريكية، في الستينيات، بدت مختلف أشكال التجريب الثقافية التي ازدهرت إزدهاراً جامحاً، خلال تلك الفترة، نوعاً من الانحراف عن خط النضالات السياسية والاقتصادية «الحقيقية»، غير أن ما أخفقت في رؤيته تمثَّل بواقع أن **التجريب «الثقافي المجرَّد» كان منطوياً على آثار سياسية واقتصادية بالغة العمق.**

كان «الإسقاط» تصويراً ضعيفاً، حقاً، لما كان جارياً في هايت ـ آستوري وعبر الولايات المتحدة في الستينيات. فالعمليتان الرئيسيتان تمثلتا برفض نظام

(1) Stanley Aronowitz offers a useful reassessment of the Panoply of U.S. social movements in the 1960 s in The Death and Rebirth of American Radicalism (London: Routledge, 1996), pp. 57 - 90.

الانضباط من جهة، والتجريب مع أشكال إنتاج جديدة من جهة أخرى. تجلَّى الرفض عبر طيف واسع من الأثواب، وانتشر من خلال آلاف الصور اليومية. تجلَّى في طالب الكلية الذي اختبر الإل إس دي LSD بدلاً من البحث عن وظيفة. تجلَّى في الشابة التي رفضت الزواج وتأليف أسرة. تجلَّى في العامل الأمريكي ـ الأفريقي «غير الخاضع للوَرْدِيات» الذي انتقل إلى وَقْت (الملونين) «CP»، رافضاً العمل بجميع أشكاله الممكنة[1]. أما الشباب الذين رفضوا التكرار القاتل لمجتمع المَصْنَع فاخترعوا أشكالاً جديدة من الحركية والمرونة، أساليب جديدة في الحياة. قامت الحركات الطلابية بفرض قيمة اجتماعية عالية لكل من المعرفة والعمل الثقافي ـ الفكري. أما الحركات النسوية التي دأبت على تسليط الضوء على المضمون السياسي للعلاقات «الشخصية»، ورفضت الانضباط الأبوي، فرفعت القيمة الاجتماعية لما كان يعتبر تقليدياً من عمل النساء، ذلك العمل الذي ينطوي على نسبة عالية من العمل العاطفي والرعائي، ويركِّز على الخدمات الضرورية لعملية إعادة الإنتاج الاجتماعية (التكاثر)[2]. دأبت الترسانة الكاملة للحركات والثقافة المنبثقة، بمجملها، على تسليط الضوء على القيمة الاجتماعية للتعاون والتواصل. وما لبثت عملية إعادة التقويم الكبرى لقيم إنتاج وإعادة إنتاج ذوات جديدة على الصعيد الاجتماعي من منطلقات مختلفة، أن مهَّدت الطريق لحدوث تحوُّل عميق في قوة العمل. وفي الفصل المقبل سوف نرى، بالتفصيل، كيف أن مؤشرات قيمة الحركات ـ الحركية، المرونة، المعرفة، التواصل، التعاون، التعاطف ـ ستتولَّى تحديد أبعاد تحوُّل الإنتاج الرأسمالي في العقود اللاحقة.

---

(1) Again see Kelley, Race Rebels, especially pp. 17 - 100 on the hidden histories of resistance.

(2) On the history of the refusals posed by U.S. feminist movements in the 1960 s and 1970 s, see Alice Echols, Daring to Be Bad: Radical Feminism in America, 1967 - 1975 (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1989).

قدمت التحليلات المختلفة لـ «الحركات الاجتماعية الجديدة» خدمات جليلة، حين أصرَّت على الأهمية السياسية للحركات الثقافية، خلافاً لوجهات النظر الاقتصادية الضعيفة التي تقلِّل من شأنها[1]. غير أن هذه التحليلات تبقى متطرفة في محدوديتها لأنها تسعى، مثلها تماماً، مثل وجهات النظر التي تعارضها، لتأييد الأشكال الضيِّقة لفهم ما هو اقتصادي وما هو ثقافي. والأهم من كل شيء، هو أنها تخفق في رؤية **القوة الاقتصادية العميقة للحركات الثقافية**، أو الانعدام المتزايد لقابلية التمييز بين الظواهر الاقتصادية ونظيرتها الثقافية في الحقيقة. فمن جهة، كانت العلاقات الرأسمالية تتوسع لتصنيف جميع مناحي الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعيين، ساحة الحياة بمجملها، في خانتها؛ دأبت العلاقات الثقافية، من الجهة الأخرى، على إعادة تحديد عمليات الإنتاج وهياكل القيمة الاقتصادية. ثمة نظام إنتاج، نظام لإنتاج الذات قبل كل شيء، كان يتعرض للتدمير، في حين كان نظام آخر يتم اختراعه بفضل التراكم الهائل للنضالات.

جرى تحقيق إدارات إنتاج الذات الجديدة التي تركَّزت على الأشكال المثيرة لتعديل القيمة والعمل هذه، في إطار الفترة الأخيرة، من فترات التنظيم الانضباطي للمجتمع وضدها. كانت الحركات تتوقع الوعي الرأسمالي بنوع من الحاجة إلى تحول نموذجي في الإنتاج، وتلمِّح إلى شكل هذا التحوُّل وطبيعته. لو لم تقع الحرب الفيتنامية، لو لم يبادر العمال والطلاب إلى إشعال ثوراتهم في الستينيات، لو لم تتفجَّر حركات سنة 1968، ومعها الموجة الثانية من الحركة النسوية، لبقي رأس المال قانعاً بالمحافظة على أسلوبه الخاص في إدارة

(1) See, for example, Judith Butler, «Merely Cultural», New Left Review, no. 227 (January - February 1998). 33 - 44. The most influential text for the political interpretation of «new social movements» along these lines is Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, Hegemony and Socialist Strategy: Toward a Radical Democratic Politics(London: Verso, 1985).

السلطة، سعيداً بخلاصه من عبء إحداث تغيير في نموذج الإنتاج. كان من شأن رأس المال أن يظل قانعاً وراضياً لأسباب عديدة: لأن الحدود الطبيعية للتنمية والتطور كانت في خدمته؛ لأنه كان مهدداً جراء تطور العمل اللامادي؛ لأنه كان يعلم أن الحركية الواسعة وعمليات التهجين التي تتعرَّض لها القوة العاملة العالمية كانت تمهِّد لسلسلة محتملة من الأزمات الجديدة، والصراعات الطبقية، على مستويات ووتائر لم يسبق لها مثيل. كان بروز ذاتية جديدة ينبىء بحدوث إعادة هيكلة في الإنتاج بتحويله من الفوردية إلى ما بعد الفوردية، من الحداثة إلى ما بعد الحداثة[1]. كانت عملية العبور من مرحلة تصحيح واستكمال النظام الانضباطي، إلى المرحلة التالية المتمثلة بتغيير النموذج الإنتاجي مدفوعة من الأسفل، من قبل بروليتاريا كانت تركيبتها قد تغيَّرت. لم يضطر رأس المال لاختراع نموذج جديد (حتى ولو كان قادراً على ذلك) لأن **اللحظة الخلاَّقة حقاً كانت قد تحقَّقت**. لعل المشكلة التي واجهت رأس المال هي مشكلة السيطرة على تركيبة جديدة كانت قد ظهرت ذاتياً، وتحدَّدت في علاقة جديدة مع الطبيعة والعمل، علاقة إنتاج ذاتي.

ما أن وصل نظام الانضباط إلى هذه النقطة حتى أصبح بالياً تماماً، ولا بدَّ من التخلِّي عنه للتاريخ. لا بدَّ لرأس المال من أن يعكس صورة سلبية لنوعية قوة العمل الجديدة مقدِّماً صورة نقيضة؛ لا بدَّ له من التكيُّف ليصبح قادراً على التحكُّم والقيادة من جديد. ولهذا السبب فإننا نتوجَّس أن تكون القوى الصناعية والسياسية التي كانت الأكثر تعويلاً، وبالقَدْر الأكبر من الذكاء، على التحديث المتطرف لنموذج الإنتاج الانضباطي (مثل العناصر الرئيسية في رأس المال الياباني والآسيوي الشرقي) هي التي ستكون الأشد معاناة في هذا العبور. فالتشكيلات الرأسمالية الوحيدة القادرة على الازدهار في العالم الجديد هي تلك

(1) See Antonio Negri, The Politics of Subrersion: A Manifesto for the Twenty - firt Century, trans. James Newell (Oxford: Polity Press, 1989).

التي تتكيَّف مع التركيبة اللامادية والتعاونية والتواصلية والتعاطفية لقوة العمل وتحْكُمُها.

سكرات موت الانضباط السوفيتي

بعد أن قدمنا مقاربة أولية عن شروط النموذج الجديد وأشكاله، نريد أن نعاين، بإيجاز، تأثيراً ذاتياً عملاقاً حسمه تحوُّلُ النموذج في أثناء حركته ألا وهو انهيار النظام السوفيتي. تقول أطروحتنا التي نتقاسمها مع العديد من الباحثين المهتمين بالعالم السوفيتي[1]: إن ذلك النظام دخل في أزمة، وتعرَّض للانهيار والتمزق، بسبب عجزه الهيكلي على تجاوز نموذج قابلية الحكم الانضباطية، من حيث نمط إنتاجه الذي كان فوردياً وتيلورياً من جهة، ومن ناحية شكل تحكمه السياسي الذي كان كينزياً ـ اشتراكياً من جهة ثانية، وبالتالي تحديثياً داخلياً فقط وإمبريالياً خارجياً. ما لبث غياب المرونة هذا، على صعيد تكييف أساليب القيادة وجهاز الإنتاج بما يتناسب مع التغيرات الحاصلة في قوة العمل، أن أدَّى إلى مفاقمة صعوبات عملية التحوُّل. فالجهاز البيروقراطي الثقيل للدولة السوفيتية، الموروث عن فترة طويلة من التحديث المكثَّف، أقحم السلطة السوفيتية في وضع مستحيل، عندما تعيَّن عليها أن تتجاوب مع المطالب والرغبات الجديدة التي باتت الذوات الناشئة عالمياً تعبر عنها، داخل إطار عملية التحديث أولاً وعلى تخومها وحدودها الخارجية بعد ذلك.

لم يصدر تحدِّي ما بعد الحداثة، في المقام الأول، عن القوى المعادية بل جاءت من الذات الجديدة لقوة العمل وتركيبتها الفكرية والتواصلية الجديدة. كان النظام، بجوانبه اللاليبرالية بخاصة، عاجزاً عن تقديم الرد المناسب على

(27) يقول فريدريك جيمسون، مثلاً، إن انهيار الاتحاد السوفيتي «لم يكن بسبب إخفاقه بل نتيجة نجاحه، فيما يخص عملية التحديث، على الأقل». انظر: Saree Makdisi, Cesare Casarino, and Rebecca Karl, Marxim Beyond Marxism (London; 1996), Moshe Lewin, The Making of the Soviet System (New York, 1985).

هذه المطالب الذاتية. كان النظام قادراً على الاستمرار، وقد فعل لفترة من الزمن، في العمل على أساس نموذج التحديث الانضباطي، إلاَّ أنه لم يستطع أن يجمع التحديث مع الحركية والإبداعية الجديدتين لقوة العمل، وهما الشرطان الأساسيان لنفخ الروح في النموذج الجديد وآلياته المعقَّدة. ربما كان الاتحاد السوفيتي ما يزال قادراً على مواكبة خصومه من وجهتي النظر التكنولوجية والعسكرية في إطار حرب النجوم، وسباق التسلُّح النووي واستكشاف الفضاء، غير أن النظام لم يتمكَّن من المجاراة في الصراع التنافسي على الجبهة الذاتية. لم يستطع، بعبارة أخرى، أن يكون منافساً حيث كانت صراعات النفوذ تتم تحديداً، ولم يتمكن من مواجهة تحديات الإنتاجية المقارنة للنظم الاقتصادية، لأن تكنولوجيات الاتصالات والمعلوماتية المتقدمة، لا تكون كفؤة، إلاَّ حين تكون متجذرة في الذات، أو حين تكون، وهذا أفضل، منشَّطة بكيانات ذاتية منتجة. لقد شكَّلت إدارة سلطة الذوات الجديدة قضية حياة وموت بالنسبة إلى النظام السوفيتي.

ما لبث النظام البريجنيفي الذي جاء في أعقاب السنوات الأخيرة المثيرة لحكم ستالين، ولتجديدات الخروتشوفية المُجْهَضة، أن قام، إذن، حسب أطروحتنا، بفرض نوع من الجمود على مجتمع مدني منتج، كان قد بلغ مستوى رفيعاً من النضج، وبات، بعد عمليات الاستنفار والتعبئة الهائلة لصالح الحرب والإنتاج، يطالب بالاعتراف الاجتماعي والسياسي. في العالم الرأسمالي حالت دعاية الحرب الباردة المكثفة، وآلة التزييف والتضليل الإيديولوجية الخارقة للعادة دون رؤيتنا للتطورات الحقيقية الجارية في المجتمع السوفيتي، وآليات الجدل (الديالكتيك) السياسية المتكشفة هناك. كانت إيديولوجيا الحرب الباردة تعتبر ذلك المجتمع شمولياً (توتاليتارياً)، غير أنه في الحقيقة كان مخترقاً من نواحٍ كثيرة بلحظات متطرِّفة الجبروت من الإبداع والحرية، مثلها، تماماً، مثل إيقاعات التنمية الاقتصادية والتحديث الثقافي. لعل من الأفضل فهم الاتحاد

السوفيتي بوصفه نظاماً دكتاتورياً بيروقراطياً، أكثر من اعتباره مجتمعاً شمولياً (توتاليتارياً)[1]. وما من شيء سوى ترك جملة هذه التعريفات المشوَّهة جانباً يساعدنا على رؤية الطريقة التي تمَّ بها إنتاج الأزمة السياسية، وإعادة إنتاجها في الاتحاد السوفيتي، وصولاً إلى نقطة دَفْن النظام آخر المطاف.

كان محرِّك الأزمة متمثلاً بمقاومة الديكتاتورية البيروقراطية. فرفض البروليتاريا السوفيتية للعمل كان، في الحقيقة، نسخةً طبق الأصل عن أسلوب النضال الذي اعتمدته بروليتاريا البلدان الرأسمالية حين أقحمت حكوماتها في دوامة من الأزمة والإصلاح وإعادة البناء. هاكم وجهة نظرنا: على الرغم من أشكال تخلف الرأسمالية الروسية على سلَّم التطور، وعلى الرغم من الخسائر الكبرى المتكبدة جراء الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من العزلة الثقافية النسبية، من الإقصاء النسبي من السوق العالمية، من سياسات السجن القاسية، من المجاعة، ومن قتل السكان؛ رغم هذا كله، ورغم اختلافاتها الكبيرة عن الأحوال السائدة في البلدان الرأسمالية المسيطرة، فإن البروليتاريا في روسيا وغيرها، من بلدان الكتلة السوفيتية تمكَّنت، مع حلول عقدي ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، من طرح المشكلات التي كانت بروليتاريا البلدان الرأسمالية تطرحها ذاتها دون زيادة أو نقصان[2]. حتى في روسيا والبلدان

(1) See Leon Trotsky, *The Revolution Betrayed, trans.* Max Eastman (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1937); and Cornelius Castoriadis, Devant la guerre (Paris: Fayard, 1981). See also a series of article by Denis Berger on the collapse of the Soviet Union, «Perestroïka: la révolution réellement existante?» *Futur antérieur,* no. 1 (1990), 53 - 62; «Que reste - t - il de la perestroïka?» Futur antérieur, no. 6 (1991), 15 - 20; and «L'Unione Soviétique à l'heure du vide», Future antérieur, no. 8 (1991), 5 - 12.

(2) يبدو لنا أن بوسع المرء أن يسوق رأياً موازياً عن الممارسات الاجتماعية المتغيرة للبروليتاريا الصينية في حقبة ما بعد ماو وصولاً إلى حركة «الحمّى الثقافية» في الثمانينيات. انظر: Xudong Zhang, Chinese Modernism in the Era of Reforms (Durham; 1997).

الأخرى الخاضعة للسيطرة السوفيتية، كانت المطالبة بأجور أعلى، وبقَدْر أكبر من الحرية تتنامى بصورة متواصلة متناغمة مع إيقاع عملية التحديث. وتماماً، كما في البلدان الرأسمالية، برزت إلى الوجود شخصية قوة عمل جديدة باتت الآن تمثل الطاقات الإنتاجية الهائلة على أساس تطور جديد لقوى الإنتاج الفكرية. وهذا الواقع الإنتاجي الجديد، هذا الجمهور الفكري ـ الثقافي ـ المتعلِّم ـ الحي، هو الذي حاولت القيادة السوفيتية أن تسجنه في أقفاص اقتصاد حرب قائم على الانضباط (حرب كان يتم استنكارها خطابياً على الدوام) وتحبسه داخل بُنى إيديولوجية عمل وتنمية اقتصادية اشتراكية، أي، إدارة اشتراكية لرأس المال ما عادت تنطوي على أي معنى. لم يكن الجهاز البيروقراطي السوفيتي قادراً على بناء الترسانة الضرورية لتعبئة واستنفار قوة العمل الجديدة **فيما بعد الحداثة**. لقد أُصيب بالرعب لدى رؤية قوة العمل ما بعد الحداثة هذه، كما أفزعه انهيار الأنظمة الانضباطية والتحولات التي طرأت على الذوات التيلورية والفوردية التي كانت فيما مضى تبعث الحياة والنشاط في عملية الإنتاج. تلك هي النقطة التي أصبحت فيها الأزمة غير قابلة للقلب، بل وكارثية، نظراً لجمود السُّبات البريجنيفي.

ما نراه بالغ الأهمية، ليس غياب حريات العمال الفردية والشكلية، أو تعرضها لأشكال الانتهاك والاعتداء، بل تبديد الطاقة الإنتاجية لجمهور استنفد إمكانيات الحداثة، وبات بحاجة للتحرُّر من الإدارة الاشتراكية للتراكم الرأسمالي في سبيل التعبير عن مستوى أعلى من الإنتاجية. إن هذا القمع وهذه الطاقة هما القوتان اللتان أدَّتا، من اتجاهين متعاكسين، إلى انهيار العالم السوفيتي كبيت مصنوع من ورق اللعب. لا شك أن الشفافية (الغلاسنوست Glasnost) وإعادة البناء (البريسترويكا Perestroika) كانتا، في الحقيقة، تمثلان نوعاً من الانتقاد الذاتي للسلطة السوفيتية، وتطرحان ضرورة تحقيق عبور ديمقراطي كشرط لأية إنتاجية متجدِّدة للنظام، غير أن توظيفهما لوقف الأزمة لم

يأت إلاَّ بعد فوات الأوان، مع قَدْرٍ مفرط من التردُّد والخجل. باتت الآلة السوفيتية منقلبة على ذاتها وظلَّت تدور إلى أن توقفت، في غياب الوقود الذي لا تستطيع إنتاجه سوى الذوات الإنتاجية الجديدة. فقطاعات العمالة الفكرية واللامادية ألغت تأييدها للنظام، وسحبت يدها منه، وما لبث خروجها (الجماعي) أن شكَّل حُكْماً بالإعدام على هذا النظام: الإعدام جراء الانتصار الاشتراكي للتحديث، الإعدام جراء العجز عن استخدام آثار هذا التحديث وفوائضه، الإعدام جراء الاختناق الأخير الذي أجهز على الشروط الذاتية التي كانت تطالب بالعبور إلى عالم ما بعد الحداثة.

obeikandl.com

4.3

إشاعة ما بعد الحداثة، أو إضفاء الصفة المعلوماتية على الإنتاج

ليس ما بعد الحداثة أمراً نستطيع حلَّه مرة وإلى الأبد، والمبادرة بعد ذلك إلى الإفادة منه بضمير مرتاح. على المفهوم، إذا كان هناك أي مفهوم، أن يخرج إلى النور في نهاية مناقشاتنا لا في بدايتها.

فريدريك جيمسون

لعل النبأ السار الآتي من واشنطن هو أن كل شخص في الكونغرس، دون أي استثناء، يؤيد مفهوم شارع معلوماتي عريض (أوتوستراد معلومات). أما النبأ غير السار فهو أن أحداً من هؤلاء ليست لديه أية فكرة عما يعنيه ذلك.

عضو الكونغرس إدوارد ماركي

من الشائع الآن، أن يتم النظر إلى تعاقب النماذج الاقتصادية منذ العصور الوسطى باعتبارها ثلاث لحظات متمايزة، تحدَّدت كلٌ منها بالقطاع المسيطر في الاقتصاد، حيث كان نموذجٌ أول سيطرت فيه الزراعة واستخراج المواد الخام على الاقتصاد، ونموذج ثان احتلَّت فيه الصناعة وإنتاج السلع المعمِّرة الموقع المتميِّز، ونموذج ثالث، وراهِن، يشكِّل فيه توفير الخدمات وتوظيف المعلومات قلب الإنتاج الاقتصادي[1]. وبالتالي فإن الموقع المسيطر انزلق من

(1) The texts that set the terms for an enormous literature that debates the period-

القطاع الأولي، إلى الثاني، فالثالث. ينطوي **التحديث** الاقتصادي على الانتقال من النموذج الأول إلى الثاني، من سيطرة الزراعة إلى سيطرة الصناعة. فالتحديث يعني التصنيع. أما الانتقال من النموذج الثاني إلى الثالث، من سيطرة الصناعة إلى سيطرة الخدمات والمعلومات، فمن الممكن أن نطلق عليه اسم **إشاعة ما بعد الحداثة**، أو **الدخول في عصر المعلومات**، وقد يكون الأخير أفضل.

لعل التحديد، أو المؤشر الأوضح لعمليات التحول بين هذه النماذج الثلاثة هو الذي يتبدَّى على الصعيد الكمي في المقام الأول، مشيراً إما إلى النسبة المئوية من السكان المنخرطين في كل من هذه المجالات الإنتاجية، أو إلى النسبة المئوية للقيمة الإجمالية المنتَجة من قبل قطاعات الإنتاج المختلفة. وبالفعل، فإن التغييرات الحاصلة في إحصائيات الاستخدام في البلدان الرأسمالية المسيطرة خلال السنوات المئة الأخيرة، تنبىء، حقاً، عن تحولات درامية مثيرة[1]. غير أن من شأن هذه النظرة الكمية أن تقود إلى أشكالٍ خطيرة من سوء فهم هذه النماذج الاقتصادية. لا تستطيع المؤشرات الكمية أن تلتقط أياً من التحول **الكيفي** الحاصل في السَّير قُدُماً من نموذج إلى آخر، أو **التراتب** المتحقق بين القطاعات الاقتصادية في سياق كل نموذج. ففي عملية التحديث والعبور نحو نموذج السيطرة الصناعية، لم يقف الأمر عند تدهور الإنتاج الزراعي كمياً (من حيث النسبة المئوية للعاملين في القطاع، وعلى صعيد نسبة القيمة الإجمالية المنتجة على حدٍّ سواء)، بل وقد تعرَّضت الزراعة نفسها، وهذا أهم، للتحوُّل أيضاً. فما أن أصبحت الزراعة خاضعةً لسيطرة الصناعة،

---

ization of the phases of modern production are Daniel Bell, Coming of Post - industrial Society (New York: Basic Books, 1973); and Alain Touraine, Post - industrial Society, trans. Leonard Mayhew (New York: Random House, 1971).

(1) See Manuel Castells and Yuko Aoyama, «Paths towards the Informational Society: Employment Structure in G - 7 Countries, 1920 - 90», International Labour Review, 133, no. 1 (1994), 5 - 33; quotation p. 13.

حتى حين كانت الزراعة لا تزال طاغية كمياً، حتى باتت معرَّضة لضغوط الصناعة الاجتماعية والمالية، بل وتم تحويل الإنتاج الزراعي، وهذا الأهم، إلى إنتاج صناعي. من الطبيعي أن الزراعة لم تختف؛ بقيت أحد المكوِّنات الأساسية للاقتصادات الصناعية الحديثة، غير أنها كانت، الآن، قد أصبحت زراعة متغيِّرة، مصنَّعة.

تُخْفِق النظرة الكمية، أيضاً، في التقاط أشكال التراتب والتسلسل الحاصلة بين جملة الاقتصادات القومية أو الإقليمية المختلفة في المنظومة العالمية، مما يفضي إلى جميع ألوان التصورات التاريخية الخاطئة، وصولاً إلى عَقْدِ مقارنات بين حالات لا علاقة لأية منها بالأُخْرى. من وجهة النظر الكمية، يمكن للمرء، مثلاً، أن يتصور مجتمعاً ينتمي إلى القرن العشرين، تكون أكثرية قوته العاملة مشغولة بالزراعة، أو المناجم، وتكون أكثرية قيمته منتجة في هذين القطاعين (كما في الهند ونيجيريا) في وضع شبيه بوضع مجتمع كان موجوداً في إحدى مراحل الماضي بالنسبة المئوية نفسها من العمال، أو القيمة المنتجة في هذين القطاعين (كما في فرنسا وإنكلترا). يؤدي الوهم التاريخي إلى إقحام المقارنة في نوع من التسلسل الديناميكي، بحيث يصبح نظام اقتصادي معيَّن شاغلاً للمكانة، أو المرتبة نفسها، التي كان آخر يشغلها في مرحلة سابقة، وكأن الجميع ساروا على الخط نفسه، متقدمين نحو الاتجاه ذاته. أما من الناحية الكيفية أو النوعية، أي على صعيد مواقعها في سياق علاقات القوة والنفوذ العالميين، فإن هذه الاقتصادات تحتل مراتب يتعذر مقارنتها كلياً. ففي الحالة المبكرة (حالة فرنسا وإنكلترا في الماضي)، كان الإنتاج الزراعي موجوداً بوصفه القطاع المسيطر في مجاله الاقتصادي، وحين بات هذا الإنتاج، في الحالة المتأخرة (حالة الهند ونيجيريا في القرن العشرين) تابعاً للصناعة في النظام العالمي. ليس الاقتصادان على المسار نفسه، بل في وضعين مختلفين جذرياً، بل وحتى متضاربين ـ من السيطرة إلى الخضوع والتبعية. وفي هذه المراتب التسلسلية المختلفة، تكون جملة من العوامل الاقتصادية مختلفة كلياً ـ علاقات

التبادل، علاقات التسليف والاعتماد، وإلخ. . .[1] وحتى يتمكن الاقتصاد الثاني من احتلال موقع مشابه لموقع الاقتصاد الأول، لا بدَّ له من قلب علاقة القوة، والوصول إلى موقع السيطرة في مجاله الاقتصادي المعاصر، كما فعلت أوروبا، مثلاً، في الاقتصاد الوسيط لعالم البحر الأبيض المتوسط. بعبارة أخرى، لا بدَّ للتغيير التاريخي من أن يحصل على الاعتراف من وجهة نظر علاقات القوة والنفوذ، عبر المجال الاقتصادي كله.

أوهام التنمية والتطور

دأب خطاب **التنمية** الاقتصادية الذي تم فرضه في ظل هيمنة الولايات المتحدة، بالتنسيق مع نموذج الصفقة الجديدة في فترة ما بعد الحرب، على استخدام مثل هذه المقارنات التاريخية الزائفة أساساً للسياسات، أو الخطط الاقتصادية. وينطلق هذا الخطاب من تصوُّر التاريخ الاقتصادي، لجميع البلدان، حاذياً حَذْو نمط تطوري واحد، كل منها في زمن مختلف، وبسرعة مغايرة. فالبلدان التي لا يكون إنتاجها الاقتصادي، حالياً، في مستوى البلدان المسيطرة تُعتبَر بلداناً نامية، متطوِّرة، بمعنى أنها إذا ما سارت على الطريق الذي اتبعته في السابق البلدان المسيطرة، وكررت اعتماد سياساتها وخططها الاقتصادية، فإنها سوف تتمتع، آخر المطاف، بوضع أو مرحلة مشابهة. ولكن النظرة التطورية تخفق في رؤية حقيقة أن اقتصادات البلدان المعروفة باسم البلدان المتطورة محددة، ليس فقط، بعوامل كمية معينة، أو من خلال بناها الداخلية، بل واستناداً أيضاً، وهذا هو الأهم، إلى **مواقعها المسيطرة في النظام العالمي**.

كانت الانتقادات الموجَّهة إلى النظرة التطورية الصادرة عن نظريات التبعية

---

(1) On the false historical analogies that contributed to the debt crisis of Third World Countries, see Cheryl Payer, Lent and Lost: Foreign Credit and Third World Development (London: Zed Books, 1991).

والتخلف التي انبثقت في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا بالدرجة الأولى، خلال سني عقد الستينيات من القرن العشرين، مفيدة ومهمة، لا لشيء، إلاّ لأنها أكدت حقيقة أن تطور أي نظام اقتصادي إقليمي، أو وطني، يعتمد إلى حد كبير على مكانه في تسلسل النظام الرأسمالي العالمي وهيكلياته المتراتبة من حيث النفوذ[1]. ستبقى الأقاليم المسيطرة متابعة طريق تطورها، كما ستبقى الأقاليم التابعة مستمرة في تخلفها بوصفهما قطبين متداعمين في البنية العالمية للقوة. لا يعني القول بأن الاقتصادات التابعة لا تتطور أنها لا تتغير أو تنمو؛ إنه يعني، بالأحرى، **أنها تبقى تابعة في النظام العالمي**، وبالتالي، لا تصل قط إلى الشكل الموعود لأي اقتصاد متطور مسيطر. في حالات معينة، قد تتمكن بلدان أو أقاليم منفردة، من تغيير مواقعها في الهرم، غير أن العبرة تكمن في أن الهرم يبقى هو العامل الحاسم[2]، بصرف النظر عن الطرف الذي يشغل هذا الموقع أو ذاك.

إنّ منظري التخلف أنفسهم يكررون وهماً مماثلاً عن التنمية الاقتصادية[3]. يمكننا القول، معتمدين إيجازاً تخطيطياً، إن منطقهم ينطلق من ادعاءين تاريخيين صحيحين، ولكنه لا يلبث أن يستخلص منهما استنتاجاً

---

(1) The classic presentations of the theories if underdevelopment and dependency are Andre Gunder Frank, Capitalism and Underdevelopment in Latin America (New York: Monthly Review Press, 1967); and Fernando Enrique Cardoso and Enzo Faletto, Dependency and Development in Latin America, trans. Majory Mattingly Urquidi (Berkeley: University of California Press, 1979). For a very concise critique of stages of development arguments, see Immanuel Wallerstein, The Capitalist World - Economy (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), pp. 3 - 5.

(2) صحيح أن خطاب التنمية كان وهماً، غير أنه كان وهماً حقيقياً وفعالاً أدى إلى تأسيس هياكله ومؤسساته السلطوية عبر العالم «النامي» من أقصاه إلى أقصاه. انظر: Arturo Escobar, Encountering Development; The Making and Unmaking of the Third World (Princeton; 1995), pp. 73-101.

(3) For a critique of the developmentalist ideology of depencendy theories, see ibid., pp. 80 - 81.

خاطئاً. **بادىء ذي بدء** يزعمون أن تخلف الاقتصادات التابعة تم خَلْقُه والحفاظ عليه، عبر فرض النظم الكولونيالية و/أو أشكال السيطرة الإمبريالية، عن طريق دمجها بالشبكة العالمية للاقتصادات الرأسمالية المسيطرة، من خلال مَفْصَلتها الجزئية، وبالتالي، جراء اعتمادها الواقعي والمستمر على تلك الاقتصادات المسيطرة، ويدَّعون، **ثانياً**، أن الاقتصادات المسيطرة نفسها كانت، في الأساس، قد طوَّرت بناها وهياكلها المكتملة والمستقلة في عُزْلة نسبية، بقدرٍ محدود فقط من التفاعل مع الاقتصادات والشبكات العالمية الأخرى[1].

غير أنهم يبادرون، بعد هذين الادعاءين التاريخيين المقبولين، إلى هذا الحد أو ذاك، إلى استخلاص استنتاج غير صحيح حين يقولون: إذا بلغت الاقتصادات المتطورة مستوى الكمال في عُزْلَة نسبية، وإذا أصبحت الاقتصادات المتخلفة متداعية وتابعة جراء إدماجها بالشبكات العالمية، فإن من شأن مشروع يحقق عُزْلة نسبية للاقتصادات المتخلفة أن يتمخض، إذن، عن تطور هذه الاقتصادات وبلوغها مستوى الكمال. بعبارة أخرى، راح منظرو التخلف يرفعون راية «تنمية حقيقية» منطوية على فك ارتباط أي اقتصاد بعلاقات التبعية والمثابرة على اجتراح بنية اقتصادية مستقلة في عُزْلة نسبية، كبديل عن «التنمية الزائفة» التي يروِّجُ لها اقتصاديو البلدان الرأسمالية المسيطرة. وبما أن هذه هي الطريقة التي تطورت بها الاقتصادات المسيطرة، فلا بد لها من أن تكون الطريقة السليمة للخلاص من فخ دورة التخلف. غير أن هذا القياس المنطقي لا يلبث أن يطالبنا بأن نصدِّق أن قوانين التطور الاقتصادية سوف تتسامى، بشكل أو بآخر، فوق الفروق الناشئة عن التغير التاريخي وتتجاوزه.

من المفارقات اللافتة، أن الفكرة البديلة للتنمية مستندة إلى الوهم التاريخي

(1) see, for example, Claude Ake, A Political Economy of Africa (Harlow, Essex: Longman, 1981), p. 136. This is also the general framework presented in the work of Andre Gunder Frank and Samir Amin.

نفسه الذي يشكل العمود الفقري لإيديولوجية التنمية السائدة التي تعارضها. لا بد لتحقق النزوع الناشط اليوم إلى نشوء سوق عالمية، من أن يدمّر أية فكرة تقول بإمكانية عَزْل، أو فك ارتباط، أي بلد أو منطقة عن شبكات النفوذ العالمية في سبيل إعادة خلق ظروف الماضي والتطور مثلما فعلت البلدان الرأسمالية ذات يوم. حتى البلدان المسيطرة، باتت اليوم معتمدةً على النظام العالمي؛ فتفاعلات السوق العالمية ما لبثت أن تمخضت عن تحلل عام بالنسبة إلى جميع الاقتصادات. فأية محاولة عَزْل أو فَصْل لن تعني، بصورة متزايدة، سوى نوع أقسىٰ من السيطرة من جانب النظام العالمي، سوى نوع من الغَرَق في العجز والفقر.

الدخول في عصر المعلومات

دأبت عمليات التحديث والتصنيع على تحويل جميع عناصر المستوى الاجتماعي، وإعادة تحديدها. فحين جرى تحديث الزراعة كصناعة، تحولت المزرعة تدريجياً إلى مصنع، بكل ما ينطوي عليه من انضباط وتكنولوجيا وعلاقات أَجْر وما إليها. تم تحديث الزراعة كصناعة؛ وبصورة أعم، أصبح المجتمع نفسه مصْنَعاً، شيئاً فشيئاً، حتى على صعيد تحويل العلاقات والطبيعة الإنسانيتين. أصبح المجتمع مصنعاً. في أوائل القرن العشرين، قَدَّم روبرت موسيل صورة جميلة عن تحول البشرية، في أثناء العبور من العالم الزراعي الرعوي، إلى مصنع اجتماعي قائلاً: «لقد انقضت أزمان كان الناس ينمون فيها بصورة طبيعية، ويندمجون بالظروف التي يجدونها في انتظارهم، وقد كان ذلك أسلوباً سليماً جداً لأن يصبح المرء نَفْسَه. أما الآن، حيث كل هذا الخلط للأمور، حيث يصبح كل شيء مفصولاً عن التربة التي نما فيها، فنجد أن المرء يكاد أن يكون مُلْزَماً، حتى في الأمور التي تخص إنتاج الروح، باستبدال الحِرَف اليدوية التقليدية بنوعٍ من الذكاء الذي يواكب الآلة والمصنع»[1]. لقد

(1) Robert Musil, The Man without Qualities, trans. Sophie Wilkins (New York: Knopf, 1995), 2: 367.

تعرضت عمليات التحول إلى ما هو إنساني، والطبيعة الإنسانية نفسها، لتحوُّلٍ جَذْري في أثناء عملية العبور المعروفة باسم: التحديث.

غير أن **التحديث** هذا، **بات منتهياً**، في أيامنا. بعبارة أخرى، لم يعد الإنتاج الصناعي دائباً على توسيع دائرة سيطرته على الأشكال الاقتصادية والظواهر الاجتماعية الأخرى. ثمة عَرَضٌ من أعْراض هذا التحول يتجلى في التغيرات الكمية على صعيد الاستخدام. ففي حين أن عملية التحديث كانت تُحْدِث هجرةً للعمالة من الزراعة والمناجم (القطاع الأول) إلى الصناعة (القطاع الثاني)، فإن عملية إشاعة ما بعد الحداثة، أو الدخول في عصر المعلومات تتجلى عبر الهجرة من الصناعة إلى الخدمات (القطاع الثالث)، في تحوُّلٍ جرى في البلدان الرأسمالية المسيطرة، وخصوصاً في الولايات المتحدة، منذ أوائل السبعينيات. يغطي قطاع الخدمات دائرة واسعة من النشاطات من الرعاية الصحية والتعليم والمال إلى النقل والضيافة والإعلان. تكون الوظائف في أكثر الأحيان كثيرة الحركة، ومنطوية على مهارات مَرِنة. وما هو أهم من ذلك أنها متميزةٌ، عموماً، بالدور المركزي الذي تضطلع به المعرفة والمعلومات والمشاعر والاتصالات. ومن هذا المنطلق، فإن كثيرين يعتبرون الاقتصاد ما بعد الصناعي اقتصاداً معلوماتياً.

لا يعني الزَّعْمُ بأن التحديث قد انتهى، وبأن الاقتصاد العالمي بات اليوم متعرضاً لعملية إشاعة ما بعد حداثة متجهة نحو اقتصاد معلوماتي، أن الإنتاج الصناعي سيتم الاستغناء عنه أو حتى سيتوقف عن أن يؤدي دوراً مهماً، حتى في أكثر مناطق العالم تمتعاً بالسيطرة. تماماً كما قامت عمليات التصنيع بتحويل الزراعة، وجَعْلها أكثر إنتاجاً، ستقوم الثورة المعلوماتية أيضاً بتحويل الصناعة، عن طريق إعادة تحديد عمليات التصنيع وتجديد شبابها. لعل الضرورة الإدارية الجديدة الحاكمة هنا هي: «تعامَلْ مع التصنيع وكأنه خدمة!»[1] ومع تحويل

(1) François Bar, «Information Infrastructure and the Transformation of Manufatur-

الصناعات يتعرض الخط الفاصل بين التصنيع والخدمات للطمس عملياً[1]. تماماً كما كان الإنتاج كله ميالاً، عبر عملية التحديث، إلى أن يصبح مصنعاً، بات الإنتاج كله ميالاً الآن، عبر عملية إشاعة ما بعد الحداثة، إلى إنتاج الخدمات، إلى أن يصبح منتمياً إلى عصر المعلومات منخرطاً فيه.

من الطبيعي أن البلدان كلها، بما فيها حتى أكثر البلدان الرأسمالية سيطرة، لم تبادر إلى تبني مشروع إشاعة ما بعد الحداثة بالطريقة ذاتها بالطبع. فعلى أساس التغيير الخاص في إحصائيات الاستخدام في البلدان الصناعية السبعة الأكثر تقدماً منذ سنة 1970، قام مانويل كاستيلز ويوكو آوياما بتمييز نموذجين، أو مَعْبَرين أساسيين لعملية الدخول في عصر المعلومات[2]. وكلا النموذجين ينطوي على زيادة الاستخدام في خدمات ما بعد الصناعة، غير أنهما يؤكدان نوعين مختلفين من الخدمات، وعلاقات متباينة بين الخدمات والتصنيع. يميل النموذج الأول إلى **نمط اقتصاد خدماتي**، تضطلع بقيادته كلٌّ من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا. وينطوي هذا النموذج على تدهور سريع للوظائف الصناعية، وصعودٍ موازٍ لوظائف قطاع الخدمات. لا تلبث الخدمات المالية التي تدير رأس المال أن تصبح، وبشكل خاص، متحكمةً بالقطاعات الخدماتية الأخرى. أما في النموذج الثاني، نموذج **الصناعة المعلوماتية**، الذي تجسده اليابان وألمانيا، فإن الاستخدام الصناعي يتدهور بوتيرة أبطأ مما هو حاصل في النموذج الأول، فضلاً عن أن عملية الدخول في

---

ing», in Willian Drake, ed., The New Information Infrastructure: Strategies for U.S. Policy (New York: Twentieth Century Fund Press, 1995), pp. 55 - 74; quotation p. 56.

(1) See Robert Chase and David Garvin, «The Service Factory», in Gary Pisano and Robert Hayes, eds., Manufacturing Renaissance (Boston: Harvard Business school Press, 1995), pp. 35 - 45.

(2) See Castells and Aoyama, «Paths towards the Informational Society», pp. 19 - 28.

عصر المعلومات تكون، وهذا أهم، وثيقة الاندماج بقوة الإنتاج الصناعي القائم، وعامل تعزيز لهذه القوة. وبالتالي فإن الخدمات ذات العلاقة المباشرة بالإنتاج الصناعي تبقى أكثر أهمية في هذا النموذج بالمقارنة مع الخدمات الأخرى. نرى أن النموذجين يمثلان استراتيجيتين مهتمتين بإدارة التحول الاقتصادي، وبتحقيق التفوق في هذا التحول. غير أن ما ينبغي أن يكون واضحاً، هو أن النموذجين يتحركان، دون تردد، باتجاه إدخال الاقتصاد في عصر المعلومات، ونحو الأهمية المتزايدة لأشكال التدفق والشبكات الإنتاجية.

على الرغم من أن البلدان والمناطق التابعة، من العالم، عاجزة عن اعتماد مثل هذه الاستراتيجيات، فإن عمليات إشاعة ما بعد الحداثة تفرض عليها تغييرات يتعذر التراجع عنها. فحقيقة أن يكون الدخول في عصر المعلومات والتحول نحو الخدمات، قد حدثا، إلى الآن، في البلدان الرأسمالية المسيطرة في المقام الأول، وليس في أي مكان آخر، لا يجوز لها أن تعيدنا إلى فهم للوضع الاقتصادي العالمي المعاصر من منطلق المراحل الخطِّية للتطور. صحيح أن الإنتاج الصناعي، مع تَعَرُّضِه للتدهور في البلدان المسيطرة، جرى تصديره عملياً إلى البلدان التابعة، من الولايات المتحدة واليابان، مثلاً، إلى المكسيك وماليزيا. ومثل هذه التغييرات والإزاحات الجغرافية، قد تُقْنِع البعض بأن هناك تنظيماً عالمياً جديداً للمراحل الاقتصادية بحيث تكون البلدان المسيطرة ذات اقتصادات خدمات معلوماتية، والبلدان التي تتبعها مباشرة ذات اقتصادات صناعية، والبلدان الأبعد والأكثر تعرضاً للإخضاع ذات اقتصادات زراعية. ومن منظور مراحل التطور، مثلاً، قد يظن المرء أن بناء مصنع السيارات فورد في البرازيل في عقد التسعينيات، عن طريق التصدير المعاصر للإنتاج الصناعي، قابل للمقارنة مع بناء مصنع لسيارات فورد في دترويت في عقد الثلاثينيات، لأن لحظتي الإنتاج تنتميان إلى المرحلة الصناعية ذاتها.

غير أننا ما أن نزيد من إمعان النظر، حتى نرى أن المصنعين غير قابلين للمقارنة، وأن أوجه الاختلاف بالغة الأهمية. يكون المصنعان شديدي الاختلاف

على صعيد التكنولوجيا والممارسات الإنتاجية، قبل كل شيء. فحين يجري تصدير رأس المال الثابت، يتم تصديره، عموماً، وهو في أعلى مستويات إنتاجيته. وبالتالي، فإن من غير الممكن بناء مصنع فورد في برازيل عقد التسعينيات بتكنولوجيا مصنع فورد في درترويت عقد الثلاثينيات، بل ستتم إقامته بواسطة أكثر تكنولوجيات الكمبيوتر والمعلومات المتوفرة إنتاجية. أما البنية التحتية التكنولوجية للمصنع نفسه، فلا بد لها من أن تضع المصنع في قلب اقتصاد المعلومات. ويكون المصنعان، ثانياً، وقد يكون هذا أكثر أهمية، على علاقتين مختلفتين من السيطرة أو التحكم مع الاقتصاد العالمي ككل. فمصنع سيارات دترويت في الثلاثينيات، كان يتصدر الاقتصاد العالمي، محتلاً موقعاً مسيطراً ومنتجاً أعلى القيم، أما مصنع سيارات التسعينيات، سواء في ساوباولو، أو كَنْتَكي، أو فلاديفوستوك، فلا يشغل إلاّ مرتبةً تابعةً في الاقتصاد العالمي ـ مرتبة جرى إخضاعها لإنتاج الخدمات ذات القيمة العالية. بات النشاط الاقتصادي كله ميالاً اليوم لأن يصبح خاضعاً لسيطرة اقتصاد المعلومات الدائب على تحويله نوعياً. ليست التباينات الجغرافية في الاقتصاد العالمي مؤشرات على الحضور المتزامن لمراحل تطور مختلفة، بل لخطوط من التراتب العالمي الجديد للإنتاج.

من وجهة نظر المناطق التابعة، يزداد وضوحاً، أن التحديث لم يعد مفتاح التقدم والتنافس الاقتصاديين. لقد تم استبعاد الناطق الأَشدَّ خضوعاً وتبعية، مثل الأقاليم الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، عملياً، من تدفق الرساميل والتكنولوجيات الجديدة، مما أدى إلى أن تجد نفسها على حافة الموت جوعاً[1]. أما التنافس على مواقع المستويات المتوسطة في التسلسل الهرمي

(1) يطلق مانويل كاستيلز على الأقاليم الأكثر تعرضاً للتبعية في الاقتصاد العالمي اسم «العالم الرابع». انظر: Manuel Castells, Stephen Cohen, and Fernando Enrique Cordoso, the New Global Economy in the Information Age (University Park; 1993) pp. 15-43.

العالمي، فيتم، لا عبر التصنيع، بل من خلال إدخال الإنتاج في عصر المعلومات (إضفاء الصفة المعلوماتية على الإنتاج). ثمة بلدان شاسعة ذات اقتصادات متنوعة، مثل الهند والبرازيل، تستطيع دعم جميع مستويات العمليات الإنتاجية بصورة متزامنة: من إنتاج خدمات ذات قاعدة معلوماتية، إلى إنتاج سلع صناعية حديثة، إلى أشكال تقليدية من الإنتاج الحرفي والزراعي والمنجمي. لا حاجة لوجود أي تدرج تاريخي منظم بين هذه الأشكال، فهي تميل إلى الاختلاط والتعايش. تكون جميع أشكال الإنتاج موجودة في شبكات السوق العالمية وتحت مظلة سيطرة إنتاج الخدمات المعلوماتية.

تبين التحولات التي مر بها الاقتصاد الإيطالي منذ عقد الخمسينيات، بوضوح، أن الاقتصادات المتخلِّفة، نسبياً، لا تمر بالمراحل التي تعيشها المناطق المسيطرة ببساطة، بل تتطور وفق أنماط مختلفة بديلة. فبعد الحرب العالمية الثانية، كانت إيطاليا تزال مجتمعاً ذا قاعدة زراعية بصورة طاغية، إلاَّ أنها ما لبثت أن مرَّتْ في عقدي الخمسينيات والستينيات بعمليات تحديث وتصنيع محمومة، وإن بقيت ناقصة، مشكِّلةً معجزة اقتصادية أولى. أما فيما بعد، في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وعمليات التصنيع لا تزال غير مكتملة، فقد أَقْدَمَ الاقتصاد الإيطالي على تحول آخر، على عملية إشاعة ما بعد الحداثة، وحقق معجزة اقتصادية ثانية. لم تكن هاتان المعجزتان الإيطاليتان في الحقيقة، قفزتين إلى الأمام، أتاحتا للبلاد فرصة اللحاق بركب الاقتصادات المسيطرة؛ بل شكلتا، بالأحرى، اثنين من الأشكال الاقتصادية المختلفة الناقصة. ما ينطوي على القَدْر الأكبر من الأهمية هنا، وما قد يوفر إمكانية طرح الحالة الإيطالية بوصفها الصيغة العامة المناسبة لجميع الاقتصادات المتخلفة الأخرى، هو **أن الاقتصاد الإيطالي لم يكمل مرحلة معينة (التصنيع) قبل الانتقال إلى أخرى (الدخول في عصر المعلومات)**. وبرأي اثنين من علماء الاقتصاد المعاصرين، فإن التحول الإيطالي الحديث يكشف النقاب عن «انتقال

مثير مِنْ ما قبل التصنيع، إلى ما قبل عصر المعلومات»[1]. ثمة أقاليم مختلفة سوف تتطور بالاستناد إلى عناصر فلاحية مختلطة بقَدْرٍ جزئي من التصنيع والدخول في عصر المعلومات. وبالتالي فإن المراحل الاقتصادية، جميعها، تكون موجودة دفعة واحدة، مندمجة في كيان هجين، في اقتصاد مركَّب يتباين، لا من حيث النوع، بل من حيث الدرجة عبر الكرة الأرضية.

تماماً كما فعل التصنيع في حقبة سابقة، تُشَكل إشاعة ما بعد الحداثة، أو عملية الدخول في عصر المعلومات، اليوم، أسلوباً جديداً لاكتساب الصفة الإنسانية. من الممكن لموسيل أن يقول: إن على المرء، حيثما تكون المسألة متعلقة بإنتاج الروح، أن يستبدل التقنيات التقليدية للآلات الصناعية بالذكاء السيبراني للمعلومات وتكنولوجيات الاتصالات. لا بد لنا من أن نخترع ما يطلق عليه بيير ليفي اسم: أنتروبولوجيا الفضاء السيبراني (Cyberspace)[2]. من شأن هذا التغيير في الصور المجازية أن يزودنا بلمحة أولى عن التحول، غير أننا نبقى بحاجة لأن نزيد من إمعان النظر كي نتمكن من رؤية التغييرات الحاصلة في فهمنا لما هو إنساني، وللإنسانية التي تظهر إلى الوجود مع العبور نحو اقتصاد المعلومات، بالذات، بوضوح.

علم اجتماع (سوسيولوجيا) العمل اللامادي

ينطوي الانتقال إلى اقتصاد المعلومات، بالضرورة، على تغيير في نوعية العمل وطبيعته. لعل هذا هو المغزى السوسيولوجي والأنتروبولوجي، الأكثر مباشرة، لعملية عبور نماذج اقتصادية. باتت المعلومات والاتصالات اليوم تلعبان أدواراً تأسيسية في العمليات الإنتاجية.

---

(1) Castells and Aoyama, «Paths towards the Informational Society», p. 27.

(2) Pierre Levy, Collective Intelligence: Makind's Emerging World in Cyberspace (New York: Plenum Press, 1997).

ثمة وجه من وجوه هذا التحول يراه كثيرون متمثلاً بالتغيير الحاصل في عَمالَة المصنع ـ مع استخدام صناعة السيارات نموذجاً ـ من النموذج الفوردي إلى نظيره التويوتي[1]. والتغيير الهيكلي الرئيسي بين هذين النموذجين يطال نظام الاتصال بين إنتاج السلع واستهلاكها، أي عبور المعلومات بين المصنع والسوق. كان النموذج الفوردي يقيم علاقة «صمّاء»، نسبياً، بين الإنتاج والاستهلاك. كان الإنتاج الواسع لسلع منمَّطة في الحقبة الفوردية يستطيع التعويل على طلب مناسب، مما أعفاه من الحاجة إلى «الإصغاء» للوسق. ثمة دارةُ تغذية راجعة من الاستهلاك إلى الإنتاج، كانت بالفعل، تسمح بحدوث تغييرات في السوق لحفز تغييرات في الهندسة الإنتاجية، غير أن هذه الدَّارَة التواصلية كانت محدودة (بسبب قنوات التخطيط وهيكليات التصميم الثابتة والموَزَّعة) وبطيئة جراء جمود تكنولوجيات الإنتاج الواسع [الجماهيري] وإجراءاته.

أما التويوتية، فتقوم على قلب البنية الفوردية للتواصل بين الإنتاج والاستهلاك رأساً على عقب. وحسب هذا النموذج فإن المطلوب، مثالياً، هو أن يبادر التخطيط للإنتاج إلى الاتصال مع الأسواق بدأب وبصورة مباشرة. ستبقى مستودعات المصنع فارغة، وسيتم إنتاج البضائع في الوقت المناسب، وفقاً للطلب الراهن لدى الأسواق الموجودة. وبالتالي فإن النموذج ينطوي ليس فقط على تغذية راجعة أسرع، بل وعلى قَلْب لاتجاه العلاقة، لأن قرار الإنتاج، أقله نظرياً، يأتي فعلياً بعد قرار السوق ورداً عليه. وفي الحالات الأشد تطرفاً،

(1) On the comparison between the Fordist and Toyotist models, see Benjamin Coriat, Penser à l'envers: travail et organisation dans l'entreprise japonaise (Paris: Christian Bourgois, 1994). For a brief history of the early developments of Toyota production methods, see Kazuo Wada, «The Emergence of the 'Flow Production' Method in Japan», in Haruhito Shiomi and Kazuo Wada, eds., Fordism Transformed: The Development of Production Methods in the Automobile Industry (Oxford: Oxford University Press, 1995), pp. 11 - 27.

لا يتم إنتاج البضاعة حتى يكون المستهلك قد اختارها وابْتاعَها. غير أن من الأسلم القول، عموماً، إن النموذج يبقى دائباً على تحقيق نوع من التفاعل المتواصل أو التواصل السريع بين الإنتاج والاستهلاك. ومن شأن مثل هذا السياق الصناعي أن يعطي فكرة أولى عن مبادرة الاتصالات والمعلومات إلى الاضطلاع بدور مركزي في الإنتاج. قد يستطيع المرء أن يقول: إن الفعل الأَداتي ونظيره التواصلي، باتا متضافرين، ومترابطين ترابطاً وثيقاً في العملية الصناعية المعلوماتية، غير أن عليه أن يسارع إلى إضافة أن هذه ليست إلاَّ فكرة باهتة عن الاتصالات، تؤدي إلى اختزالها إلى مجرد نَقْل لبيانات السوق[1].

تَعْرِض قطاعاتُ الخدمات، في الاقتصاد، نموذجاً أغنى للتواصل الإنتاجي. تبقى أكثرية الخدمات، في الحقيقة، مستندة إلى التبادل المستمر للمعلومات والمعارف. وبما أن إنتاج الخدمات لا يتمخض عن خير مادي ومعمِّر، فإننا نعتبر العمل الموظف في هذا الإنتاج **عملاً لا مادياً** ـ عملاً ينتج خيراً لا مادياً، مثل خدمة معينة، منتوجاً ثقافياً، معرفة، أو اتصالاً[2]. يمكن التعرف على أحد وجوه العمل اللامادي بمقارنته بأداء الكمبيوتر. فالاستخدام المتزايد اتساعاً للكمبيوتر بات يميل، تدريجياً، إلى إعادة تحديد ممارسات العمل وعلاقاته جنباً إلى جنب، في حقيقة الأمر، مع جملة الممارسات والعلاقات الاجتماعية. ما انفكت مشاعر الأُلْفة واليُسْر التي توحي بها تكنولوجيا

(1) We are thinking primarily of Jürgen Habermas's conceptual division between communicative and instrumental action in works such as The Theory of Communicative Action, trans. Thomas McCarthy (Boston: Beacon Press, 1984). For an excellent critique of this Habermasian division, see Christian Marazzi, Il posto dei calzini: la svolta linguistica dell'economia e i suoi effetti nella politica (Bellinzona, Switzerland: Casagrande, 1995), pp. 29 - 34.

(2) For a definition and analysis of immaterial labor, see Maurizio Lazzarato, «Immaterial Labor», in Paolo Virno and Michael Hardt, eds., Radical Thought in Italy (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996), pp. 133 - 147. See also the glossary entry on immaterial labor at the end of the same collection, p. 262.

الكمبيوتر بصورة متنامية، صفة أولية عامة للعمل في البلدان المسيطرة. حتى حين لا تكون الصلة المباشرة بالكمبيوتر واردة، فإن استخدام الرموز والمعلومات وتوظيفها وفقاً لنمط عمل الكمبيوتر أصبح منتشراً على نطاق واسع جداً. فيما مضى، في أحقاب سابقة، كان العمال يتعلمون كيف يتصرفون مثل الآلات، داخل المصنع وخارجه، على حد سواء. بل وقد تعلمنا (بمساعدة صور مويبريدج مثلاً) كيف نرى النشاط الإنساني، عموماً، نشاطاً ميكانيكياً. أما اليوم فقد أصبحنا نفكر مثل الكمبيوتر بصورة متزايدة، فيما تغدو تكنولوجيات الاتصالات، وأنماط تفاعلها ذات أهمية مركزية أكثر فأكثر بالنسبة إلى نشاط العمل وفعالياته. لعل أحد الوجوه الجديدة للكمبيوتر هو أنه يستطيع أن يعدّل باستمرار من أسلوب عمله عبر استخدامه. فحتى أكثر أشكال الذكاء الاصطناعي فجاجةً تتيح له فرصة توسيع وتصحيح أدائه انطلاقاً من تفاعله مع مستخدِمه من جهة، وبيئته من جهة ثانية. والنوع نفسه من التفاعل المتواصل يميز طيفاً واسعاً من الفعاليات الإنتاجية المعاصرة، سواء أكان قرص الكمبيوتر الصلب ذا علاقة مباشرة أم لا. لقد تمخضت الثورة الكمبيوترية والاتصالاتية، في الإنتاج، عن تغيير ممارسات العمل بطريقة جعلتها جميعاً تنزع نحو اعتماد نموذج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات[1]. سرعان ما تصبح الآلات التفاعلية والسيبرانيَّة إضافات، أو رُقَعاً جديدة مندمجة بأجسادنا وعقولنا بالذات. وليست أنتروبولوجيا الفضاء السيبراني في الحقيقة إلاّ اعترافاً بالحالة الإنسانية الجديدة.

---

(1) يرى بيتر دراكر عملية الانتقال إلى الإنتاج اللامادي في صيغتها المتطرفة. فهو يقول: «لم يعد المصدر الاقتصادي الأساسي أو وسائل الإنتاج، إذا استعملنا التعبير الاقتصادي ـ رأس المال، ولا الثروات الطبيعية (الأرض عند الاقتصادي)، ولا (العمل). **لقد بات هذا المصدر وسيصبح متمثلاً بالمعرفة**». انظر: Peter Drucker, Post-Capitalist Society (New York, 1993) p. 8. غير أن ما لا يدركه دراكر هو أن المعرفة ليست من الأمور الجاهزة بل هي إنتاج يتطلب أنواعاً جديدة من وسائل الإنتاج والعمل أو المخاض.

يطلق روبرت رايخ على ذلك النوع من العمل اللامادي الداخل في عمل الكمبيوتر والاتصالات اسم «الخدمات الرمزية ـ التحليلية» ـ مهما تنطوي على «أنشطة حل المشكلات، التعرف على المشكلات، والوساطة الاستراتيجية»[1]. وهذا النمط من العمل يتمتع بأعلى القيم، مما يدعو رايش إلى اعتباره مفتاح التنافس في الاقتصاد العالمي الجديد. غير أن رايش يقر أن تنامي هذه الوظائف المستندة إلى المعرفة، على صعيد الاستخدام الرمزي الخلاق، ينطوي على نحو مواز لوظائف ذات قيمة ومهارة متدنيتين على صعيد الاستخدام الرمزي الروتيني، مثل إدخال البيانات وتصنيع الكلمات. هنا بالذات يبدأ تقسيم جذري للعمل في إطار ملكوت الإنتاج اللامادي بالظهور إلى الوجود.

علينا أن نلاحظ أن إحدى عواقب إدخال الإنتاج في عصر المعلومات وظهور العمل اللامادي تمثَّلَتْ بإشاعة التجانس الحقيقي بين عمليات العمل. فمن منظور ماركس في القرن التاسع عشر، كانت الممارسات الملموسة للنشاطات العملية المختلفة متباينة جذرياً، حيث كانت الخياطة والحياكة تنطويان على أفعال ملموسة غير قابلة للتعايش. فقط، بعد تجريدها من ممارساتها الملموسة، كانت النشاطات العملية المختلفة تصبح قابلة للجمع والنظر إليها بمنظار موحد، لا بوصفها خياطة وحياكة، بل باعتبارها إنفاقاً لقوة عمل إنسانية بصورة عامة، بوصفها **عملاً مجرداً**[2]، أما مع أَتْمَتَة الإنتاج اليوم فإن لا تجانس العمل الملموس بات اليوم مختزلاً، وصارت المسافة بين العامل أو العاملة، وموضوع العمل متزايدة بصورة مضطردة. فعمل الخياطة المُحَوْسَبَة

(1) Robert Reich, The Work of Nations: Preparing Ourselves for 21 st - Century Capitalism (New York: Knopf, 1991), p. 177. What is most important to Reich is in fact that advantage - and finally national dominance - will be won in the global economy along the lines of these new divisions through the geographical distribution of these high - and low - value tasks.

(2) See Karl Marx, Capital, vol. 1, trans, Ben Fowkes (New York: Vintage, 1976), pp. 131 - 137.

وعمل الحياكة المحَوْسَبَة قد ينطويان على الممارسات الملموسة نفسها دونما زيادة أو نقصان ـ أي على عملية استخدام الرموز والمعلومات ذاتها. دأبت الأدوات، بالطبع، على تجريد قوة العمل، بصورة دائمة، من موضوع العمل إلى درجة معينة. غير أن الأدوات كانت، في الفترات السابقة، ذات علاقة، عموماً، بطريقة غير مرنة نسبياً، بمهمات معينة أو بمجموعات محددة من المهمات؛ كانت الأدوات المختلفة تقابل فعاليات مختلفة ـ مثل أدوات الخيّاط وأدوات النسّاج أو الحيّاك، أو مكنة الخياطة والنول الآلي. أما الكمبيوتر فيطرح نفسه، بالمقابل، بوصفه الأداة الشاملة، أو الأداة المركزية بالأحرى، التي تستطيع جميع الفعاليات أن تمر عبرها. وبالتالي فإن العمل يميل، عبر حَوْسَبَة الإنتاج، إلى أن يصبح في وضعية العمل المجرد.

غير أن نموذج الكمبيوتر لا يمكنه أن يكون مسؤولاً عن أحد وجهي العمل الاتصالاتي واللامادي المنخرط في إنتاج الخدمات. أما الوجه الآخر للعمل اللامادي فهو **العمل العاطفي، العمل القائم على المشاعر والأحاسيس** على صعيد التواصل والتفاعل الإنسانيين. تعتمد الخدمات الطبية، مثلاً، بصورة مركزية على الرعاية والعمل العاطفي، كما أن صناعة الضيافة (الصناعة الفندقية) تتركز بالمثل على إستثارة العواطف والمشاعر واستغلالها. إنه عمل لامادي، حتى وإن كان جسدياً وعاطفياً، بمعنى أن منتجاته غير قابلة للَّمْس، عبارة عن إحساس بالراحة، شعور بالرضى والقناعة، نوع من الإثارة أو الحنين. كثيراً ما تكون مقولات معينة مثل «الخدمات الشخصية» أو خدمات القرب أدوات للتعرف على نوعية العمل، غير أن ما هو جوهري، حقاً، هو خلق الشعور وتوظيفه. ومثل هذه الأشكال من إنتاج العواطف وتبادلها وإيصالها تكون، عموماً، مصحوبة بالتواصل الإنساني، إلاّ أن ذلك التواصل يمكنه أن يكون إما فعلياً أو افتراضياً، كما هي الحال في الصناعة الفندقية (صناعة الاستضافة والتسلية).

يتجاوز هذا الوجه الثاني للعمل اللامادي، لوجهه العاطفي، نموذج

الذكاء والتواصل المحدد بالكمبيوتر كثيراً. فالعمل العاطفي يُفهم بصورة أفضل عن طريق البدء بما أَطْلَقَتْ عليه التحليلات النسوية لـ «عمل النساء» اسم «العمل بالنمط الجسدي»[1]. من المؤكد أن عمل الرعاية غارق كلياً فيما هو جسدي، فيما هو جسماني، إلاَّ أن المشاعر التي ينتجها تبقى لامادية. فما نتيجة العمل العاطفي إلا عبارة عن شبكات اجتماعية وأشكال انتماء وقوة حيوية. مرة أخرى يستطيع المرء هنا أن يتعرف على أن الفعل الغائي الأداتي للإنتاج الاقتصادي، قد جرى توحيده بالفعل التواصلي للعلاقات الإنسانية؛ غير أن ما جرى في هذه الحالة، لم يكن متمثلاً بإفقار التواصل، بإغناء الإنتاج إلى مستوى تعقيد التفاعل بين البشر.

باختصار نستطيع التمييز بين ثلاثة أنماط من العمل اللامادي الذي يحرك قطاع الخدمة عند قمة الاقتصاد القائم على المعلومات. يكون النمط الأول منخرطاً في إنتاج صناعي تَمَّ إدخاله إلى عصر المعلومات، وبات مستوعباً لتكنولوجيات الاتصالات بطريقة تؤدي إلى تحويل عملية الإنتاج نفسها. يجري اعتبار التصنيع خدمة، ولا يلبث العمل المادي المنصب على إنتاج السلع المعمرة أن يختلط بالعمل اللامادي وينزع نحوه. أما النمط الثاني فهو العمل اللامادي المتمثل بالمهمات التحليلية والرَّمْزية، التي تتفرع، هي نفسها، إلى توظيف إبداعي وذكي من جهة، ومهمات رمزية روتينية من جهة ثانية. وثمة أخيراً نمط ثالث من العمل اللامادي، ألا وهو ذلك الذي ينطوي على إنتاج العواطف والمشاعر وتوظيفها والذي يتطلب تواصلاً إنسانياً (افتراضياً وحقيقياً)، عملاً بالنمط الجسدي. تلك هي الأنماط الثلاثة من العمل الذي يحرك عملية إشاعة ما بعد الحداثة في الاقتصاد العالمي.

لا بد لنا، قبل المضي قُدُماً، من أن نشير إلى أن التعاون متأصل تماماً في

(1) See Dorothy Smith, The Everday World as problematic: A Feminist Sociology (Boston: Northeastern University Press, 1987), especially pp. 78 - 88.

صُلْب العمل نفسه في كلٍ من هذه الأنماط أو الأشكال. فالعمل اللامادي، لا يسعه إلاَّ أن ينطوي بصورة مباشرة على التفاعل والتعاون الاجتماعيين. بعبارة أخرى، لا يكون الجانب التعاوني من العمل المادي مفروضاً أو منظماً من الخارج، كما كانت الحال في الأشكال السابقة من العمل، بل يكون **التعاون**، بالأحرى، **كامناً كلياً في النشاط العملي بالذات**[1]. وهذه الحقيقة لا تلبث أن تعرِّض الفكرة القديمة (المشتركة بين مدارس الاقتصاد السياسي الكلاسيكية والماركسية) التي تصور قوة العمل كـ «رأسمال متحول»، أي كقوة لا تصبح فاعلة ومتماسكة إلاَّ بفعل رأس المال، للتشكيك، لأن القدرات التعاونية لقوة العمل (وبخاصة قوة العمل اللامادية) تمكِّن العمل من تقويم ذاته. فالأدمغة والأجساد ما زالت بحاجة إلى أطراف أخرى تنتج قيمة، ولكن الأطراف التي هي بحاجة إليها، لا يوفرها رأس المال وقدراته على التنسيق بالضرورة. تبقى الإنتاجية، والثروة، وعملية خلق الفوائض الاجتماعية، محكومة بأن تأخذ اليوم شكل التفاعل التعاوني عبر جملة من الشَّبَكات اللغوية والتواصلية والعاطفية. وبالتالي، فإن العمل اللامادي، على صعيد التعبير عن طاقاته الإبداعية الخاصة، يبدو قادراً على توفير الإمكانية اللازمة لتحقق نوع من الشيوعية العفوية والابتدائية.

الإنتاج المتشابك

لعل النتيجة الجغرافية الأولى لعملية العبور من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد معلوماتي، هي إشاعة قَدْرٍ مدهش من اللامركزية في الإنتاج. فعمليات

(1) Marx in his time conceived cooperation as the result of the actions of the capitalist, who functioned like an orchestra conductor or a field general, deploying and coordinating productive forces in a common effort. See Capital, 1: 439 - 454. For an analysis of the contemporary dynamics of social and productive cooperation, see Antonio Negri, The Politics of Subversion: A Manifesto for the Twenty - first Century, trans. James Newell (Oxforf: Polity Press, 1989).

التحديث، والانتقال إلى النموذج الصناعي، كانت قد تمخضت عن المجتمع المكثَّف لقوى الإنتاج، والهجرة الجماهيرية لقوة العمل باتجاه المراكز التي أصبحت مُدُنَ مصانع مثل: مانشستر وأوساكا ودترويت. كانت كفاءة الإنتاج الصناعي الجماهيري معتمدة على مركزة، وقرب العناصر، في سبيل إيجاد موقع المصنع، وتيسير عمليات النقل والاتصال. غير أن إدخال الصناعة في عصر المعلومات، والتحكُّم المتصاعد لإنتاج الخدمات، ما لبثا أن أديا إلى إلغاء ضرورة مثل هذا التركيز في الإنتاج. ما عاد الحجم والكفاءة متناسبين خَطِّياً؛ بل وقد أصبح النطاق الواسع عائقاً وحجر عثرة في العديد من الحالات. لقد ساهم التقدم على صعيد الاتصالات البعيدة، وتكنولوجيا المعلومات، في توفير إمكانية توزيع الإنتاج مكانياً، بما أفضى، عملياً، إلى بعثرة المصانع الجماهيرية وإخلاء مدن المصانع. باتت الممارسة الفعَّالة والناجحة للتواصل والتحكم ممكنة عن بعد، كما أن منتوجات غير مادية، يمكن نقلها، أحياناً، عبر العالم، مقابل حدود دنيا من التأخير والكلفة. ثَمَّةَ عددٌ غير قليل من المرافق الإنتاجية المختلفة يمكن التنسيق فيما بينها في الإنتاج المتزامن لبضاعة واحدة بطريقة توفر إمكانية نشر المصانع بين مواقع مختلفة. وفي بعض القطاعات، يمكن حتى الاستغناء عن موقع المصنع بالذات، حين يصبح عُمَّالُه قادرين على التواصل الحصري عبر تكنولوجيا المعلومات الجديدة[1].

في أثناء العبور إلى اقتصاد المعلومات، جرى استبدال خط التجميع **بالشبكة** بوصفها الصيغة التنظيمية للإنتاج، بما أفضى إلى تغيير أشكال التعاون والتواصل في كل موقع إنتاجي وبين جملة المواقع الإنتاجية. كان المعمل الصناعي العملاق، يحدِّد دارات التعاون العملي عبر النشر المادي للعمل في أرضية الورشة بالدرجة الأولى. كان العمال الأفراد يتواصلون مع جيرانهم

(1) See Saskia Sassen, The Global City: New York, London, Tokyo (Princeton: Princeton University Press, 1991).

العمال، وكان التواصل محدَّداً، عموماً، بالقُرْب المادِّي. وقد كان التعاون فيما بين المواقع الإنتاجية، هو الآخر، متطلباً قُرْباً مادياً لتنسيق الدورات الإنتاجية من جهة، ولاختزال تكاليف وزمن السلع المنتجة إلى الحدود الدنيا من جهة ثانية. فالمسافة بين منجم الفحم ومصنع الصلب، ومدى كفاءة خطوط النقل والاتصالات بينهما تشكلان، مثلاً، عاملين مهمين من عوامل الكفاءة الإجمالية لإنتاج الفولاذ. وبالمثل، فإن كفاءة الاتصال والنقل بين حلقات سلسلة المتعاقدين ذوي العلاقة تنطوي على أهمية بالغة وحاسمة فيما يخص الكفاءة الإجمالية للنظام بالنسبة إلى إنتاج السيارات. أما العبور إلى الإنتاج القائم على المعلومات، والبنية المتشابكة للتنظيم فيؤدي، على النقيض من ذلك، إلى إلغاء مثل هذا القدر من اعتماد التعاون والكفاءة في الإنتاج على القرب والمركزة. يستطيع عمال منخرطون في عملية واحدة، أن يتواصلوا عملياً، وأن يتعاونوا وهم في مواقع بعيدة ونائية دون أي اعتبار للقرب. وبالتالي، فإن شبكة التعاون العملي لم تعد تتطلَّب أي مركز إقليمي أو مادي.

يتجلى النزوع نحو تحرير الإنتاج من المكان، بصورة أوضح، في عمليات العمل اللامادي التي تنطوي على استخدام المعرفة والمعلومات. فسيرورات العمل يمكن إجراؤها بشكل يكاد يكون متناسباً كلياً مع شبكات الاتصالات التي لا يتمتع المكان والبُعْد إلاَّ على قَدْرٍ قليل جداً من الأهمية بالنسبة إليها. يستطيع العمال حتى أن يبقوا في بيوتهم مرتبطين بالشبكة. فعمل الإنتاج المعلوماتي (لكل من الخدمات والسِّلَع المعمِّرة) يعتمد على ما نستطيع تسميته **بالتعاون المجرَّد**. ومثل هذا العمل يفرض دوراً متزايد المركزية باضطراد لانتقال المعارف والمعلومات بين العمال، غير أن أولئك العمال لا يتعيَّن عليهم أن يكونوا حاضرين، بل ويمكنهم أن يكونوا مجهولين، نسبياً، بالنسبة لبعضهم البعض، أو ليسوا معروفين إلاَّ عبر المعلومات الإنتاجية المتبادلة. تتعزَّز دارة التعاون في الشبكة والسلعة على مستوى مجرَّد. وبهذه الطريقة يمكن تحرير

مواقع الإنتاج من المكان، ودفعها نحو وجود افتراضي، بوصفها نظائر في شبكة الاتصال. ففي تعارض مع النموذج الصناعي والاندماجي الرأسي القديم، نرى الإنتاج الآن، ميالاً لأن يصبح منظماً في مشروعات متشابكة أفقياً[1].

تقوم شبكات المعلومات، أيضاً، بتحرير الإنتاج من القيود الإقليمية بمقدار ما تميل إلى وضع المنتج في صلة مباشرة مع المستهلك بصرف النظر عن المسافة الفاصلة بينهما. فبيل غيتس، أحد مؤسسي شركة مايكروسوفت، يوصل هذا النزوع إلى حدِّه الأقصى، حين يتنبأ بمستقبل ستتمكَّن فيه الشبكات من التغلُّب على حواجز الدوران، وستسمح بظهور رأسمالية مثالية «متحرِّرة من الاحتكاك». يقول غيتس: «سيقوم شارع المعلومات العريض (أوتوستراد المعلومات Information highway) بتوسيع السوق الإلكترونية، وجعله السمسار الأخير، الوسيط الكوني الشامل»[2]. وفي حال تحقق حلم غيتس، فإن من شأن الشبكات أن تميل إلى اختزال جميع المسافات، وجعل المبادلات مباشرة وفورية. من شأن مواقع الإنتاج، ومواقع الاستهلاك، أن تكون موجودة كل منهما عند الآخر، بصرف النظر عن الموقع الجغرافي.

ليست هذه التوجهات نحو تحرير الإنتاج من المكان والحركية المتزايدة لرأس المال مطلقة، وثمة توجهات موازية ذات شأن تقابلها، غير أنها تؤدي، بمقدار ما تكون متقدمة، إلى إقحام العمل في وضع ضعيف على صعيد المساومة. في حقبة التنظيم الفوردي للإنتاج الجماهيري الصناعي، كان رأس المال مقيَّداً بإقليم محدَّد وملزماً، بالتالي، بالتعامل تعاقدياً مع كتلة سكانية عاملة محدودة. دأب إدخال الإنتاج في عصر المعلومات، والأهمية المتزايدة للإنتاج اللامادي، على النزوع إلى تحرير رأس المال من قيود المكان

(1) On the network enterprise, see Manuel Castells, The Rise of the Network Society (Oxford: Blackwell, 1996), pp. 151 - 200.

(2) Bill Gates, The Road Ahead (New York: Viking, 1995), p. 158.

والمساومة. بات رأس المال قادراً على الانسحاب من التفاوض مع كتلة سكانية محلية معيَّنة عبر نقل موقعه إلى بقعة أخرى من الشبكة العالمية ـ أو بمجرَّد استخدام القُدْرة على النقل سلاحاً في المفاوضات. ثمة كتل سكانية عاملة كاملة، ما لبثت أن وجَدَتْ نَفْسها، وهي التي سبق لها أن كانت متمتعة بقَدْر معيَّن من الاستقرار والنفوذ التعاقدي، في وضع متزايد الهشاشة على صعيد الاستخدام. وما إن تتضاءل قُدْرة العمل على المساومة، حتى يصبح الإنتاج المتشابك قادراً على اعتماد أشكال مختلفة من العمالة غير المضمونة مثل: العمل الحر والعمل المنزلي والعمل الجزئي والعمل بالقطعة[1].

تؤدي إشاعة اللامركزية، ونشر عمليات الإنتاج ومواقعه في أرجاء العالم، وهما من السمات المميزة لإشاعة ما بعد الحداثة، أو إدخال الاقتصاد في عصر المعلومات، إلى الحفز على عملية مَرْكَزة موازية للتحكُّم بالإنتاج. فالحركة النابذة للإنتاج تتم موازنتها بالنزوع نحو المركزة على صعيد القيادة والتحكُّم. من المنظور المحلي تتيح شبكات الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات المتأصلة في أنظمة الإنتاج، قَدْراً أكبر وأوسع من مراقبة العمال من موقع مركزي بعيد. غير أن مركزة التحكُّم تكون أكثر وضوحاً من وجهة النظر العالمية. لقد أدَّى الانتشار الجغرافي للتصنيع إلى خلق طَلَب لإدارة وتخطيط مركزيين بصورة متزايدة، فضلاً عن مركزة جديدة لخدمات المنتجين المتخصصة، وبخاصة الخدمات المالية[2]. فالخدمات المالية وذات العلاقة بالتجارة في عدد قليل من المدن المفتاحية (مثل نيويورك ولندن وطوكيو) تقوم

---

(1) ثمّة باحثون إيطاليون يرون إشاعة لامركزية الإنتاج المتشابك في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزء الشمالي من إيطاليا فرصة لخلق دارات جديدة **لعمالة مستقلة**.
انظر: Sergio Bologna and Andrea Fumagalli, Il Lavoro autonomo di seconda generazione: scenari del post fordismo in Italia (Milan; 1997).

(2) On the growth of «producer services» in concentrated centers of control, see Sassen, The Global City, pp. 90 - 125.

بإدارة وتوجيه شبكات الإنتاج العالمية. وبالتالي فإن اضمحلال المواقع الصناعية وإخلاءها، تعبيراً عن تحوُّل سكاني جماهيري واسع، جاءا متوازيين مع صعود مدن عالمية، أو مدن تحكم في الحقيقة.

شوارع المعلومات العريضة Information Highways

تشكِّل بنية شَبَكَاتِ الاتصالات، وإدارتها، اثنين من الشروط الأساسية للإنتاج في الاقتصاد المعلوماتي. فهذه الشبكات العالمية يجب إنشاؤها وحراستها بما يؤدي إلى ضمان النظام والأرباح. ليس غريباً، إذن، أن تطرح حكومة الولايات المتحدة مسألة إقامة، وضبط بنية تحتية معلوماتية عالمية، كإحدى أعلى أولوياتها، وأن تكون شبكات الاتصالات قد أصبحت الساحة الأنشط لعمليات الإنتاج والمنافسة بالنسبة إلى أقوى الشركات العابرة للحدود القومية وأكثرها جبروتاً.

يسوق مستشار هيئة الاتصالات الاتحادية، بيتر كاوهي، مقارنة مثيرة لإلقاء الضوء على الدور الذي تضطلع به هذه الشبكات الجديدة في النموذج الجديد للإنتاج والسلطة. يقول: إن من شأن إرساء البنية التحتية المعلوماتية الجديدة أن يوفر الشروط والمتطلبات اللازمة للإنتاج والحُكْم العالميين، تماماً، كما فعل شقُّ الطرق بالنسبة إلى الإمبراطورية الرومانية[1]. فالتوزيع الواسع للهندسة والتكنولوجيا الرومانيتين كان بالفعل الهدية الأكثر دواماً للأقاليم الإمبراطورية من جهة، والشرط الأساسي لممارسة التحكم بهذه الأقاليم من جهة ثانية. غير أن الطرق الرومانية لم تلعب دوراً مركزياً في عمليات الإنتاج الإمبراطورية، بل اكتفت بتيسير دوران السلع والتكنولوجيات. قد يكون تشبيه

(1) Peter Cowhey, «Building the Global Information Highway: Toll Booths, Construction Contracts, and Rules of the Road», in William Drake, ed., The New Information (New York: Twentieth Century Fund Press, 1995), pp. 175 - 204; quotation p. 175.

البنية التحتية المعلوماتية العالمية، بعملية مد السكك الحديدية بغية خدمة مصالح الاقتصادات الإمبريالية في القرنين التاسع عشر والعشرين أكثر توفيقاً. فالخطوط الحديدية في البلدان المسيطرة أدَّت إلى توطيد اقتصاداتها الصناعية الوطنية، كما ساهم إنشاء الطرق الحديدية في المستعمرات والأقاليم الخاضعة أو التابعة اقتصادياً في فتح أبواب تلك المناطق أمام توغل المشروعات الرأسمالية، موفراً فرص إدماجها بالمنظومات الاقتصادية الإمبريالية، ومع ذلك، فإن السكك الحديدية، مثلها مثل الطرق الرومانية، لم تلعب إلاَّ دوراً خارجياً في الإنتاج الإمبريالي والصناعي، مادَّة خطوط اتصالاتها ومواصلاتها إلى مواد خام وأسواق وقوة عمالة جديدة. **تكمن السمة الجديدة المميزة للبنية التحتية المعلوماتية الجديدة في حقيقة أنها متحصِّنة داخل العمليات الإنتاجية الجديدة، وكامنة كلياً في أعماقها**. في أَوْج الإنتاج المعاصر، تكون المعلومات والاتصالات هي نفسها السلع المنتجة بالذات؛ والشبكة نفسها إن هي إلاَّ بُؤْرَةُ كل من الإنتاج والدوران على حدٍّ سواء.

قد تكون البنية التحتية المعلوماتية العالمية متميِّزة، على الصعيد السياسي، بوصفها عملية المزاوجة بين آلية **ديمقراطية** من ناحية، وآلية **طُغْمَوية** (أوليغوبوليشية) من ناحية ثانية، وهما آليتان تعملان وفق نموذجين مختلفين من أنظمة الشبكات. تكون الشبكة الديمقراطية صيغة أفقية ومتحرِّرة من القيود المكانية تماماً. فالإنترنت الذي بدأ بوصفه مشروعاً لداربا (DARPA) (وكالة مشروعات البحوث المتطورة لدى وزارة الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية)، وإن بات الآن متوسعاً إلى نقاط موزَّعة على العالم كله، هو المثال الأول لهذا الصَّرْح الشَّبكي الديمقراطي. ثمة عدد غير محسوم، ومرشَّح لأن يكون غير محدود من البُؤَر المترابطة دون أية نقطة تحكم مركزية. فجميع البُؤَر، بصرف النظر عن الموقع الإقليمي، تترابط مع البُؤَر الأخرى، جميعها، عبر آلاف القنوات ومحطات التقوية المحتملة. وبالتالي فإن الإنترنت بات أشبه ببنية

شبكات الهاتف التي يستوعبها، ويوظفها قنوات اتصال خاصة، تماماً كما يعتمد على تكنولوجيا الكمبيوتر لتأمين نقاط اتصاله. لقد أدَّى تطوُّر الهاتف الخليوي والكومبيوتر المحمول، حين قام بتحقيق المزيد من تحرير نقاط الاتصال في الشبكة بطريقة بالغة الثورية، إلى تكثيف عملية إلغاء الحدود الإقليمية. كان الهدف من التصميم الأصلي للإنترنت هو التصدي لأي هجوم عسكري. وبما أنها لا ترتبط بأي مركز، ويستطيع كل جزء أن يعمل ككيان مستقل، فإن الشبكة تستطيع متابعة العمل حتى حين يتعرَّض جزء منها للتدمير. وعنصر التصميم الذي يضمن البقاء نفسه، عنصر اللامركزية، هو الذي يجعل التحكُّم بالشبكة هو الآخر عسيراً إلى هذا الحد، نظراً لأن نقطة واحدة معينة في الشبكة ليست ضرورية لتحقيق التواصل بين النقاط الأخرى، فإن من الصعب على الشبكة أن تضبط أو تمنع اتصالاتها. لعل هذه الصيغة الديمقراطية هي التي يعتبرها ديلوز وغواتاري جُذموراً، صرحاً متشابكاً بلا مركز، ودون أي تراتب هرمي[1].

أما نموذج الشبكة الطُّغْمَوية (الأوليغوبوليستية) فيتميَّز بمنظومات البث الإذاعي. وحسب هذا النموذج ثمة، في شبكات التَّلْفَزة والراديو مثلاً، محطة بث فريدة وثابتة نسبياً، غير أن نقاط الالتقاط قابلة لأن تكون غير نهائية، وغير محدَّدة إقليمياً، على الرغم من أن تطورات معيَّنة، مثل: شبكات التلفزة بالكوابل تحصر هذه القنوات إلى حدود معيَّنة. تتحدَّد شبكة الإذاعة بإنتاج ممركز، بتوزيع جماهيري، وبتواصل ذي اتجاه واحد. ظلَّت صناعة الثقافة كلها ـ بدءاً بتوزيع الجرائد والكتب، إلى نشر الأفلام وكاسيتات الفيديو ـ تعمل تقليدياً وفقاً لهذا النموذج. ثمة عدد قليل، نسبياً، من الشركات (أو مبادر واحد في بعض المناطق مثل روبرت مردوخ، أو سيلفيو بيرلوسكوني أو بيتر تيرنر)

(1) On rhizomatic and arborescent structures, see Gilles Deleuze and Félix Guattari, A Thousand Plateaus, trans. Brian Massumi (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1987), pp. 3 - 25.

تستطيع عملياً، أن تسيطر على جميع هذه الشبكات. ليس هذا النموذج الطغموي جُذْموراً بل هو أشبه بشجرة تقوم بإخضاع جميع الأغصان والفروع للجذر المركزي.

تكون شبكات البنية التحتية المعلوماتية الجديدة، كياناً هجيناً، يجمع بين هذين النموذجين. تماماً، كما رأى في حقبة سالفة، لينين وآخرون، من نقَّاد النظام الإمبريالي توحيداً للشركات الدولية وتحويلاً لها إلى أشباه احتكارات (على السكك الحديدية، المصارف، الطاقة الكهربائية وما إليها)، فإننا نرى اليوم تنافساً بين الشركات العابرة للحدود القومية، في سبيل فرض الاحتكار وتعزيزه على البنية التحتية المعلوماتية الجديدة. فشركات الاتصالات البعيدة المختلفة، وصانعو الأقراص الصلبة والبرمجيات العائدة للكمبيوتر، وشركات المعلومات والتسلية، تندمج وتوسع عملياتها، متزاحمة على تقسيم القارات الجديدة للشبكات الإنتاجية والتحكُّم بها. من المؤكَّد أن أجزاء أو وجوهاً ديمقراطية من هذه الشبكة الموحدة ستبقى، وستكون مستعدة لمقاومة التحكُّم جراء البنية التفاعلية اللامركزية للشبكة؛ غير أن هناك، من الآن، عملية مَرْكَزة جارية على قدم وساق للتحكُّم عبر التوحيد (الفعلي والحقوقي) لعناصر صَرْح قوة المعلومات والاتصالات الرئيسية مثل هوليود ومايكروسوفت، آي بي إم IBM وآت آند تي AT &T، وإلخ. لقد قامت تكنولوجيات الاتصالات الجديدة، التي تَعِد بديمقراطية جديدة ونوعية اجتماعية جديدة، في الحقيقة، بإيجاد خطوط جديدة من اللاَّمساواة والإقصاء، في البلدان المسيطرة من جهة، وخارجها بشكل خاص من جهة ثانية[1].

(1) On the false egalitarian promises of the «information superhighway» in the United States, see *herbert Schiller, Information Inequality: The Deepening Social Crisi in America* (New York: Routledge, 1996), especially pp. 75 - 89. For a more global analysis of the unequal distribution of information and technology, see *William Wresch, Disconnected: Haves and Have - Nots in the Information Age* (New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press, 1996).

المشاع

لقد كانت هناك حركة متواصلة على امتداد الفترة الحديثة لخصخصة الملكية العامة. ففي أوروبا، ما لبثت المساحات الواسعة من الأرض المشاع الناجمة عن انهيار إمبراطورية روما، وصعود الحُكْم المسيحي، أن تحوَّلَت، آخر المطاف، إلى ملكيات خاصة مع مسيرة التراكم الرأسمالي الأولي. لم يعد ما بقي من الفضاءات العامة الشاسعة في سائر أرجاء العالم سوى مواد القصص الخيالية مثل غابة روبن هود والسهول الفسيحة للهنود الحمر وبراري القبائل المتنقلة، وإلخ. وخلال توطيد مرتكزات المجتمع الصناعي، تطوَّرت عمليات بناء وهَدْم الفضاءات العامة بزَخَمٍ متزايد العنفوان بصورة مضطردة. صحيح أن الملكية العامة جرى توسيعها، حين اقتضت ضرورات التراكم ذلك (في سبيل تحقيق نوع من التعجيل، أو القفز في عملية التنمية، من أجل مَرْكَزة وسائل الإنتاج وتعبئتها، لخوض الحروب، وإلخ.) عن طريق نَزْع ملكية قطاعات واسعة من المجتمع المدني، وتحويل الثروة الملكية إلى الجماعة. غير أن الملكية العامة ما لبثت أن عادت إلى أيدي الأفراد بسرعة. وفي كل عملية، فإن الحيازة المشاعية التي تُعْتَبَر طبيعية يتم تحويلها، على حساب العامة، إلى طبيعة ثانية وثالثة تعمل أخيراً لتحقيق المرابح الخاصة. لقد جرى، مثلاً، خلق طبيعة ثانية، عن طريق بناء السدود على الأنهار الكبرى في المناطق الغربية من أمريكا الشمالية، ورَيِّ الوديان الجافة، ثم ما لبثت هذه الثروة الجديدة أن سُلِّمت إلى حيتان المجتمع الزراعي ـ الصناعي، تقوم الرأسمالية بإطلاق دورة متواصلة من إعادة الخيرات العامة إلى الملكية الخاصة، من وضع اليد على ما هو عام.

ليس صعود دولة الرفاه وسقوطها في القرن العشرين، إلاَّ دورة أخرى من هذه الدوَّامة لعمليات الاستيلاء العامة والخاصة. فأزمة دولة الرفاه كانت، في المقام الأول، تعني أن بُنَىٰ المساعدة والتوزيع العامين التي شُيِّدت بأموال

الصناديق العامة تتعرَّض للخصخصة والاستملاك لتحقيق مكاسب خاصة. أما النزوع الليبرالي، الجديد الراهن، نحو خصخصة خدمات الطاقة والاتصالات فِشكّل دورة أخرى في الدوَّامة؛ وهي دورة تنطوي على تقديم شبكات الطاقة والاتصالات، التي شُيِّدت عن طريق إنفاق مبالغ طائلة من الأموال العامة، إلى الشركات الخاصة. لا تعيش أنظمة السوق، والليبرالية الجديدة، إلاَّ على عمليات الاستيلاء، هذه، من قبل القطاع الخاص على الطبيعة الثانية والثالثة والرابعة و... العاشرة أو المئة. فالمشاع الذي كان ذات يوم يُعْتَبَر أساساً لمفهوم العام، تتم استباحته للاستخدام الخاص، وما من أحد يستطيع أن يعترض. وبالتالي فإن ما هو عام، حتى كمفهوم، يتعرَّض للتفكيك والخصخصة. أو **يتم استبدال العلاقة الكامنة بين العام والمشاع بالسلطة المتسامية للملكية الخاصة** في الحقيقة.

لسنا هنا بصدد البكاء على التدمير والاستباحة اللذين تدأب الرأسمالية على تشغيلهما باستمرار عبر العالم، على الرغم من أن مقاومة قوتها (وبخاصة مقاومة استباحة دولة الرفاه) تشكّل مهمة بالغة الأهمية، وأخلاقية بصورة صارخة. نريد، بالأحرى، أن نسأل عن المفهوم العملي النافذ، اليوم، لما هو مشاع، في زحمة ما بعد الحداثة، والثورة المعلوماتية والتحولات اللاحقة لنمط الإنتاج. يبدو لنا، في الحقيقة، أننا نشارك اليوم في مشاعية أعمق وأكثر جذرية بالمقارنة مع أية مشاعية سبق لتاريخ الرأسمالية أن شهدها. تقول الحقيقة: إننا مشاركون في عالَم إنتاجي مؤلَّف من شبكات اتصالاتية واجتماعية، من خدمات متفاعلة ومن لغات مشتركة. لا يتحدَّد واقعنا الاقتصادي والاجتماعي بالحاجات المادية المصنوعة والمستهلكة، بمقدار ما يتحدَّد بالخدمات والعلاقات المُنْتَجة بصورة مشتركة. بات الإنتاج يعني بصورة متزايدة بناء التعاون والأرضيات التواصلية المشتركة.

بات مفهوم الملكية الخاصة نَفْسُه، بوصفه الحق الحَصْري لاستخدام

نِعْمَة معيَّنة، أو التصرُّف بمجمل الثروة المستمدة من امتلاكها، هو الآخر يصبح عديم المعنى بصورة متزايدة في ظل هذا الوضع الجديد. ثمة عدد متناقص باضطراد، من النِّعَم التي يمكن امتلاكها واستخدامها حصرياً في هذا الإطار؛ إن الجماعة هي التي تنتج والتي تتم، في أثناء الإنتاج، إعادة إنتاجها، كما يعاد تحديدها. وبالتالي فإن أساس التصوُّر الكلاسيكي الحديث للملكية الخاصة بات متفسِّخاً إلى حدود معيَّنة، وذائباً في بوتقة نمط إنتاج ما بعد الحداثة.

غير أن على المرء أن يعترض قائلاً: إن هذا الشرط الاجتماعي الجديد للإنتاج، لم تساهم، قط، في إضعاف النُّظُم الحقوقية والسياسية للملكية الخاصة. فالأزمة النظرية للملكية الخاصة لا تصبح أزمة على صعيد الممارسة العملية، بل وقد نزع نظام إلغاء الملكية الخاصة إلى أن يصبح مُطَبَّقاً بصورة شاملة. ولولا واقع ميل العمل والملكية العامة إلى التقاطع والتداخل، في سياق الإنتاج اللغوي والتعاوني، لكان هذا الاعتراض مقبولاً وصحيحاً. لا تستطيع الملكية الخاصة، رغم قدراتها الحقوقية، إلاَّ أن تصبح مفهوماً أكثر اتصافاً بالتجريد والتسامي، بصورة مضطردة، وبالتالي، أكثر انسلاخاً عن الواقع بشكل متزايد.

لا بدَّ لمفهوم «مشاع» جديد من أن يبرز في هذا المجال. يدَّعي ديلوز وغواتاري في كتاب **ما الفلسفة؟** What is philosophy? أن اجتراح المفاهيم في الحقبة المعاصرة، وفي سياق الإنتاج القائم على التواصل والتفاعل، ليس عملاً معرفياً (ابستمولوجيا) فقط، بل هو مشروع وجودي (أنطولوجي) بالقَدْر نفسه. فبناء المفاهيم، وما تطلق عليه «أسماء مشتركة» ليس، في الحقيقة، إلاَّ نشاطاً يزاوج بين ذكاء الجمهور وفِعْلِه، جاعلاً إياهما يعملان معاً. يعني بناء المفاهيم، تمكين مشروع يشكِّل انتماءً لجماعة أو جماعة من أن يكون موجوداً في الواقع. ليس ثمة أية طرق أخرى لبناء المفاهيم عدا العمل بطريقة مشتركة. وهذه الشراكة أو المشاعية ليست، من وجهة نظر ظاهرة (فينومينولوجيا)

الإنتاج، من وجهة نظر ابستمولوجيا المفهوم، ومن وجهة نظر الممارسة العملية، إلاَّ مشروعاً راهنَ عليه الجمهور بصورة كاملة. **ليس المشاع إلاَّ التجسيد الحي للجمهور وإنتاجه وتحريره**. وقد قال روسو: إن الشخص الأول الذي أراد جعل قطعة من الطبيعة ملكاً حصرياً لَهُ أو لها وحوَّلَها إلى الشكل المتسامي للملكية الخاصة، كان الشخص الذي أوجد الشَّر. أما الخير فيبقى، على النقيض من ذلك، متمثلاً بما هو مشاع.

obeikandl.com

5.3

التأسيس المختلط

لعل أحد الأشياء الرائعة المتعلِّقة بشارع المعلومات العريض (أوتوستراد المعلومات Information highway) هو أن العدالة الافتراضية أسهل منالاً، بما لا يقاس، من عدالة عالم الواقع... لقد خُلقنا جميعاً متساوين في العالم الافتراضي.

بيل غيتس

دأب تحوُّل نموذج الإنتاج، نحو نمط التشابك، على رعاية النفوذ المتنامي للشركات العابرة للحدود القومية خلف الحدود التقليدية للدول القومية وفوقها. ولا بدَّ من رؤية الطابع الجديد لهذه العلاقة من منظور الصراع المقيم على السلطة بين الرأسماليين والدولة. من السهل أن يُساء فهم تاريخ هذا الصراع. على المرء أن يدرك أن ما ينطوي على أهمية بالغة، هو أن العلاقة، رغم الخصومة المستديمة بين الرأسماليين والدولة، لا تكون صدامية، حقاً، إلاَّ عند النظر إلى الرأسماليين بوصفهم أفراداً.

يميِّز ماركس وأنجلز الدولة بوصفها الهيئة التنفيذية التي تستقطب مصالح الرأسماليين؛ ويعنيان بذلك أن هناك، على الدوام، على الرغم من احتمال تناقض سلوك الدولة مع المصالح المباشرة لرأسماليين منفردين، مصلحةً على المدى الطويل للرأسماليين كمجموع، أي للذات الجماعية الممثلة لرأس المال

الاجتماعي ككل[1]. ثمة من يقول: إن المنافسة بين الرأسماليين لا تضمن الخير المشترك للكيان الرأسمالي الجماعي، لأن ركضهم الأناني المباشر وراء الربح يكون قصير النظر أساساً. تقضي الحكمة أن تبادر الدولة إلى التوفيق بين مصالح الرأسماليين الأفراد، رافعة إياها بما يحقق المصلحة الجماعية لرأس المال. وبالتالي فإن الرأسماليين، جميعاً، سيتصدُّون لسلطات الدولة حتى حين تكون الدولة عاكفة على خدمة مصالحهم الجماعية الخاصة. يبقى هذا الصراع، في الحقيقة، جدلاً (ديالكتيكاً) سعيداً، فاضلاً من وجهة نظر رأس المال الاجتماعي الشامل.

حين تخضع الأرض لحكم العمالقة

لقد اتخذ الجدل (الديالكتيك) بين الدولة، ورأس المال، صِيَغاً مختلفة في المراحل المتباينة من مسيرة التطور الرأسمالي. ومن شأن جَدْوَلة زمنية سريعة ومبسَّطة أن تساعدنا على إبراز السمات الأكثر أساسية لهذه الآلية على الأقل. ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لدى قيام النظام الرأسمالي بترسيخ أقدامه في أوروبا، كانت الدولة تتولى إدارة شؤون رأس المال الاجتماعي الشامل، غير أنها تطلَّبت سلطات تدخُّل بعيدة نسبياً عن التطفُّل. باتت هذه الفترة تُعْتَبَر، بنظرة لاحقة، (مع قدر معيَّن من التشويه) العصر الذهبي للرأسمالية الأوروبية، المتميزة بالتجارة الحرة بين رأسماليين صغار نسبياً. وقد كان رأس المال الأوروبي يعمل، حتى بقدر أقل من القيود، خارج الدولة القومية في هذه الفترة، قبل الانتشار الكامل للإدارات الإمبريالية القوية. إلى حدٍّ بعيد كانت الشركات الرأسمالية متمتِّعة بالسيادة في عملها داخل الأقاليم

(1) For an analysis of the passages of Marx's and Engel's work that deal with the theory of the state, see Antonio Negri, «Communist State Theory», in Michael Hardt and Antonio Negri, Labor of Dionysus (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994), pp. 139 - 176.

الكولونيالية (المستعمرات) أو ما قبل الكولونيالية، عاكفة على فرض احتكارها للقوة، قوتها الأمنية (البوليسية) الخاصة، ومحاكمها الخاصة. فشركة الهند الشرقية الهولندية، مثلاً، كانت تحكم المناطق التي دأبت على استغلالها في جاوا حتى نهاية القرن الثامن عشر، عبر هياكلها السيادية الخاصة. حتى بعد حل الشركة في سنة 1800، بقي رأس المال يحكم متحرراً، نسبياً، من تدخل الدولة أو سيطرتها[1]. وقد كان الوضع شديد الشبه بالنسبة إلى الرأسماليين العاملين في المستعمرات البريطانية في كل من جنوب آسيا وأفريقيا. فسيادة شركة الهند الشرقية دامت حتى قضى قانون سنة 1858، لشرق الهند، بإخضاع الشركة لحكم الملكة. أما في أفريقيا الجنوبية فقد استمرَّت السيادة الطليقة للمغامرين والمبادرين الرأسماليين حتى نهاية القرن على الأقل[2]. وبالتالي فإن هذه الفترة اتسمت بالضآلة النسبية للحاجة إلى تدخل الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ حيث ظل الرأسماليون الأفراد يخضعون (لمصلحتهم الجماعية الخاصة) لحكم الدول القومية دون أي صراع كبير في أوروبا، ومتمتعين بالسيادة الفعلية في المستعمرات.

ما لبثت العلاقة، بين الدولة ورأس المال، أن تغيَّرت تدريجياً في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حين تزايدت تهديدات الأزمات للتطور الرأسمالي. ففي أوروبا، والولايات المتحدة، تنامت الشركات والتروستات والكارتيلات لإقامة ما يشبه الاحتكارات، في بعض الصناعات والمجمعات

(1) See M. C. Ricklefs, A History of Modern Indonesia, 2nd ed. (London: Macmillan, 1993). The complex relationship among the Dutch administration, traditional Javanese authorities, and economic powers at the beginning of the twentieth century is described beautifully in Pramoedya Ananta Toer's great four - volume historical novel, The Buru Quartet, trans. Max Lane (London: Penguin Books, 1982 - 1992).

(2) See Brian Gardner, The East India Company (London: Rupert Hart - Davis, 1971); and Greoffrey Weatcroft, The Randlords (New York: Atheneum, 1986).

الصناعية المعنية الممتدة إلى سائر الحدود القومية وعبرها. شكّلت المرحلة الاحتكارية تهديداً مباشراً لصحة النظام الرأسمالي، لأنها أضعفت المنافسة بين الرأسماليين التي هي نسغ حياة النظام[1]. أدّى تشكُّل الاحتكارات وأشباه الاحتكارات، أيضاً، إلى تقويض القُدُرات الإدارية للدولة، وصولاً إلى تمكين الشركات العملاقة من وَضْع مصالحها الخاصة فوق مصلحة رأس المال الجماعي. وما لبث أن تمخض الوضع عن تفجُّر سلسلة كاملة من النضالات التي سعت فيها الدولة إلى فرض سيطرتها على الشركات، معتمدة جملة من القوانين المعادية للاحتكار، رافعة الرسوم والتعرفات وموسِّعة دائرة القيود الرسمية المفروضة على الصناعات. وقد أفضت النشاطات السائبة، للشركات المتمتعة بالسيادة، والرأسماليين المغامرين في المستعمرات، أيضاً، إلى الاقتراب أكثر فأكثر من حالة الأزمة. وسرعان ما أدّت ثورة 1857م الهندية ضد سلطة شركة الهند الشرقية، مثلاً، إلى تنبيه الحكومة البريطانية إلى المآسي التي كان الرأسماليون الاستعماريون قادرين على إحداثها، إذا ما تُرِكوا دون رقابة وضوابط. شكّل القانون الهندي الذي أقره البرلمان البريطاني في السنة التالية رداً مباشراً على احتمالات الأزمة. بادرت القوى الأوروبية، تدريجياً، إلى إقامة إدارات متطورة وفعّالة في المستعمرات، وصولاً إلى وضع النشاط الاقتصادي والاجتماعي، عملياً، تحت إشراف الدولة القومية، ضامنة بذلك مصالح رأس المال الاجتماعي الشامل ضد الأزمات. وعلى الصعيدين: الداخلي والخارجي اضطرّت الدول القومية للتدخل بقوة أكبر في سبيل حماية مصالح رأس المال الاجتماعي الشامل من الرأسماليين المنفردين.

---

(1) رأى ماركس أن القدر الأكبر من التركز والتمركز على صعيد رأس المال كان لغير صالح قوى المنافسة وبالتالي عامل تدمير بالنسبة إلى رأس المال. انظر: Karl Marx, Capital, vol. 3, trans. David Fernbach (London; 1981), pp. 566-573, Lenin, Imperialism: The Highest Stage of Capitalism (New York; 1939), pp. 16-30.

ثمة اليوم مرحلة ثالثة من هذه العلاقة، قد بلغت مستوى النضج. تمكَّنت فيها شركات كبرى عابرة للحدود القومية، من تجاوز حدود صلاحيات الدول القومية، وسلطاتها بالفعل. قد يبدو إذن أن هذا الجدل (الديالكتيك) الذي عاش قروناً من الزمن، قد وصل إلى نهايته: **لقد هُزِمت الدولة، وصارت الأرض خاضعةً لحكم الشركات!** ظهرت في السنوات الأخيرة أعداد كبيرة من الدراسات اليسارية التي تعتبر هذه الظاهرة رؤيوية مرشحة لتعريض البشرية للخطر، بين أيدي الشركات الرأسمالية الطليقة، وتحِنُّ إلى السلطات الحمائية القديمة للدول القومية[1]. وبالمقابل، راح مروِّجو رأس المال يحتفلون بحقبة جديدة زاخرة بإلغاء القيود عن التجارة الحرة. وإذا كانت هذه هي الحال، إذا كانت الدولة قد توقفت فعلاً عن إدارة شؤون رأس المال الجماعي، وبات الجدل (الديالكتيك) الافتراضي للصراع بين الدولة ورأس المال منتهياً حقاً، فإن الرأسماليين هم الذين يجب أن يكونوا الأكثر رُعْباً من المستقبل! ففي غياب الدولة، لا يملك رأس المال الاجتماعي أية وسيلة تمكِّنه من إظهار مصالحه، وتحقيقها.

لا يكفي انتصار الشركات الرأسمالية على الدولة، في الحقيقة، لوصف المرحلة المعاصرة. فعلى الرغم من أن شركات عابرة للحدود القومية، وشَبَكات عالمية للإنتاج والتداول، قَوَّضَتْ سلطات الدول القومية، ثمة وظائف حكومية وعناصر دستورية جرت إزاحتها إلى مستويات وميادين أخرى. يتعيَّن علينا، أن ننظر نظرة أكثر تدقيقاً، إلى الكيفية التي تغيَّرت بها العلاقة بين الدولة ورأس المال. لا بدَّ لنا من أن نرى، قبل كل شيء، أزمة العلاقات السياسية في الإطار القومي ـ الوطني. ففقدان مفهوم السيادة القومية ـ الوطنية لفاعليته، يترافق مع تلاشي الاستقلالية المزعومة لما هو سياسي[2].

---

(1) See, for example, Richard Barnet and John Cavanagh, Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order (New York: Simon and Schuster, 1994).

(2) حصل مفهوم «استقلال البُعد السياسي» الذي يعود إلى تقليد الدين السياسي =

ولم يعد اليوم أي مجال ذي شأن لوجود فكرة السياسة بوصفها ميداناً مستقلاً لحسم الإجماع وساحةَ توسط بين قوى اجتماعية متصارعة. فالإجماع لا يتحدَّد إلاَّ بفعل العوامل الاقتصادية مثل ضبط الجواز بين التجارة والمضاربة بقيمة العملات. والتحكم بهذه التحركات ليس بيد القوى السياسية التي تعتبر تقليدياً ممسكة بزمام السيادة، والإجماع يتم تحديده، وحسمه، لا عن طريق الآليات السياسية التقليدية، بل من خلال وسائل أخرى. بات الحكم والسياسة مندمجين، تماماً، بنظام التحكُّم العابر للحدود القومية. فأشكال التحكُّم يتم اجتراحها عبر سلسلة من الهياكل والوظائف الدولية. ويصح هذا بالمثل على آليات التوسط السياسي، التي لا تعمل، في الحقيقة، إلاَّ من خلال مقولات التوسط البيروقراطي، والسوسيولوجيا الإدارية، بدلاً من أن تمارس دورها عن طريق المقولات السياسية التقليدية للتوسط في الصراعات، وتسوية الصراع الطبقي. لا تختفي السياسة؛ ما يختفي هو أي مفهوم لاستقلالية ما هو سياسي.

يشي تدهور أي مجال سياسي مستقل، أيضاً، بتدهور أي فضاء مستقل يمكن للثورة أن تظهر فيه داخل النظام السياسي الوطني ـ القومي، أو حيث يمكن تحويل الفضاء الاجتماعي عبر استخدام أدوات الدولة. وهكذا، فإن فكرة السلطة المضادة التقليدية، وفكرة مقاومة السيادة الحديثة، عموماً، لا تلبثان أن تصبحا أقل إمكانية بصورة مضطردة. ومثل هذا الوضع شبيه من نواحٍ

= (ثيولوجيا السياسة) على تحديده العظيم الأول من اللاهوتي السياسي المعروف توماس هوبز. وما لبث هذا المفهوم أن رُفع إلى مستويات أعلى فأعلى من قبل كارل شميدت. انظر: The Concept of the Political. trans, George Schwab (New Brunswick, 1976), and Verfassungslehre 8th ed. (Berlin; 1993). Heinrich Meier, Carl Schmitt and Leo Strauss: The Hidden Dialogue, trans. J. Harvey Lomax (Chicago; 1995).

معيَّنة بالوضع الذي واجهه ماكيافيلي في حقبة مختلفة: حقبة الهزيمة المُحْزِنة والكارثية للثورة أو المقاومة «الإنسانية»، على أيدي، قوى الإمارة ذات السيادة، أو الدولة الحديثة المبكرة في الحقيقة. رأى ماكيافيلي أن أفعال الأبطال الأفراد (من نمط أبطال بلوتارك) لم تعد قادرة حتى على المساس بالسيادة الجديدة للأمارة كان لا بدَّ من الاهتداء إلى نمط جديد، من أنماط المقاومة، يكون متناسباً مع أبعاد السيادة الجديدة. ونستطيع اليوم، أيضاً، أن نرى أن الأشكال التقليدية للمقاومة، مثل المنظمات العمالية المؤسساتية التي تطوَّرت خلال الجزء الأكبر من القرنين التاسع عشر والعشرين، قد بدأت تفقد قوَّتها. لا بدَّ، مرة أخرى، من اختراع نمط جديد من أنماط المقاومة.

وجرى أخيراً، استكمال تلاشي الميادين التقليدية للسياسة، والمقاومة، بتحويل الدولة الديمقراطية، بما أفضى إلى دمج وظائفها بآليات التحكُّم والقيادة على المستوى العالمي للشركات العابرة للحدود القومية. بقي النموذج الوطني الديمقراطي للاستغلال، الخاضع لإدارة الدولة، يؤدي وظيفته في البلدان الرأسمالية المسيطرة، طوال بقائه قادراً على ضبط الاحتكاكات المتنامية بطريقة فعَّالة (ديناميكية) ـ طوال بقائه قادراً، بعبارة أخرى، على إدامة القُدْرة على التطور، وإضفاء الحياة على حُلُم تخطيط الدولة الطوباوي، طوال بقاء الصراع الطبقي، في كل من البلدان المنفردة، قادراً، قبل كل شيء، على فرض نوع من ازدواجية السلطة التي تستطيع أجهزة الدولة الأحادية، وهيكلياتها، أن تستند إليها. لقد تعرَّضت الدولة الوطنية الديمقراطية الرأسمالية للتدمير الذاتي، بمقدار ما تلاشت هذه الشروط، على الصعيدين: الواقعي والإيديولوجي كليهما. ما لبثت وحدة حكومات أحادية أن تفككت لتتوزع بين سلسلة طويلة من الأجهزة والهيئات (مثل البنوك وهيئات التخطيط الدولية وما إليها، إضافة إلى جملة الكيانات المنفصلة التقليدية)، التي تتزايد إحالاتها على المستوى العابر للحدود القومية للسلطة التماساً للمشروعية.

غير أن الاعتراف بصعود الشركات العابرة، للحدود القومية، إلى ما

فوق، وما بعد التحكُّم الدستوري للدول القومية، يجب ألاَّ يقودنا إلى الاعتقاد بأن الآليات والضوابط الدستورية، بحدِّ ذاتها، قد تلاشت، وبأن الشركات العابرة للحدود القومية، المتحرِّرة نسبياً من الدول القومية، تميل إلى أن تتنافس بحرية، وتدير ذاتها. فما حصل، بدلاً من ذلك، هو أن الوظائف التأسيسية والدستورية تم نقلها إلى مستوى آخر. وما إن نقر بتلاشي النظام الدستوري الوطني التقليدي، حتى يتعيَّن، علينا، أن نبادر إلى استكشاف الطريقة التي يتم بها تأسيس السلطة على مستوى فوق ـ قومي ـ الطريقة التي يبدأ بها دستور **الإمبراطورية** بالتشكُّل، بعبارة أخرى.

هَرَم الصرح الدستوري التأسيسي العالمي

يبدو الإطار الدستوري العالمي الجديد، من النظرة الأولى، وعلى مستوى الملاحظة التجريبية المجرَّدة، مجموعة مختلقة، بل وحتى فوضوية، من الضوابط والمنظمات التمثيلية. وتكون هذه العناصر التأسيسية (الدستورية) العالمية موزَّعة على طيف عريض من الهيئات والكيانات (مثل الدول القومية وروابط الدول القومية والمنظمات الدولية من كل الأصناف والألوان)؛ وتكون مقسَّمة وفقاً للوظيفة والمضمون (مثل المنظمات السياسية والنقدية والصحية والتعليمية)؛ كما تكون مُخْتَرَقة بنشاطات إنتاجية متنوعة. غير أننا، إذا ما أمعنَّا النظر، سنجد أن هذه المجموعة المختلطة تنطوي على بعض النقاط المرجعية والمرتكزات. إنها تميل إلى أن تكون أنسجة ترسم حدوداً لآفاق مترابطة نسبياً في فوضى الحياة الحقوقية والسياسية العالمية أكثر من كونها عناصر منظِّمة. حين نناقش ونحلِّل تشكيلات السلطة العالمية بكياناتها ومنظماتها المختلفة، نستطيع أن نتعرَّف على صَرْحٍ هرمي مؤلَّف من ثلاث طبقات متدرجة الاتساع، تحتوي كل منها على عدد من المستويات.

على القمة الضيِّقة للهرم، ثمة قوة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة التي تحتكر الهيمنة على الاستخدام العالمي للقوة ـ قوة عظمى تستطيع أن

تتحرَّك وحدها، ولكنها تفضِّل أن تفعل، بالتنسيق مع آخرين، تحت مظلة الأمم المتحدة. وقد تم فرض هذه المكانة الفريدة بصورة حاسمة، ونهائية، مع انتهاء الحرب الباردة، وجرى تأكيدها في حرب الخليج. وعلى المستوى الثاني، داخل الطبقة الأولى، مع شروع الهرم بالإتساع قليلاً، هناك مجموعة من الدول القومية المتحكمة بالأدوات النقدية العالمية الرئيسية والقادرة، بالتالي، على ضبط المبادلات الدولية. وتكون هذه الدول القومية مترابطة عبر سلسلة من المنظمات السبع الكبار G 7، ناديا باريس ولندن، دافوس، وإلخ.) وثمة، أخيراً، على مستوى ثالث من مستويات هذه الطبقة جملة غير متجانسة من الروابط (تضم إلى هذا الحد أو ذاك القوى نفسها التي تمارس الهيمنة على الصعيدين العسكري والنقدي) التي تقوم بنشر النفوذ الثقافي والسياسي ـ الحيوي على المستوى العالمي.

وتحت الطبقة الأولى والعليا للتحكم العالمي الموحَّد، نجد طبقة ثانية يكون فيها التحكُّم موزعاً على نطاق واسع عبر العالم، بما يؤكِّد التحفظ أكثر من التوحيد. وتقوم هذه الطبقة، بالدرجة الأولى، على الشَّبَكات التي بادرت الشركات الرأسمالية العابرة للحدود القومية إلى نشرها، عبر السوق العالمية (شبكات تدفق رأس المال والتكنولوجيا والسكان وإلخ.) فهذه المنظمات الإنتاجية التي تشكِّل الأسواق وترفدها، تمتد وتنتشر أفقياً، طولاً وعرضاً، تحت مظلة وبكفالة القوة المركزية التي تؤلف الطبقة الأولى من السلطة العالمية. لو اعتمدنا فكرة التنوير القديمة القائلة ببناء الحواس عبر تمرير وردة أمام وجه التمثال، لاستطعنا أن نقول: إن الشركات العابرة للحدود القومية تقوم بنفخ الروح في الصرح الجامد للسلطة المركزية. فعن طريق التوزيع العالمي للرساميل والتكنولوجيات والسلع والكتل السكانية، تقوم هذه الشركات العابرة للحدود القومية، عملياً، بإنشاء شبكات اتصالات واسعة، وتوفير فرصة تلبية الحاجات. وبالتالي، فإن القمة الأحادية ذات الصوت الواحد للتحكم العالمي تكون متمفصلة مع سائر الشركات العابرة للحدود القومية، ومع عملية تنظيم

الأسواق. تتولى السوق العالمية مهمة ضمان تجانس الأقاليم وتمايزها، مكرِّرة رسم خريطة جغرافية الكرة الأرضية. ونجد، ونحن ما نزال على الطبقة الثانية، عند مستوى، غالباً ما يكون خاضعاً لنفوذ الشركات العابرة للحدود القومية، المجموعة العامة لجملة الدول القومية المتمتعة بالسيادة والمنضوية الآن، أساساً، تحت عباءة سلسلة من المنظمات المحلية المؤقلمة. تضطلع الدول القومية بوظائف مختلفة مثل: التوسط السياسي بالنسبة إلى قوى الهيمنة العالمية، والمساومة بالنسبة إلى الشركات العابرة للحدود القومية، وإعادة توزيع الدخل وفقاً للحاجات السياسية ـ الحيوية (البيو ـ سياسية) داخل حدودها الإقليمية الخاصة. تبقى الدول القومية مصافي للتداول العالمي المتدفق، وأدوات تنظيم وضبط لمَفْصَلة التحكم والقيادة العالميين؛ تقوم، بعبارة أخرى، بالتقاط تيارات الثروة المتدفقة من السلطة العالمية، وإليها، وتوزيعها، كما تتولى ضبط كتلها السكانية بالقَدْر الذي ما زال مثل هذا الضبط ممكناً اليوم.

أما الطبقة الثالثة والأكثر اتساعاً للهرم، فتتألف، أخيراً، من جماعات تمثل المصالح الشعبية في الترتيب العالمي للنفوذ والسلطة. يتعذر إدخال الجمهور مباشرة في بنى السلطة العالمية، مما يوجب غربَلَته عبر آليات التمثيل. من هي الجماعات والمنظمات التي تؤدّي الوظائف الاحتجاجية و/ أو إضفاء الشرعية للتمثيل الشعبي في بنى السلطة العالمية؟ مَن الذي يمثل الشعب في الدستور التأسيسي العالمي؟ أو، وهذا هو الأهم، ما القوى والعمليات التي تحوِّل الجمهور إلى شعب يصبح قابلاً للتمثيل في الدستور التأسيسي العالمي؟ في الكثير من الأحيان يتم إلقاء مسؤولية هذا الدور على عاتق الدول القومية، وبخاصة على عاتق مجموعة الدول التابعة أو الثانوية. ففي الجمعية العمومية للأمم المتحدة، مثلاً، ثمة مجموعات من الدول القومية التابعة، هي الأكثرية عددياً، غير أنها أقلية من حيث النفوذ، تعمل، رمزياً على الأقل، لفرض القيود على القوى الكبرى، وإضفاء الشرعية على سلوكها. وبهذا المعنى، يجري الإيحاء بأن العالم كله ممثل في إطار الجمعية العمومية للأمم المتحدة،

وغيرها، من المنابر العالمية. وهنا، فإن تمثيل الدول القومية، على المستوى العالمي، لا يستطيع ادعاء تجسيد الإرادة الشعبية إلاّ على درجتين: حيث تكون الدولة القومية ممثلة للشعب الذي يكون ممثلاً للجمهور، لأن الدول القومية نفسها يجري تقديمها (في سائر الأنظمة الديمقراطية إلى هذا الحد أو ذاك من جهة، والدكتاتورية المتسلطة من جهة أخرى) بوصفها ممثلة لإرادات شعوبها.

من المؤكّد أن الدول القومية ليست، على أية حال، المنظمات الوحيدة التي تنشىء الشعب وتمثله في الترتيب العالمي الجديد. فعلى هذه الطبقة الثالثة أيضاً، من الهرم، يكون الشعب العالمي ممثّلاً بقدر أكبر من الوضوح والمباشرة لا من قبل الهيئات الحكومية، بل من جانب سلسلة متنوعة من المنظمات التي تكون، نسبياً على الأقل، مستقلة عن الدول القومية ورأس المال. غالباً ما يجري فهم هذه المنظمات بوصفها منظمات تعمل كهيئات المجتمع المدني العالمي، التي تصب حاجات الجمهور ورغباته في قوالب يمكن تمثيلها داخل آلية هيكليات السلطة العالمية. وفي هذا القالب العالمي الجديد، نبقى قادرين على التقاط جملة المكوّنات التقليدية للمجتمع المدني مثل وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية. ولطالما دأبت وسائل الإعلام على طرح نفسها بوصفها صوت، بل وحتى ضمير الشعب، على صعيد معارضة سلطة الدول والمصالح الخاضعة لرأس المال. ويجري نشرها كقيود وضوابط إضافية للجم الحكومات ولتوفير نظرة موضوعية ومستقلة عن كل ما يرغب الشعب في معرفته، أو يكون بحاجة إلى الإطلاع عليه. ومهما يكن، فقد بات واضحاً، منذ أمد بعيد، أن وسائل الإعلام ليست في الغالب مستقلة تماماً عن رأس المال من جهة، وعن الدول من الجهة الأخرى[1]. وتشكّل المؤسسات الدينية قطاعاً أكثر عراقة

(1) ثمّة عدد كبير من الانتقادات الرائعة الموجهة إلى وسائل الإعلام وموضوعيتها المزعومة. انظر: Edward Said, Covering Islam: How the Media and the Experts Determine how we see the rest of the World (New York; 1981).

ورسوخاً بما لا يقاس في ميدان المنظمات غير الحكومية التي تمثل الشعب. فأشكال صعود الأصوليات الدينية (الإسلامية منها والمسيحية) يجب فهمها، بمقدار ما تمثل الشعب ضد الدولة، كعناصر مكوِّنة لهذا المجتمع المدني العالمي الجديد ـ ولكن مثل هذه المنظمات الدينية كثيراً ما تميل، حين تتصدَّى للدولة، لأن تصبح الدولة نَفْسها.

لعل أحدث، وربما أهم، القوى في المجتمع المدني العالمي هي تلك المعروفة باسم المنظمات غير الحكومية (م.غ.ج./ NGOs). صحيح أن العبارة لم تتحدَّد بشكل صارم، غير أننا نستطيع اعتبارها دالة على أية منظمة تدَّعي تمثيل الشعب وتعمل لصالحه، بمعزل عن أجهزة الدولة (وضدها في الغالب). ثمة كثيرون في الحقيقة يعتبرون المنظمات غير الحكومية مرادفة لـ «المنظمات الشعبية» لأن مصلحة الشعب محدَّدة بتميزها عن مصلحة الدولة[1]. تمارس هذه المنظمات نشاطها على المستويات المحلية والقومية والدولية. وبالتالي، فإن تسمية منظمات غير حكومية تجمع بين مجموعة كبيرة من المنظمات غير المتجانسة: ففي أوائل عقد التسعينيات، تحدَّثت التقارير عن وجود ما يزيد عن ثمانية عشر ألف منظمة غير حكومية في العالم. بعض هذه المنظمات تؤدِّي مهمات شبيهة بالوظائف النقابية التقليدية للاتحادات العمالية (مثل رابطة النساء اللواتي يعملن لحسابهن في أحمد آباد الهندية)؛ وأخرى تتابع الرسالة التبشيرية للمذاهب الدينية (مثل خدمات الإغاثة الكاثوليكية)؛ وثالثة تسعى لتمثيل كتل سكانية محرومة من التمثيل عبر دول قومية (مثل المجلس العالمي للسكان الأصليين). من العبث أن نحاول تصنيف نمط عمل هذه

(1) See, for example, Elise Boulding, «IGOs, the UN, and International NGOs: The Evolving Ecology of the International System», in Richard Falk, Robert Johansen, and Samuel Kim, eds., The Constitutional Foundations of World Peace (Albany: SUNY Press, 1993), pp. 167 - 188; quotation p. 179.

القائمة الطويلة، جداً، وغير المتجانسة من المنظمات تحت تعريف واحد[1].

يؤكِّد بعض النقَّاد أن المنظمات غير الحكومية تكون، لأنها خارج سلطة الدولة، وفي تناقض معها أكثر الأحيان، متطابقة مع، وخادمة للمشروع الليبرالي الجديد لدى رأس المال العالمي. ففي حين يقوم رأس المال العالمي بالانقضاض على الدولة القومية من الأعلى، كما يقول هؤلاء النقَّاد، تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور تنفيذ «استراتيجية موازية من الأسفل»، وتقدِّم «الوجه الاجتماعي الأليف» لليبرالية ـ الجديدة[2]. قد يكون صحيحاً أن فعاليات العديد من المنظمات غير الحكومية تخدم مصالح المشروع الليبرالي الجديد لرأس المال العالمي، غير أن علينا أن نتنَبَّه، إلى ضرورة الإشارة، إلى أن هذا ليس قادراً على أن يحدِّد، بشكل صحيح، جملة فعاليات جميع المنظمات غير الحكومية بصورة مطلقة. فكونها غير حكومية، بل وحتى معارضة لصلاحيات وسلطات الدول القومية لا يؤدي، بحد ذاته، إلى وضع هذه المنظمات في خانة مصالح رأس المال. ثمة طرق كثيرة للبقاء خارج الدولة ومعارضتها، وليس المشروع الليبرالي ـ الجديد إلاَّ واحدة من هذه الطرق.

بالنسبة إلى مناقشتنا نحن، وفي سياق **الإمبراطورية**، تنطوي مجموعة فرعية من المنظمات غير الحكومية التي تحاول، أقلُّه بيننا، تمثيل أولئك الذين لا يستطيعون تمثيل أنفسهم، على أعلى درجات الأهمية. فهذه المنظمات غير

---

(1) For characterizations of the avtivities of various kinds of NGOs, see John Clark, Democratizing Development: The Role of Voluntary Organizations (West Hartford, Conn.: Kumarian Press, 1990); Lowell Livezey, Nongovernmental Organizations and the Ideas of Human Rights (Princeton: The Center of International Studies, 1988); and Andrew Natsios, «NGOs and the Un System in Complex Humanitarian Emergencies: Conflict or Cooperation?» in Peter Diehl, ed., The Politics of Global Governance: International Organization in an Independent World (Boulder: Lynne Reiner, 1977), pp. 287 - 303.

(2) James Petras, «Imperialism and NGOs in Latin America», Monthly Review, 49 (December 1997), 10 - 27.

الحكومية التي توضع أحياناً تحت يافطة المنظمات الإنسانية، أو الخيرية العريضة، هي في الواقع تلك التي ما لبثت أن أصبحت بين المؤسسات الأقوى والأبْرَز في النظام العالمي المعاصر. لا تنحصر رسالتها، في الواقع، بالدفاع عن المصالح الخاصة لأية جماعة محدودة، بل تتعداها، بالأحرى، إلى تمثيل مجموع المصالح الإنسانية العالمية والشاملة بصورة مباشرة. فمنظمات حقوق الإنسان (مثل منظمة العفو الدولية [آمنستي أنترناشيونال] والعين الأمريكية الساهرة [أمريكا زووتش]) وجماعات السلم (مثل شاهد السلام وشانتي سنيا) ووكالات الطبابة وإغاثة الجياع (مثل أوكسغام ومنظمة أطباء بلا حدود) جميعاً تدافع عن حياة الإنسان ضد التعذيب، والتجويع حتى الموت والمذابح والسجن والاغتيال السياسي. يستند مُنْطَلَقُها السياسي إلى دعوة أخلاقية شاملة ـ الحياة نفسها هي موضوع الرهان. قد لا يكون دقيقاً، على هذا الصعيد، أن يقال: إن المنظمات غير الحكومية تمثل أولئك المحرومين من إمكانية تمثيل أنفسهم (الكتل السكانية المتحاربة، الجماهير المحتضرة جوعاً، وإلخ.) أو حتى إنها تمثل الشعب العالمي بمجموعه الإجمالي. إنها تتجاوز ذلك. فما تمثله هذه المنظمات هي القوة الحيوية الكامنة في أعماق الناس، في صلب الشعب، مما يجعلها قادرة على تحويل السياسة إلى مسألة حياة عامة، إلى مسألة الحياة بكل عموميتها. تمتد هذه المنظمات غير الحكومية، وتنتشر طولاً وعرضاً في تربة القوة الحيوية؛ تشكِّل الأطراف الشعرية لشبكات السلطة المعاصرة، أو هي (إذا عدنا إلى صورتنا المجازية العامة) القاعدة العريضة لمثلث السلطة العالمية. وهنا، على هذا المستوى الأعْرَض والأشمل، تكون فعاليات ونشاطات هذه المنظمات غير الحكومية متطابقة مع وظائف **الإمبراطورية** «فيما وراء السياسة»، على مستوى قوة الحياة، حيث تلبي حاجات الحياة نفسها.

بوليبوس والحكم الإمبراطوري

إذا تراجعنا خطوة واحدة عن مستوى الوصف التجريبي، فإننا نستطيع أن

ندرك بسرعة أن التقسيم الثلاثي، للوظائف والعناصر، الذي برز إلى الوجود، يمكِّننا من الدخول مباشرة في إشكالية **الإمبراطورية**. بعبارة أخرى، يكون الوضع التجريبي المعاصر شبيهاً بالوصف النظري للسلطة الإمبراطورية بوصفها الصيغة العليا للحكم التي أنشأها بوليبوس عن روما فأوصلها التراث الأوروبي إلينا[1]. كانت الإمبراطورية الرومانية، بنظر بوليبوس، تمثل قمة التطور السياسي، لأنها جمعت أشكال السلطة «الجيِّدة» الثلاثة المتمثلة بالملكية والأرستقراطية والديمقراطية، متجسِّدة في أشخاص كل من: الإمبراطور ومجلس الشيوخ والهيئة (Comitia) الشعبية. لقد تمكَّنت الإمبراطورية من منع هذه الأشكال الجيِّدة من الانحدار إلى الدوَّامة الشريرة للفساد، تلك الدوَّامة التي لا تلبث أن تحيل الملكية والأرستقراطية والديمقراطية إلى استبداد أوليغارشية (طغموية) وحكم رعاع أو فوضى على التوالي.

تقوم الملكية، حسب تحليل بوليبوس، بإرساء وحدة السلطة واستمراريتها. إنها أساس الحكم الإمبراطوري وركيزته النهائية. أما الأرستقراطية، فتتولى مهمة تحديد العدالة والقياس والفضيلة، وتُمَفْصِل شباكها عبر المجال الاجتماعي من أوله إلى آخره. إنها تشرف على إعادة إنتاج الحكم الإمبراطوري وتداوله. وتتولى الديمقراطية، أخيراً، مهمة تنظيم الجمهور، وفق المخطط التمثيلي، بما يوفِّر إمكانية إخضاع الشعب لحكم النظام، وتقييده بما يلبي حاجات الشعب. تقوم الديمقراطية بضمان الانضباط وإعادة التوزيع. **والإمبراطورية**، التي نجد أنفسنا اليوم في مواجهتها، متشكلة، أيضاً، بالطريقة ذاتها ـ بعد إجراء جميع التغييرات الضرورية ـ بفعل موازنة وظيفية بين هذه الصيغ الثلاث للسلطة: بين وحدة السلطة الملكية واحتكارها العالمي للقوة من جهة، وأشكال التمفصل عبر الشركات العابرة للحدود القومية والدول القومية

(1) See Polybius, The Rise of the Roman Empire, trans. Ian Scott - Kilvert (Harmondsworth: Penguin, 1979), Book VI, pp. 302 - 352.

من جهة ثانية، والهيئة أو اللجنة (comitia) التمثيلية ـ الديمقراطية المتجسدة، مرة أخرى، على شكل دول قومية، جنباً إلى جنب، مع الأنواع المختلفة للمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الإعلامية، وغيرها من الكيانات «الشعبية»، من جهة ثالثة. يستطيع المرء أن يقول: إن التأسيس **الإمبراطوري** القادم يقوم على الجمع بين التصنيفات التقليدية الجيدة الثلاثة للحكم في علاقة متناسبة شكلياً مع نموذج يوليبوس، وإن بقيت مضامينه شديدة الاختلاف، بكل تأكيد، عن القوى الاجتماعية والسياسية التي كانت في الإمبراطورية الرومانية.

نستطيع التعرف على مدى قُرْبنا من النموذج البوليبوسي للسلطة الإمبراطورية، وبُعْدنا عنه، عن طريق وضع أنفسنا في تسلسل تفسيرات بوليبوس في تاريخ الفكر السياسي الأوروبي. ينحدر إلينا خط التفسير الرئيسي عبر ماكيافيلي، والنهضة الإيطالية؛ لقد أحيا التراث الماكيافيلي في جدالات سبقت الثورة الإنجليزية وأعقبتها، ثم اهتدى إلى أسمى آيات تطبيقه، أخيراً، في فكر الآباء المؤسسين وفي صياغة مسودَّة دستور الولايات المتحدة[1]. أما التحول المفتاحي الذي كان سيتم على طريق هذا التراث التفسيري، فقد تمثل بتحول نموذج بوليبوس **الثلاثي** التقليدي الكلاسيكي إلى نموذج **ثلاثي الوظائف** للبنيان الدستوري. وفي مجتمع قبل برجوازي ما زال غارقاً في العصر الوسيط، مثل مجتمع فلورنسا أيام ماكيافيلي، أو حتى مجتمع إنكلترا ما قبل الثورة، تم تصور التركيبة البوليبوسية صَرْحاً يجمع بين ثلاثة كيانات طبقية متمايزة، حيث انتمت الوحدة والقوة إلى الملكية، والأرض والجيش إلى الأرستقراطية، والمدنية والمال إلى البورجوازية. إذا كانت الدولة ستؤدي وظيفتها بشكل صحيح، فلا بد من حل أي خلاف أو نزاع ممكن بين هذه الكيانات الثلاثة لمصلحة الكل. غير أن هذه التركيبة، ما لبثت، في العلم السياسي الحديث، من مونتسكيو إلى

(1) See G.A. Pocock, The Machiavellian Moment: Florentine Political Thought and the Atlantic Republican Tradition (Princenton: Princeton University Press, 1975).

الفدراليين (الاتحاديين)، أن تحولت إلى نموذج ناظم **لا لكيانات بل لوظائف**[1]. باتت الجماعات والطبقات الاجتماعية نفسها تُعْتَبَرُ مجسِّدة للوظائف التنفيذية والقضائية والتمثيلية. جرى تجريد هذه الوظائف من الذوات أو الطبقات الاجتماعية الجماعية التي كانت تمثلها، وتقديمها بوصفها عناصر حقوقية خالصة. وتم بعد ذلك تنظيم الوظائف الثلاث في توازن، كان من حيث الشكل، شبيهاً تماماً بالتوازن الذي سبق له، فيما مضى، أن دعم الحل فيما بين الطبقات. لقد كان توازناً لضوابط وقيود، لأوزان وأوزان مضادة، دائباً، باستمرار، على تحقيق النجاح في إعادة إنتاج وحدة الدولة وأجزائها المتماسكة[2].

من نواح معينة، يبدو لنا النموذج البوليبوسي القديم، الأصلي، لتأسيس **الإمبراطورية**، أقرب إلى واقعنا من تصوير التراث الليبرالي الحديث له. فنحن اليوم في مرحلة أصلية لنشوء السلطة وتراكمها، تتجلى فيها الوظائف بالدرجة الأولى، من زاوية علاقات القوة وماديتها بدلاً من رؤيتها عبر منظور توازن ممكن وإضفاء الصفة الرسمية على الترتيب النهائي الإجمالي. في هذه المرحلة من تأسيس **الإمبراطورية**، لا تكون المطالب التي يتم التعبير عنها بالتطور الحديث للنزعة الدستورية (مثل تقسيم السلطات والمشروعية الشكلية ـ الرسمية للإجراءات) متمتعة بأعلى مستويات الأولوية (انظر الجزء الأول ـ الفصل الأول).

---

(1) On the transformation from a model of bodies to a functional model in the U.S. Constitution, see Antonio Negri, Il potere constituente: saggio sulle alternative del moderno (Milan: Sugarco, 1992), chap. 4, pp. 165 - 222.

(2) It is interesting to note here that, at least since the constitutionalism of the Weimar Republic, the continental European tradition of constitutional trought has also adopted these principles, which were persumed to belong only to the Anglo - Saxon world. The fundamental texts for the German tradition in this regard are Max Weber, Parlament und Regierung im neugeodneten Deutschland (Munich: Duncker & Humblot, 1918); Hugo Preuss, Staat, Recht und Freiheit (Tübingen: Mohr, 1926); and Hermann Heller, Die Souveranität (Berlin: W. de Gruyter, 1927).

يستطيع المرء حتى أن يقول: إن تجربتنا في تأسيس (تشكيل) **الإمبراطورية** ليست في الحقيقة، إلاّ تطور وتعايش الأشكال «السيئة» للحكم، بدلاً من أشكاله «الجيدة»، كما يزعم التراث. من النظرة الأولى، تبدو جميع عناصر الدستور المختلط كما كانت منعكسة عبر عدسة مشوّهة. فالملكية، بدلاً من أن تكون ركيزة مشروعية وحدة السلطة، وحالتها المتسامية، يجري تقديمها كقوة بوليسية عالمية، وبالتالي، كشكل من أشكال الطغيان والاستبداد. وتبدو الأرستقراطية العابرة للحدود القومية أكثر ميلاً للمضاربة المالية منها لفضيلة المبادرة، مما يجعلها تبدو طغمة طفيلية. أما القوى الديمقراطية التي يتعين عليها، في هذا الإطار، أن تشكل عنصراً فعالاً ومنفتحاً للآلة الإمبراطورية فتبدو، أخيراً، أشبه بقوى نقابية، مثل باقة من الخُرافات والأصوليات، سرعان ما تفضح روحاً محافظة إن لم تكن مغرقة في الرجعية[1]. يجري تقديم هذه الدائرة المحدودة بين «الديمقراطية» الإمبراطورية، في الدول المنفردة من جهة، وعلى المستوى الدولي من جهة ثانية، على أنها **شعب** (خصوصية منظمة تدافع عن امتيازات وملكيات مقررة) بدلاً من تقديمها على أنها جمهور (عمومية الممارسات الحرة والمنتجة).

الدستور (التأسيس) الهجين

ومع ذلك فإن **الإمبراطورية** المنبثقة اليوم، ليست، في الحقيقة، عودة إلى نموذج بوليبوس القديم، حتى بشكله السلبي «السيء». فالترتيب المعاصر يصبح مفهوماً بشكل أفضل من منطلقات ما بعد حداثية، أي بوصفه تطوراً

(1) Generally the analyses that come from the Left are the ones that insist most strongly that the genesis of Empire Activates the «bad» forms of government. See, for example, Étienne Balibar, La crainte des masses (Paris: Galilée, 1997), a book which in other regards is extremely open to the analysis of the new processes of the (mass) production of subjectivity.

يتجاوز النموذج الليبرالي الحديث لأي دستور، أو تأسيس مختلط. يجري تحويل إطار التشكيل الحقوقي، وآلية الضمانات الدستورية ومخطط التوازن، جميعاً، وفقاً لمحورين رئيسيين في عملية العبور من الساحة الحديثة إلى نظيرتها ما بعد الحديثة.

يطال المحور الأول للتحول، طبيعة الخلط في الدستور، ثمة انتقال من النموذج القديم والحديث القائم على نوع من **الخلط** بين كيانات أو وظائف منفصلة، إلى عملية تهجين للوظائف الحكومية في الوضع الراهن. فعمليات التصنيف الحقيقي، تصنيف العمل في خانة رأس المال، وإذابة المجتمع العالمي في بوتقة **الإمبراطورية**، تجبر شخصيات السلطة على تدمير القياس المكاني والبعد الذي كان يحدد علاقاتها، دامجاً إياها في أشكال مهجَّنة. ويفضي هذا التغيير أو التعديل للعلاقات المكانية، إلى تحويل ممارسة السلطة بالذات. فمَلَكية ما بعد الحداثة الإمبراطورية تنطوي، قبل كل شيء، على التحكم بوحدة السوق العالمية، بما يجعلها مدعوة، بالتالي، إلى ضمان دوران وتداول السلع والتكنولوجيات وقوة العمل، إلى ضمان البُعْد الجماعي للسوق عملياً. غير أن عمليات عَوْلَمة السلطة الملكية لا تستطيع أن تكتسب أي معنى، إلاّ إذا نظرنا إليها من منطلق سلسلة من عمليات التهجين التي تنجزها المَلَكية مع أشكال السلطة الأخرى. لا تكون الملكية الإمبراطورية مستقرة في مكان منفصل قابل للعزل ـ وبالتالي، لا توجد أيةُ روما لإمبراطوريتنا ما بعد الحداثية. فالكيان الملكي ذاته متعدد الأشكال ومنشور مكانياً. بل ويكون التهجين أكثر بروزاً فيما يخص تطور الوظيفة الأرستقراطية، وبخاصة تطوير مَفْصَلة الشبكات الإنتاجية والأسواق. تميل الوظائف الأرستقراطية، في الحقيقة، إلى الاندماج اندماجاً لا انفصام له بالوظائف المَلَكية. وفي حالة أرستقراطية ما بعد الحداثة، تكمن المشكلة ليس فقط، في خلق قناة رأسية بين المركز والأطراف لإنتاج البضائع وبيعها، بل وفي الاستمرار بربط طيف عريض من المنتجين والمستهلكين داخل الأسواق وبينها. ولا تلبث هذه العلاقة الكلية بين الإنتاج

والاستهلاك، أن تكتسب قَدْراً أكبر بما لا يقاس من الأهمية، حين يصبح إنتاج السلع ميالاً لأن يتحدد أولاً بالخدمات اللامادية المتجسدة في البنى المتشابكة. وهنا، فإن عملية التهجين تصبح عنصراً مركزياً ومحدِّداً من عناصر تشكيل دارات الإنتاج والتداول[1]. أما وظائف **الإمبراطورية** الديمقراطية فتتحدد، أخيراً، داخل عمليات التهجين المَلَكية والأرستقراطية هذه، نفسها، معدِّلة علاقاتها في نواح معينة، ومستحدثة علاقات قوة جديدة. ما سبق له أن بدا خليطاً، وقد كان في حقيقة الأمر تفاعلاً عضوياً بين وظائف بقيت منفصلة ومتمايزة، على المستويات الثلاثة كلها، يميل الآن إلى نوع من تهجين الوظائف نفسها. وبالتالي فإننا نستطيع أن نقدم محور التحول الأول هذا بوصفه عبوراً من **الدستور المختلط** إلى **الدستور الهجين**.

ثمة محوران لتحول دستوري، أو تأسيسي، يشي بإزاحة النظرية الدستورية من جهة، وبنوعية جديدة للدستور نفسه من جهة ثانية، يبرزه واقع أن القيادة، في الزمن الحالي، يجب أن تمارس إلى مدى متزايد باضطراد على الأبعاد الزمانية للمجتمع، وبالتالي، على بُعْد الكيان الذاتي. علينا أن نعاين أسلوب عمل اللحظة الملكية كتحكم عالمي موحَّد بتداول السلع من جهة، وكآلية لتنظيم العمل الاجتماعي الجماعي تقرر شروط إعادة إنتاجه من جهة أخرى[2]. أما

(1) For an analysis of these processes and a good discussion of the relevant bibliography, see Yann Moulier Boutang, «La revanche des externalités: globalisation des économies, externalités, mobilité, transformation de l'économie et de l'intervention publique», Futur antérieur, no. 39 - 40 (Fall 1997), pp. 85 - 115.

(2) يجب أن يكون واضحاً مما قلناه حتى الآن، أن على الشرط النظري الكامن وراء فرضياتنا أن ينطوي على تحليل، تمّت إعادة النظر فيه جذرياً، لعملية إعادة الإنتاج (التكاثر). بعبارة أخرى، لا يستطيع أي تصور نظري يعتبر إعادة الإنتاج مجرد جزء من تداول رأس المال (كما فعل الاقتصاد الكلاسيكي والنظرية الماركسية والنظريات الكلاسيكية الجديدة) أن يتعامل تعاملاً نقدياً مع شروط وضعنا الجديد، وبخاصة تلك المترتبة على جملة العلاقات السياسية ـ الاقتصادية السائدة في السوق =

اللحظة الأرستقراطية فلا بد لها من أن تفرض قيادتها الهرمية والتداول، لا من خلال الأدوات النقدية التقليدية فقط، بل وعبر أدوات وآليات التعاون بين الأطراف الاجتماعية نفسها، بقَدْر حتى أكبر. لا بد لعمليات التعاون الاجتماعي من أن تترسخ دستورياً بوصفها وظائف أرستقراطية. وعلى الرغم من أن الوظائف الملكية، ونظيرتها الأرستقراطية، تلمّح إلى البعدين: الذاتي والإنتاجي للدستور الهجين الجديد، فإن مفتاح هذه التحولات يبقى، أخيراً، كامناً في اللحظة الديمقراطية، ولا بد للبعد الزمني لهذه اللحظة الديمقراطية من أن يستند، آخر المطاف، إلى الجمهور. غير أن علينا ألاَّ ننسى، قط، أننا نتعامل مع الحَسْم الإمبراطوري المفرط للديمقراطية، حيث يكون الجمهور بأيدي أجهزة تحكّم مرنة وضابطة للإيقاع. تلك بالتحديد هي النقطة التي يجب التعرف فيها على القفزة النوعية الأكثر أهمية: من نموذج الانضباط إلى نموذج التحكم في الحكم[1]. تتم ممارسة الحكم بصورة مباشرة بالنسبة إلى حركات الذوات المنتجة والمتعاونة؛ تتشكل المؤسسات، وتتكرر إعادة تحديدها باستمرار، وفق إيقاع هذه الحركات؛ لا تعود طوبغرافيا السلطة ذات علاقة أولية بالروابط المكانية، بل تصبح، بالأحرى، منقوشة ومنحوتة على عمليات الإزاحة الزمانية للذوات. وهنا بالذات، نجد لا مكان السلطة الذي سبق لتحليلنا للسيادة أن كشف عنه مرة أخرى. واللامكان هو الموقع الذي تتم فيه ممارسة وظائف التحكم المهجَّنة **للإمبراطورية**.

في هذا اللامكان **الإمبراطوري**، في الفضاء الهجين الذي تقيمه العملية

= العالمية لحقبة ما بعد الحداثة. ليس وصفنا في الفصل الثاني من الجزء الأول للقوة الحيوية، إلاَّ بداية تحليل معدل ومنقح كهذا، لإعادة الإنتاج. ولتحديد بعض العناصر الأساسية ذات العلاقة بتوحيد العمل والعاطفة وقوة الحياة وإذابتها في بوتقة واحدة انظر: Antonio Negri «Value and Affect» and Michael Hardt, «Affective Labor» boundary 2, 26, no. 2 (Summer 1999).

(1) We are refering once again to the work of Michel Foucault and to Gilles Deleuze's interpretation of if. See our discusion in Section 1. 2.

الدستورية، ما زلنا نجد الحضور الدائم أو غير القابل للكَبْت لحركات ذاتية. صحيح أن إشكاليتنا تبقى أشبه بإشكالية دستور مختلط، غير أنها تكون الآن مشحونة بالحدة البالغة الناجمة عن عمليات الإزاحة والدَّوْزَنَة والتهجين، التي تنطوي عليها مسيرة العبور إلى ما بعد الحداثة. هنا بالذات يبدأ الانتقال، مما هو اجتماعي، إلى ما هو سياسي وحقوقي؛ هذا الانتقال الذي يتولى، على الدوام، تحديد العمليات التأسيسية، بأن يأخذ شكلاً؛ هنا بالذات تبدأ العلاقات التبادلية بين القوى الاجتماعية والسياسية التي تتطلب اعترافاً رسمياً في العملية التأسيسية (الدستورية) بالظهور؛ هنا بالذات تبادر مختلف الوظائف (الملكية والأرستقراطية والديمقراطية)، أخيراً، إلى رَوْز وقياس قوة الكيانات الذاتية التي تؤلِّفها، وتحاول التقاط شظايا وقطاعات عملياتها التأسيسية.

الصراع حول الدستور

ليس الهدف النهائي لتحليل العمليات الدستورية، وشخصيات **الإمبراطورية** هذا، إلاَّ التعرف على الساحة التي يمكن أن تشكل مسرحاً للصراع والبدائل. فالدستور نفسه، يبقى، في **الإمبراطورية**، كما كانت الحال، في الحقيقة، في الأنظمة الحديثة والقديمة، ميدان صراع، غير أن طبيعة ذلك الميدان، وذلك الصراع، ما عادت اليوم واضحة على الإطلاق. يمكن تصور الخطوط العامة لدستور اليوم الإمبراطوري على شكل شبكة اتصالات جُذْمورية شاملة، تكون العلاقات فيها منبثقة من، ومتجهة نحو، جميع النقاط والبؤر. ومثل هذه الشبكة تبدو، للمفارقة، منفتحة تماماً، ومنغلقة كلياً، في الوقت نفسه، على الصراع والتدخل. من جهة توفر الشبكة رسمياً إمكانية الحضور المتزامن لجميع الذوات الممكنة في شبكة العلاقات، غير أنها، هي نفسها، ليست، من الجهة الأخرى، إلاَّ تجسيداً حقيقياً وفعلياً لِلاَّمكان. سيتعين على الصراع حول الدستور أن يتم على هذه الساحة الضبابية المتقلبة.

ثمة ثلاثة متحولات مفتاحية سوف تحدد هذا الصراع؛ إنها متحولات

تنشط في المجال الفاصل بين العام والخاص، بين بداهة القيادة وتعرف الذات على نفسها، وبين إنتاج الذاتية بالسلطة والمقاومة الذاتية للذوات نفسها. ينطوي المتحول الأول على ضمان الشبكة وتحكّمها العام، بما يمكّن الشبكة (إيجابياً) من العمل الدائم، وبما يفضي (سلبياً) إلى شل قُدْرتها على العمل ضد أولئك الذين هم في السلطة[1]. أما المتحول الثاني فيخص أولئك الذين يوزعون الخدمات في الشبكة والادعاء بأن هذه الخدمات تُكافأ بصورة عادلة، بما يمكن الشبكة من إدامة النظام الاقتصادي الرأسمالي وإعادة إنتاجه، مع العمل في الوقت نفسه على إنتاج التقطيع الاجتماعي والسياسي المناسب لذلك[2]. ويجري تقديم المتحول الثالث، أخيراً، في إطار الشبكة نفسها وداخلها. وهو يعالج جملة الآليات التي تتولى مهمة إنتاج أوجه الاختلاف والتباين بين الكيانات الذاتية، والطرق التي تمكّن هذه الاختلافات والفروق من أداء أدوارها داخل النظام.

حَسْبَ هذه المتحولات الثلاثة، يتعين على كل كيان ذاتي أن يصبح ذاتاً خاضعة لحكم شبكات التحكم العامة (بالمعنى الحديث المبكر لمن يكون خاضعاً لسلطة سيادية)، ويجب في الوقت نفسه أن تبقى كلُّ ذاتٍ عُنْصُرَ إنتاج واستهلاك مستقلاً داخل الشبكات. هل هذا التمفصل الثنائي ممكن حقاً؟ هل يستطيع النظام أن يحافظ على الإخضاع السياسي للمنتج/المستهلك مع الإبقاء

(1) This first variable and the analysis of the functioning of the network in constitutional terms relates in certain respects to the various autopoietice theories of networks. See, for example, the work of Humberto Maturana and Francisco Varela. For an excellent analysis of systems theory in the context of postmodern theories, see Cary Wolfe, Critical Environments (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1998).

(2) The various advances in systems theories contribute also to our understanding of this second variable. Niklas Luhmann's work has been the most influential for the analysis of autopoietic systems in terms of legal and social philosophy.

في الوقت نفسه على كيانه الذاتي؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك. فالشرط الأساسي لوجود **الشبكة العامة الشاملة**، الذي يشكل الفرضية المركزية لهذا الإطار الدستوري، ليس، عملياً، إلاّ أن تكون **هجيناً**، إلاّ أن تكون الذات السياسية، لأغراضنا، عابرة وسلبية، في حين يبقى العنصر المنتج والمستهلك ماثلاً وفعالاً. وهذا يعني، بعيداً عن أن يكون تكراراً بسيطاً لتوازن تقليدي معين، أن صياغة الدستور المختلط الجديد، تفضي إلى اختلاف عميق للتوازن فيما بين الأطراف المعنية، وصولاً إلى إطلاق آلية اجتماعية جديدة تحرر الذات المنتجة والمستهلكة من (أو تشوش موقعها على الأقل داخل) آليات الإخضاع السياسي. ذلك هو المكان الأول المرشح، على ما يبدو، لأن يشكل ميدان الصراع، حيث ساحة إنتاج الكيان الذاتي وضبطه.

هل هذا هو الوضع الذي سينشأ حقاً عن التحول الرأسمالي لنمط الإنتاج، عن التطورات الثقافية الناجمة عما بعد الحداثة، وعن عمليات التأسيس السياسي **للإمبراطورية**؟ من المؤكد أننا لم نصبح بعد في وضع يمكّننا من التوصل إلى مثل هذا الاستنتاج. غير أننا نستطيع، مع ذلك، أن نرى أن استراتيجية المشاركة المُدَوْزَنَة والمضبوطة، التي دأبت الدساتير المختلطة الليبرالية والإمبراطورية على اتباعها باستمرار، باتت في هذا الوضع، تواجه صعوبات جديدة، وتعبيراً قوياً عن الاستقلال، من جانب كيانات ذاتية منتجة فردية وجماعية منخرطة في العملية. وفي ميدان إنتاج الكيان الذاتي وضبطه، وفي الفصل بين الذات السياسية والذات الاقتصادية، يبدو أننا نتعرف على ساحة معركة حقيقية مؤهَّلة لإعادة فتح جميع المناورات الدستورية، وسائر أشكال التوازن بين القوى - إنه وضع أزمة فعلية وحقيقية وربما وضع ثورة آخر المطاف.

المشهد الدستوري

ومهما يكن، فإن ميدان الصراع المكشوف الذي يبدو متجلياً عبر هذا التحليل، سرعان ما يختفي، حين نعاين الآليات التي توفر إمكانية التحكم من

الأعلى بجملة شبكات المشاركة المهجَّنة هذه[1]. فالمِلاط الذي يُبْقي بنيانَ الوظائف والكيانات المختلفة للدستور (التأسيس) الهجين ليس، بالفعل، إلاَّ ما أطلق عليه غاي ديبور اسم المشهد (المنظر)، ليس إلاَّ منظومة متماسكة ومبعثرة من الصور والأفكار تنتج وتنظم خطاباً ورأياً عامين[2]. ففي مجتمع المشهد، أو المنظر، لا يلبث ما كان يُتصوَّر، يوماً، أنه المجال العام، الميدان المفتوح للتبادل والمشاركة السياسيين، أن يتبخر ويتلاشى تماماً. يقوم المشهد بتدمير أي شكل جماعي لما هو اجتماعي ـ مضفياً الصفة الفردية على الأطراف الاجتماعية في سيَّاراتها المنفصلة وأمام شاشات أجهزة الفيديو المستقلة والمنعزلة ـ فارضاً في الوقت نفسه نَمَطاً اجتماعياً جماهيرياً جديداً، تماثُلاً جديداً على الصعيدين العملي والفكري. لا تلبث الأشكال التقليدية للصراع حول الدستور أن تصبح، على هذه الساحة المشهدية، غير قابلة للتصور.

ليس التصور الشائع الذي يقول: إن وسائل الإعلام (والتلفزيون بخاصة) قد دمَّرتْ السياسة زائفاً، إلاَّ بمقدار ما يبدو مستنداً إلى مفهوم مثالي عما كانت الأشكال الديمقراطية للخطاب، والتبادل والمشاركة السياسية تتألف منه، في الحقبة التي سبقت هذا العصر الإعلامي. فاختلاف استغلال وسائل الإعلام المعاصر للسياسة، ليس في الحقيقة اختلافاً في الطبيعة، بل هو اختلاف في الدرجة. بعبارة أخرى، كان، ثمة، آليات عديدة في الماضي لصياغة الرأي العام، وتشكيل تصور العامة للمجتمع، غير أن وسائل الإعلام المعاصرة توفر

(1) Jameson offers an excellent critique of «the conception of mass culture as sheer manipulation». He argues that although mass culture is «managed», it nonetheless contains utopian possibilities. See Fredric Jameson, «Reification and Utopia in Mass Culture», in Signatures of the Visible (New York: Routledge, 1992), pp. 9 - 34.

(2) See Guy Debord, Society of the Spectacle, trans. Donald Nicholson - Smith (New York: Zone Books, 1994); and Comments on the Society of the Spectacle (London: Verso, 1990).

أدوات أقوى بما لا يقاس لإنجاز مثل هذه المهام. ففي مجتمع المشهد، أو الصورة، لا يكون موجوداً إلاَّ ما يكون ظاهراً كما يقول ديبور، وقد باتت وسائل الإعلام الرئيسية موشكة على احتكار ما يظهر أمام أنظار السكان عموماً. وقانون المشهد أو الصورة هذا، هو السيد في عالم السياسة الانتخابية القائمة على وسائل الإعلام؛ إنه فَنُّ استغلال، ربما تطور أولاً في الولايات المتحدة، ولكنه بات الآن منتشراً في جميع أنحاء العالم. يكاد خطاب المواسم الانتخابية أن يكون متركزاً حصرياً، تقريباً، على كيفية ظهور المرشحين، وعلى توقيت عرض الصورة وتداولها. تقوم الشبكات الإعلامية الرئيسية بإدارة نوع من مشهد المرتبة الثانية الذي ينعكس على (ويشكل جزئياً دون شك) المشهد المسجل من قبل المرشحين وأحزابهم السياسية. حتى الدعوات القديمة المطالبة بالتخفيف من التركيز على الصورة، ومضاعفة الاهتمام بالقضايا والمضمون في الحملات السياسية التي سمعنا بها، منذ وقت غير بعيد، تبدو اليوم دعوات بالغة السذاجة ونداءات لا أمل فيها. وبالمثل، فإن الآراء الزاعمة أن السَّاسَة يتصرفون كنجوم وأن الحملات السياسية تعمل بمنطق الإعلان والدعاية ـ وهي افتراضات بدت متطرفة وفضائحية قبل ثلاثين عاماً ـ باتت اليوم مسلمات بديهية. ليس الخطاب السياسي إلاَّ صَرْخة ترويج مُدَوْزَنَة، وما المشاركة السياسية إلاَّ عملية انتقاء واختيار بين سلسلة من الصور المعروضة للاستهلاك.

حين نقول: إن المشهد ينطوي على **قيام وسائل الإعلام باستغلال** الرأي العام والفعل السياسي، لا نريد أن نوحي بأن هناك رجلاً صغيراً خلف الستار، ساحراً عظيماً من أوز، يتحكم بكل ما يُرىٰ، وما يتم التفكير به، وما يجري فعله. ليس ثمة أي مركز تحكم يملي المشهد أو الصورة. غير أن الصورة أو المشهد تعمل وتتحرك، عموماً، **كما لو** كان هناك مثل هذه النقطة المركزية للتحكم. تبقى الصورة أو المشهد، كما يقول ديبور، مبعثرة ومتماسكة في وقت واحد. وبالتالي، فإن النظريات التآمرية التي تقول بوجود مؤامرات

حكومية وغير حكومية أو فوق حكومية لتحقيق التحكم العالمي، هذه النظريات التي تكاثرت بالتأكيد في العقود الأخيرة، يجب اعتبارها صحيحة من جهة، وزائفة من جهة ثانية، في الوقت نفسه. ليست نظريات التآمر في سياق الأفلام المعاصرة، كما يبين فريدريك جيمسون بصورة مدهشة، إلاّ آلية فجة، ولكنها فعالة لمقاربة نمط عمل الكيان الكلي[1]. يعمل مشهد السياسة **كما لو** أن وسائل الإعلام والجيش والحكومة والشركات العابرة للحدود القومية والمؤسسات المالية العالمية، وما إلى ذلك، موجهة، جميعاً، بوعي وقصد وبصورة مكشوفة، من قبل قوة واحدة حتى وإن لم تكن كذلك في الحقيقة.

يمارس مجتمع المشهد أو الصورة حُكْمَه باستخدام سلاح قديم قِدَم الزمن. وقد أقر هوبز منذ زمن بعيد أن «الشعور الذي لا بد من استثارته» في سبيل فرض السيطرة الفعالة «هو الخوف»[2]. فالخوف، برأي هوبز، هو الذي يقيد النظام الاجتماعي ويضمنه، ويبقى الخوف إلى يومنا هذا آلية التحكُّم الرئيسية التي تخترق المجتمع والمشهد أو الصورة[3]. وعلى الرغم من أن المشهد يبدو مؤدياً دورَه عبر الرغبة والمُتْعة (الرغبة في امتلاك السلع ومتعة الاستهلاك)، فإنه لا يفعل، في الحقيقة، إلاّ من خلال استثارة الخوف ـ أو يقوم المشهد، بالأحرى، بخلق أشكال من الرغبة والمُتْعَة تكون وثيقة الارتباط والتزاوج مع الخوف. كانت عملية استثارة الخوف تُعْرَف باسم **الخرافة** Superstition في الأدبيات العامة للفلسفة الأوروبية الحديثة. وبالفعل فإن

---

(1) Fredric Jameson, «Totality as Conspiracy», in The Geopolitial Aesthetic: Cinema and Space in the World System (Bloomington: Indiana University Press, 1992), pp. 9 - 84.

(2) Thomas Hobbes, Leviathan, ed. C.B. Macpherson (London: Penguin, 1968), p. 200.

(3) See Brian Massumi, ed., The Politics of Everday Fear (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1993).

سياسة الخوف كانت تنتشر، على الدوام، عبر نوع من الخرافة. وما شهد تغييراً هو أشكالُ الخرافات وآلياتها التي تَزْرع الخوف.

من المؤكد أن مشهد الخوف الذي يجمع بين دستور ما بعد الحداثة الهجين، واستغلال وسائل الإعلام للجمهور والسياسة، يسحب البساط من تحت أقدام الصراع حول الدستور الإمبراطوري. يبدو كما لو لم يبق أي مكان يمكن الوقوف فوقه، لم يبق أي وزن لأية مقاومة ممكنة، لم يبق سوى آلة سلطة شديدة العناد. من المهم أن نعترف بقوة المشهد، وباستحالة أشكال النضال التقليدية، غير أن هذه ليست نهاية القصة. ففيما تتعرض مواقع قديمة، وأشكال نضال سابقة، للتراجع والتدهور، ثمة مواقع وأشكال جديدة، أكثر قوة، تظهر إلى الوجود. ليس مشهد النظام الإمبراطوري عالماً مصفَّحاً بالفولاذ، بل هو مشهد يفتح أبواب الإمكانية الحقيقية لقلب ذلك النظام، ويوفر طاقات جديدة لصالح الثورة.

obeikandl.com

6.3

السيادة الرأسمالية، أو إدارة التحكم بالمجتمع العالمي

طالما بقي المجتمع مستنداً إلى أساس المال فسوف لن نمتلك منه ما يكفي.

منشور، إضراب باريس، كانون الأول 1995

إنه إلغاء نمط الإنتاج الرأسمالي داخل نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه، وبالتالي فهو تناقض يلغي الذات، يقدم نفسه ظاهرياً كنقطة انتقال مجردة إلى شكل إنتاج جديد.

كارل ماركس

محتمل، بقوة، أن يبدو اجتماع رأس المال والسيادة اجتماعاً لزوجين متناقضين. فالسيادة الحديثة تعتمد أساساً على **تسامي** صاحب السيادة (الحاكم) ـ سواء أكان أميراً أم الدولة أم الأمة أم حتى الشعوب ـ على الساحة الاجتماعية. لقد قام هوبز بترسيخ الصورة المجازية المكانية للسيادة بالنسبة إلى مجمل الفكر السياسي الحديث في ليڤياثيان المتكامل الذي يعلو فوق المجتمع والجمهور ويُخضِعُهُما لهيمنته. يبقى العاهلُ السلطةَ الفائضة القادرة على حل أزمة الحداثة أو إرجائها. أضف إلى ذلك أن السيادة الحديثة تؤدي عملها، كما رأينا بالتفصيل، عبر إيجاد الحدود الثابتة بين الأقاليم والكتل السكانية والوظائف الاجتماعية، وما إليها، والحفاظ على هذه الحدود. وبالتالي فإن السيادة تكون

أيضاً، تشفيراً إضافياً، مبالغةً في تدوين وتَشْفير جملة التدفقات والوظائف الاجتماعية: وبعبارة أخرى، فإن السيادة تعمل عن طريق تثليم الحقل الاجتماعي.

أما رأس المال فيعمل، بالمقابل، على مستوى **التسامي**، عبر محطات تقوية، وشبكات محْكَمة لعلاقات السيطرة والتحكم، دون الاعتماد على أي مركز متسام للسلطة. يميل رأس المال، تاريخياً، إلى تدمير الحدود الاجتماعية التقليدية، متوسعاً عبر الأقاليم، ودائباً، باستمرار، على احتضان كتل سكانية جديدة وإدخالها في حظيرة عملياتها. وحسب قاموس ديلوز وغواتاري، فإن رأس المال يمارس عمله عبر تفكيك معمم للتدفقات، ومن خلال عملية إلغاء حدود إقليمية هائلة، وعن طريق ربط مجموعة هذه التدفقات المسيَّبة والمفككة[1]. نستطيع فهم عمل رأس المال بوصفه إلغاءً للحدود الإقليمية، وكامناً في جوانب رئيسية ثلاثة، قام ماركس نفسه بتحليلها. يقوم رأس المال، في أثناء عمليات التراكم الأولى، **أولاً**، بفصل الكتل السكانية عن أقاليم مشفَّرة تخصيصاً وتطلق حركتها. يقوم بإخلاء المزارع والإقطاعات الزراعية وإنشاء البروليتاريا «الحرة». تتعرض الثقافات التقليدية والمنظمات الاجتماعية للتدمير عبر مسيرة رأس المال الزاحفة التي لا تعرف معنى التعب، والتي تخترق العالم من أوله إلى آخره، لخلق شَبَكات وأقنية، تخدم نظاماً ثقافياً واقتصادياً وحيداً على صعيد الإنتاج والتداول. يبادر رأس المال، **ثانياً**، إلى جمع جميع أشكال القيمة في مستوى مشترك واحد ويربط بينها عن طريق المال الذي هو معادِلُها العام. يميل رأس المال إلى اختزال جميع الأشكال الراسخة، سابقاً، من المواقع والمناصب والمراتب والامتيازات إلى مستوى الجوهر النقدي، أي إلى معيار اقتصادي كمي، وقابل للقياس. لا تكون القوانين التي يعمل رأس المال بموجبها، **ثالثاً**، قوانين منفصلة وثابتة وفوقية

(1) Gilles Deleuze and Félix Guattari, Anti - Oedipus, trans. Robert Hurley, Mark Lane, and Helen Lane (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1983), p. 224.

دائبة على توجيه تحركات رأس المال من الأعلى، بل هي قوانين متحولة تاريخياً، كامنة في عمق آلية عمل رأس المال بالذات: هي قوانينُ معدلِ الربح ومدى الاستغلال ووتيرة تحقيق القيمة الزائدة، وإلخ.

وهكذا، فإن رأس المال لا يطالب بأية سلطة متسامية، بل بآلية تحكُّم موجودة على مستوى التسامي. ومع التطور الاجتماعي لرأس المال، تتعرض آليات السيادة الحديثة ـ عمليات التشفير، والمبالغة في التشفير، وإعادة التشفير التي فرضت نظاماً متسامياً على ساحة اجتماعية محدودة ومقطَّعة ـ للاستبدال التدريجي بمقولة **بديهية**: أي بجملة من المعادلات والعلاقات التي تحدد المتحولات والمعاملات الرياضية، وتجمعها مباشرة وبالتساوي، عبر ساحات مختلفة، دون العودة إلى تعريفات أو شروط سابقة محددة[1]. لعل الميزة الأولى لمثل هذه البداهة هي أن العلاقات سابقة لشروطها. وبعبارة أخرى، فإن المسلّمات، في أية منظومة بديهية، «لا تكون فرضيات تحتمل الصواب والخطأ، لأنها تتضمن متحولات غير محددة نسبياً. ويتعذر على هذه المسلمات أن تصبح فرضيات، صائبة أو خاطئة، وفقاً للثوابت المختارة، ما لم نبادر إلى إعطاء هذه المتحولات قيماً خاصة، ما لم نَقُمْ باستبدالها بحدود ثابتة، بعبارة أخرى»[2]. لا يعمل رأس المال إلاّ عبر مثل هذه البديهة القائمة على الوظائف الافتراضية. لا يلبث معادل المال العام أن يجمع سائر العناصر في علاقات قابلة للقياس الكمي والتقويم، ثم تأتي القوانين الكامنة، أو معادلات رأس المال لتحسم أسلوب نشرها وعلاقتها وفقاً للثوابت الخاصة التي حلت محل المتحولات الواردة في المعادلات. تماماً كما تقوم أية بديهة بنسف

(1) On Deleuze and Guattari's conception of the axiomatic of capital, see Gilles Deleuze and Félix Guattari, A Thousand Plateaus, trans. Brian Massumi (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1987), pp. 452 - 473.

(2) Robert Blanché, Axiomatics, trans. G.B. Keene (New York: Free Press of Glencoe, 1962), pp. 30 - 31.

استقرار أية شروط وتعريفات سابقة لعلاقات الطرح المنطقية، يبادر رأس المال أيضاً، إلى تكنيس وإزالة الحواجز الثابتة الموروثة عن المجتمع ما قبل الرأسمالي حتى حدود الدول القومية تميل إلى الاختفاء وراء الأفق البعيد، مع قيام رأس المال بتحقيق ذاته في السوق العالمية. ينزع رأس المال نحو فضاء أَمْلَس متميِّز بأشكال غير مشفَّرة من التدفُّق، بالمرونة، بالدَوْزَنة المستمرة، بالميل التسووي[1].

وهكذا، فإن تسامي السيادة الحديثة يتضارب، إذن، مع كمون رأس المال. وقد ظل رأس المال، تاريخياً، معتمداً على السيادة وعلى دعم وتأييد بناها الهيكلية على صعيدي الحق والقوة، غير أن تلك البنى تبقى، باستمرار متناقضة، من حيث المبدأ، مع عمل رأس المال ومعرقِلة إياه، وصولاً آخر المطاف إلى الحيلولة دون تطوره. فمجمل تاريخ الحداثة الذي تعقبناه، إلى الآن، يمكن أن يُرىٰ بوصفه مسلسل تطور محاولات التفاوض حول هذا التناقض والتوسط لحله. لم تكن عملية التوسط عملية أخذ وعطاء متكافئة، بل حركة أحادية الاتجاه، بالأحرى، من موقع السيادة المتسامي باتجاه مستوى الكمون الخاص برأس المال. يقوم فوكو بتعقب هذه الحركة في تحليله لعملية العبور الحاصلة في نمط الحُكْم الأوروبي بين القرنين السابع عشر والثامن عشر من «السيادة» (شكل مطلق من السيادة متمركز في إرادة الأمير وشخصه) إلى «قابلية الإخضاع للسيطرة الحكومية» (شكل سيادي يُعَبَّر عنه عبر نمط حكم وإدارة قائم على اقتصاد لامركزي للسلع والسكان)[2]. وهذا الانتقال من شكل سيادي إلى

(1) ثمَّة، بالطبع، عنصر تسام وتقطيع واحد يكون جوهرياً بالنسبة إلى قيام رأس المال بأداء وظيفته المتمثلة بممارسة الاستغلال الطبقي. وهذا حد لا بد لرأس المال من أن يحافظ عليه في المجتمع كله، مهما بدا مرناً وغير ظاهر أحياناً. تبقى الانقسامات الطبقيّة ذات فعالية مركزية في التقطيعات الجديدة التي نعانيها في مراحل لاحقة من هذا الفصل.

(2) See Michel Foucault, «La gouvernementalité», in Dits et écrits (Paris: Gallimard, 1994), 3: 635 - 657; and Il faut defendre la société (Paris: Seuil / Gallimard, 1997).

آخر يتزامن تزامناً بالغ الأهمية مع التطور والتوسع المبكرين لرأس المال. وبالفعل فإن كلاً من صيغ السيادة الحديثة تدعم عمل رأس المال في فترة تاريخية محدَّدة، غير أن هذه الصيغ تضع في الوقت نفسه عقبات أمام تطور رأس المال لا بدَّ من تجاوزها آخر المطاف. لعل هذه العلاقة المتطورة والمتحركة، هي الإشكالية المركزية التي يتعيَّن على نظرية الدولة الرأسمالية أن تتصدَّى لها.

خلال إحدى الفترات التاريخية كان المجتمع المدني وسيطاً، بين القوى الكامنة لرأس المال، والسلطة المتسامية للسيادة الحديثة. لقد اعتمد هيغل عبارة «المجتمع المدني» التي اقتبسها من كتابات الاقتصاديين البريطانيين، وفهمه على أنه نوع من التوسط بين المساعي الأنانية لرهط من الأفراد الاقتصاديين والمصلحة الموحَّدة للدولة. يقوم المجتمع المدني بالتوسط بين **الكثرة** (الكامنة) و **الواحد** (المتسامي). فالمؤسسات التي تؤلف المجتمع المدني، شكَّلت قنوات عبور لتيارات القوى الاجتماعية والاقتصادية المتدفقة، رافعة إياها إلى وحدة متماسكة، ومتدفقة رجوعاً، مثل شبكة للري، وهي دائبة على نشر تحكم الوحدة عبر الحقل الاجتماعي الكموني كله. قامت هذه المؤسسات غير الرسمية، بعبارة أخرى، بتنظيم المجتمع الرأسمالي وإخضاعه لنظام الدولة، وعمل بالتالي على نشر حكم الدولة عبر المجتمع. ومن منطلقات إطارنا النظري، يمكننا أن نقول: إن المجتمع المدني كان ميدان تحوُّل سلطة الدولة الحديثة إلى حالة كمون (نزولاً إلى مجتمع رأسمالي) وميدان حركة معاكسة في الوقت نفسه لعملية تحوُّل المجتمع الرأسمالي إلى حالة تسامي (صعوداً إلى مرتبة الدولة).

غير أن المجتمع لم يعد، في أيامنا، يشكِّل نقطة توسط ملائمة بين رأس المال والسيادة. فالبُنىٰ والمؤسسات التي تؤلفه باتت اليوم متلاشية تدريجياً. سبق لنا في مكان آخر أن قلنا: إن من الممكن التقاط هذا التلاشي، بوضوح، على صعيد تدهور الجَدَل (الديالكتيك) بين الدولة الرأسمالية والعمل، أي على صعيد تدهور فاعلية النقابات والاتحادات العمالية وتلاشي أدوارها، على صعيد

انهيار أهمية المساومة الجماعية مع العمل، وعلى مستوى تضاؤل تمثيل العمل في الدستور[1]. من الممكن، أيضاً، أن نرى اضمحلال المجتمع المدني مُصاحِباً لعملية العبور من مجتمع الانضباط إلى مجتمع التحكم (انظر الجزء الثاني ـ الفصل السادس). فالمؤسسات الاجتماعية التي تؤلف المجتمع الانضباطي (المدرسة، العائلة، المستشفى، المصنع)، والتي تكون، بأكثريتها، نفس المؤسسات المفهومة على أنها المجتمع المدني، أو شديدة القرب منها، نجدها في أزمة في جميع الأماكن. ومع تعرُّض أسوار هذه المؤسسات للانهيار، تبادر أشكال منطق إضفاء الصفة الذاتية التي كانت تعمل، فيما مضى، في إطار فضاءاتها المحدود، إلى الانتشار الآن معممة عبر الساحة الاجتماعية. تنطوي عمليات انهيار المؤسسات من جهة، واضمحلال المجتمع المدني من جهة ثانية، وتدهور المجتمع الانضباطي من جهة ثالثة، على إزالة الأثلام والنتوءات عن صفحة فضاء المجتمع الحديث. وهنا بالذات تنشأ شَبَكات مجتمع التحكم[2].

من منظور المجتمع الانضباطي والمجتمع المدني، يشكِّل مجتمع التحكم خطوة على طريق مستوى التسامي. فالمؤسسات الانضباطية، وحدود فاعلية أشكال منطقها، مع قيامها بتثليم الفضاء الاجتماعي، تؤلف، جميعاً، شواهد على علاقة رأسية أو متسامية مع المستوى الاجتماعي. إلاَّ أن علينا أن نتحلَّى بالحذر لتحديد مكان تسامي المجتمع الانضباطي هذا بدقة. لقد ظلَّ فوكو يصر ـ وكان ذلك الجوهر المتألق لتحليله ـ على أن ممارسة الانضباط كونية مطلقة بالنسبة إلى الكيانات الذاتية الخاضعة لحكم هذا الانضباط. ليس الانضباط، بعبارة أخرى، صوتاً خارجياً يملي علينا ممارساتنا من الأعلى، متحكماً بنا،

(1) See Michael Hardt and Antonio Negri, Labor of Dionysus (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994), pp. 257 - 259.

(2) See Michael Hardt, «The Withering of Civil Society», Social Text, no. 45 (Winter 1995), 27 - 44.

كما يمكن لهوبز أن يقول، بل هو شيء شبيه، بالأحرى، بإلزام داخلي يتعذر تمييزه عن إرادتنا، يكون كامناً في كياننا الذاتي نفسه، ويستحيل فصله عنه. ومع ذلك فإن المؤسسات التي تشكِّل شرط الإمكانية، وتحدد فضائياً مناطق فاعلية ممارسة الانضباط، تبقى منفصلة بعض الشيء عن القوى الاجتماعية المنتجة والمنظمة. تبقى المؤسسات، عملياً، شاهداً على السيادة، أو، بالأحرى، نقطة توسط مع السيادة. فأسوار السجن توفر إمكانية ممارسة المنطق الاحتجازي من ناحية وتضع قيوداً على مثل هذه الممارسة من ناحية ثانية.

بقدر هائل من المهارة، ينجح فوكو في جسر هذه المسافة بين الأسوار المتسامية للمؤسسات، والممارسة الكمونية للانضباط، عبر نظرياته عن **الجهاز أو الإدارة** (dispositif) والرسم البياني، اللذين يمفصلان سلسلة من مستويات التجريد[1]. وبشيء من التبسيط نستطيع أن نقول: إن الجهاز (الذي يُترجم إلى آلية أو أداة أو نَشْر) هو الاستراتيجية العامة التي تقف وراء الممارسة الكامنة والفعلية للانضباط. فمنطق الاحتجاز، مثلاً، هو الجهاز الموحَّد الذي يراقب أو يقابل؛ وبالتالي، فهو مجرد ومميَّز عن ـ جملة ممارسات السجن. وعلى مستوى ثان من التجريد، يقوم **الرسم البياني** بتوفير إمكانية أشكال نشر الجهاز الانضباطي. فالهندسة المعمارية الاحتجازية الخاصة التي تُبْقي النزلاء مرئيين باستمرار، من جانب سلطة مركزية هي الرسم البياني، أو التصميم الافتراضي الذي يتحقق في مختلف الأجهزة الانضباطية. هذا وتقوم المؤسسات نفسها بترهين الرسم البياني في أشكال اجتماعية خاصة وملموسة أيضاً. لا يحكُم السجنُ (بأسواره وإداريه وسجانيه وقوانينه وإلخ.) نزلاءه بالطريقة التي يحكم بها عاملٌ معيَّن رعيتَه. إنه يخلق فضاء يجعل النزلاء، عبر استراتيجيات الأجهزة الاحتجازية، ومن خلال ممارسات فعلية، **يضبطون أنفسهم**. من الأكثر دقة أن

(1) For an excellent explanation of Foucault's conception of the diagram, see Gilles Deleuze, Foucaults, trans. Séan Hand (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1988), pp. 34 - 37.

يقال، إذن: إن الوضعية الانضباطية ليست سيادية بحد ذاتها، غير أن تجريدها عن، أو تساميها فوق، الميدان الاجتماعي لإنتاج الكيان الذاتي، يشكِّل العنصر المفتاحي، وممارسة السيادة في المجتمع الانضباطي. لقد أصبحت السيادة افتراضية (غير أنها ليست أقل واقعية لهذا السبب)، وجرى تحقيقها باستمرار وفي كل مكان عبر ممارسة الانضباط.

بات انهيار الجدران الفاصلة بين المؤسسات وتسوية الأثلام الاجتماعية اليوم، من أعراض تسطيح وتمهيد هذه الشواهد الرأسية باتجاه أفقية دارات التحكم. فالعبور إلى مجتمع التحكم لا يعني، بأي من الأشكال، انتهاء الانضباط. والممارسة الكامنة للانضباط ـ أي انضباط الذوات ذاتياً، الهمس المتواصل للمنطق الانضباطي داخل الكيانات الذاتية نفسها ـ تتسع بقدر أكبر من التعميم في مجتمع التحكم. ليس ما تغير، مع انهيار المؤسسات، سوى كون الأجهزة الانضباطية قد أصبحت أقل تحديداً وتقييداً مكانياً في الميدان الاجتماعي. نرى أن الانضباط الاحتجازي، والانضباط المدرسي، وانضباط المصنع، وإلخ.. تتداخل جميعاً في إنتاج هجين للذات. وبالتالي، فإن ما يحصل في عملية العبور إلى مجتمع التحكُّم هو أن عناصر تسامي المجتمع الانضباطي تتضاءل، في حين يتم تأكيد الجوانب الكامنة وتعميمها.

يستجيب الإنتاج الكامن للكيان الذاتي في مجتمع التحكُّم لمنطق رأس المال البديهي، ويوحي تشابههما بتناسب جديد، وأكثر اكتمالاً، بين السيادة ورأس المال. لقد ساهم إنتاج الذات في المجتمع المدني والمجتمع الانضباطي، في مرحلة معيَّنة، بتعزيز حُكْم رأس المال وتيسير توسُّعه. وما لبثت المؤسسات الاجتماعية الحديثة، أن أنتجت هويات اجتماعية كانت أكثر مرونة وحركية، من الكيانات الذاتية السابقة بما لا يقاس. فالذوات المنتَجة في المؤسسات الحديثة كانت أشبه بقِطَع آليات منمَّطة تمَّ إنتاجها في المصنع الجماهيري، مثل النزلاء والأمهات والعمال والطلاب وإلخ. كانت كل قطعة

(تبديلية) تؤدي دوراً محدَّداً في الآلة المجمَّعة، إلاَّ أنها كانت منمَّطة، منتَجة بالجملة، وبالتالي قابلة للاستبدال بأي قطعة من نمطها. غير أن ثبات هذه القطع المنمَّطة، هذه الهويات الخارجة من آلة المؤسسات، ما لبث، في لحظة معيَّنة، أن بات يشكِّل عائقاً أمام التقدم اللاحق باتجاه الحركية والمرونة. تنطوي عملية الانتقال نحو مجتمع التحكُّم، على إنتاج ذاتية لا تكون ثابتة الهوية، بل هجيناً ومتبدلة. فمع انهيار الأسوار المحدَّدة والعازلة لتأثيرات المؤسسات الحديثة بصورة تدريجية، تميل مؤسسات عديدة إلى إنتاج ذوات بصورة متزامنة وفقاً لخلائط وجُرعات مختلفة. من المؤكَّد أن كل فرد كان يتمتع بالعديد من الهويات في المجتمع الانضباطي، غير أن الهويات المتباينة كانت تتحدَّد، إلى درجة معيَّنة، بأماكن مختلفة، ومراحل متباينة من العمر، حيث كان المرء أماً أو أباً في البيت، عاملاً في المصنع، طالباً في المدرسة، نزيلاً في السجن، ومريضاً عقلياً في المصح. وهذه الأماكن بالتحديد، المواقع الخفية هذه بالذات، هي التي تميل، في مجتمع التحكم، إلى أن تفقد تعريفها وحدودها. فأي كيان ذاتي هجين من إنتاج مجتمع التحكم قد لا يحمل هوية نزيل هذا السجن أو ذاك أو هوية أحد المرضى العقليين أو هوية عامل أحد المصانع، غير أنه يمكن أن يبقى نتاج أشكال المنطق لدى جميع أولئك في وقت واحد. إنه عامل مصنع خارج المصنع، طالب خارج المدرسة، نزيل خارج السجن، مجنون خارج المصح ـ كل هذا في الوقت نفسه. لا ينتمي إلى أية هوية، وينتمي إليها، جميعاً، خارج المؤسسات، ولكنه خاضع حتى بقَدْرٍ أكثر من الكثافة لأشكال منطقها الانضباطي[1]. تماماً، كما السيادة الإمبراطورية، باتت كياناتُ مجتمع التحكم الذاتية قائمة على دساتير وأسس مختلطة.

---

(1) On the relation between identity and belonging and on the constitution of a «whatever» subjectivity, see Giorgio Agamben, The Coming Community, trans. Michael Hardt (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1993).

عالم أَمْلَس

لدى انتقال السيادة إلى مستوى الكمون، انهارت الحدود والحواجز في الإطار القومي، وعلى المستوى العالمي. فذبول المجتمع المدني، والأزمة العامة للمؤسسات الانضباطية، يتزامنان مع انحسار الدول القومية بوصفها حدوداً فاصلة وناظمة لانقسامات الحُكْم في العالم. أما نشوء مجتمع التحكم العالمي الذي يزيل نتوءات وأثلام الحدود القومية، فيسير، جنباً إلى جنب، مع تحقق السوق العالمية، والتصنيف الحقيقي للمجتمع العالمي في خانة رأس المال.

في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، ساهمت الإمبريالية في نجاة الإمبريالية وتوسعها (انظر الجزء الثالث ـ الفصل الأول). ففي فترة توسُّعه العالمي، أفاد رأس المال من تقسيم العالم بين الدول القومية المسيطرة، من بَسْط الإدارات الاستعمارية (الكولونيالية)، من فرض جملة الاستثناءات والرسوم التجارية، من خلق الاحتكارات والكارتيلات، وإيجاد المناطق المتمايزة لاستخراج المواد الخام والإنتاج الصناعي، وإلخ... لقد كانت الإمبريالية نظاماً مصمماً لخدمة حاجات رأس المال، وتعزيز مصالحه في مرحلة غزوه للعالم. ومع ذلك فإن الإمبريالية، وكما لاحظ معظم منتقديها (الشيوعيين والاشتراكيين **بل وحتى** الرأسماليين)، تناقضت، أيضاً، منذ لحظة ولادتها مع رأس المال. كانت دواء منطوياً هو نفسه على خَطَر موت المريض. وعلى الرغم من أن الإمبريالية وفَّرَتْ طُرُقاً وآليات تمكّن رأس المال من التوغل في أقاليم جديدة ومن نشر نمط الإنتاج الرأسمالي، فقد أدت أيضاً إلى خلق وتدعيم حدود جامدة بين الفضاءات العالمية المختلفة، وآراء ثابتة عن داخل وخارج تمخضت عملياً، عن عرقلة التدفق الحر لرأس المال والعمل والبضائع؛ مما أفضى، بالضرورة، إلى الحيلولة دون التحقق الكامل للسوق العالمية.

ليست الإمبريالية إلاَّ آلة تثليم، وفتح قنوات وتشفير وأقلمة عالمية لتدفقات رأس المال، معرقلة بعض هذه التدفقات ومبسِّرة بعضَها الآخر. غير أن السوق

العالمية تتطلب، على النقيض من ذلك، فضاءً أَمْلَس زاخراً بتدفقات غير مشفَّرة لا تعرف معنى الحدود. ومن شأن هذا التناقض، بين الإمبريالية الملأى بالأثلام والنتوءات من جهة، والفضاء الأَمْلَس الممهد للسوق الرأسمالية العالمية من الجهة المقابلة أن يمكننا من امتلاك وجهة نظر جديدة تتيح لنا فرصة إعادة معاينة نبوءة روزا لوكسمبورغ عن الانهيار الرأسمالي قائلة: «على الرغم من أن الإمبريالية هي الوسيلة التاريخية القادرة على إطالة عمر الرأسمالية، فإنها الوسيلة، المؤكدة أيضاً، القادرة على وضع حد سريع لهذه الرأسمالية»[1]. وبالفعل، فإن النظام الدولي، والفضاء المثلَّم للإمبريالية، ساهما، بالفعل، في دفع عجلة النظام الرأسمالي، غير أنهما ما لبثا أن أصبحا، مع الزمن، قيداً على التدفقات العابرة للحدود الإقليمية والفضاء الأملس للتطور الرأسمالي، وصولاً، في نهاية المطاف، إلى ضرورة التخلي عن هذا النظام، ووضعه جانباً. لقد أصابت روز لوكسمبورغ كبد الحقيقة حين قالت: **إن الإمبريالية مرشحة لقتل رأس المال إذا لم يتم التغلب عليها**. فالتحقق الكامل للسوق العالمية إن هو، بالضرورة، إلاَّ نهاية الإمبريالية.

من الواضح أن انهيار سلطة الدول الإقليمية، وانحلال النظام الدولي يجلبان معهما النهاية الحاسمة لفاعلية عبارة «العالم الثالث». يستطيع المرء أن يروي هذه الحكاية كقصة بسيطة جداً. فهذه العبارة، «العالم الثالث» كانت قد صيغت استكمالاً لتقسيم الحرب الباردة الثنائي بين الدول الرأسمالية المسيطرة والدول الاشتراكية الرئيسية، عبر تصور العالم الثالث قطاعاً خارج الصراع الرئيسي، فضاء أو هامشاً حراً يشكل ساحة تنافس بين العالمين الأولين. وبما أن الحرب الباردة باتت منتهية الآن، فإن منطق هذا الانقسام لم يعد نافذاً. هذا صحيح، ولكن الإقفال النهائي النظيف لهذه الرواية البسيطة، يُخْفق في تسليط الضوء على التاريخ الحقيقي للعبارة في استخداماتها وآثارها المهمة.

---

(1) Rosa Luxemburg, The Accumulation of Capital, trans. Agnes Schwarzchild (New York: Monthly Review Press, 1968), p. 446.

في وقت مبكر يعود، أَقَلُّهُ، إلى بداية عقد السبعينيات، راح كثيرون يقولون: إن العالم الثالث لم يكن موجوداً قط، بالمعنى الذي يجري بموجبه تقديم مجموعة متنوعة من الدول كما لو كانت وحدة متجانسة، مع الإخفاق في التنبه إلى، بل وحتى الإصرار على إنكار، جملة الفروق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الصارخة بين الباراغواي وباكستان، بين المغرب وموزمبيق. غير أن الاعتراف بهذه التعددية الحقيقية، لا يجوز له أن يعمينا عن حقيقة أن تصوراً موحداً ومتجانساً كهذا، كان ينطوي، بالفعل، على قَدْر معين من الصواب، من وجهة نظر رأس المال في مسيرة غَزْوِه للعالم. تقوم روزا لوكسمبورغ، مثلاً، بتبني وجهة نظر رأس المال حين تقسم العالم إلى الدائرة الرأسمالية من جهة والبيئة غير الرأسمالية من الجهة المقابلة. ومما لا شك فيه، أن أقاليم البيئة المختلفة متباينة جذرياً، ولكنها تبقى جميعاً، من وجهة نظر رأس المال، هي الخارج: الساحة المرشحة لتراكمه الموسَّع ولغزوه المستقبلي. وفي أثناء الحرب الباردة، حين كانت مناطق العالم الثاني مُغْلَقة فعلياً، كان العالم الثالث بنظر الدول الرأسمالية المسيطرة الفضاءَ المفتوحَ الباقي، ميدانَ الإمكانية. كان من الممكن، رسمياً، تصنيف جميع الأشكال الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة في خانة آلية الإنتاج الرأسمالي والأسواق الرأسمالية. ومن منظور هذا التصنيف المحتمل، فقد كان العالم الثالث واحداً حقاً، على الرغم من أوجه الاختلاف الحقيقية والجوهرية الفاصلة بين الأمم.

منطقي بالمثل أن يبادر سمير أمين وإيمانويل فالرشتاين وآخرون، إلى التمييز بين بلدان مركزية، وأخرى هامشية، وثالثة نصف هامشية داخل إطار الحَوْزَة الرأسمالية[1]. يتمايز المركز والهامش ونصف الهامش بأشكال اجتماعية وسياسية وبيروقراطية مختلفة، بعمليات إنتاجية متباينة، وبأشكال غير متماثلة

(1) لعل المؤلّف الكلاسيكي في هذا المجال هو كتاب **التراكم على الصعيد العالمي** Accumulation on a World Scale تأليف سمير أمين.

من التراكم. (ليس التقسيم النظري الأحدث بين الشمال والجنوب بارزَ الاختلاف على هذا الصعيد). ومثله مثل التصور القائم على وجود عالم أول وثانٍ وثالث، يقوم تقسيم الدائرة الرأسمالية إلى: مركز وهامش ونصف هامش على فرض التجانس وطَمْس الفروق الحقيقية بين الأمم والدول والثقافات، غير أنه يفعل هذا لصالح تسليط الضوء على النزوع الوحدوي لدى الأشكال السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تبرز في أثناء سيرورات التصنيف الرسمي الإمبريالية الطويلة. فمقولات العالم الثالث والجنوب والهامش أو الأطراف، تساعد، جميعاً، على تحقيق التجانس لتسليط الأضواء على العمليات الموحِّدة التي ينطوي عليها التطور الرأسمالي، ولكنها تنجح أيضاً، وهذا أهم، في الاهتداء **إلى الوحدة المحتملة لمعارضة دولية، إلى الترافد المحتمل بين سائر البلدان والقوى المعادية للرأسمالية**.

ما عادت الانقسامات الجغرافية بين الدول القومية، أو حتى بين المركز والأطراف، بين مجموعتي الدول القومية الشمالية والجنوبية كافية لإدراك التقسيمات والتوزيعات الحاصلة على الأصعدة الإنتاجية والتراكمية والاجتماعية. فعن طريق إشاعة اللامركزية، وتوطيد وحدة السوق العالمية، تعرضت الانقسامات والتدفقات الدولية على مستويي: العمل ورأس المال للتشظي والتكاثر، ممّا أدى إلى إلغاء إمكانية رسم الحدود الفاصلة بين أقاليم جغرافية كبرى تحت أسماء مركز وأطراف، شمال وجنوب. ففي أقاليم جغرافية معينة، مثل المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، تستطيع جميع مستويات الإنتاج أن تتعايش في وقت واحد جنباً إلى جنب، من أعلى مستويات التكنولوجيا والإنتاجية والتراكم إلى أدناها، مع آلية اجتماعية معقدة تحافظ على تمايزها وتفاعلها. وفي العواصم (المتروبولات) أيضاً، نجد أن العمل يخترق مجمل طيف الإنتاج الرأسمالي، من القمم العالية، إلى الأعماق السحيقة، حيث ورشات الاستغلال الشنيع للعمال في باريس ونيويورك تستطيع

أن تضاهي نظيرَتها في هونغ كونغ ومانيلا. لو كان العالمان الأول والثالث، المركز والأطراف، الشمال والجنوب منفصلين، في الحقيقة، في أي وقت من الأوقات، وفقاً لخطوط قومية، فإنهما اليوم مندمجان أَحدُهما بالآخر، دائبان على توزيع المظالم والحواجز على امتداد خطوط كثيرة وممزقة. لا يعني هذا أن الولايات المتحدة والبرازيل، أو بريطانيا والهند، أصبحتا اليوم إقليمين متماثلين على صعيد الإنتاج والتداول الرأسماليين، بل يعني أن ليس هناك، بين الطرفين، أوجه اختلاف من حيث الطبيعة، بل ثمة فقط فروقٌ في الدرجة. نرى أن الدول والمناطق المختلفة تشتمل على نسب متباينة مما كان يُعتقد بأنه عالم أول وثالث، مركز وأطراف، شمال وجنوب. فجغرافية التطور اللامتكافىء، وخطوط التقسيم والتسلسل الهرمي، لن تعود موجودة على امتداد الحدود القومية أو الدولية الثابتة، بل في تخوم تحت ـ وفوق ـ قومية سائبة ومائعة.

قد يعترض البعض، وهم على شيء من الحق، على قيام الأصوات المسيطرة في النظام العالمي، بإعلان مَوْت الدولة القومية حين برزت هذه «الدولة القومية» بوصفها سلاحاً بيد المضطهدين، سلاحاً لصالح معذَّبي الأرض وبؤسائها. فبعد انتصار حركات التحرر الوطنية، وبعد ظهور تحالفات دولية قادرة على زَعْزَعَة الاستقرار، ما لبثت أن نضجت عبر عقود في أعقاب مؤتمر باندونغ، هل ثمة أي سبيل أفضل من حرمان القومية والأممية العالم ثالثية من دعامتها المركزية والريادية، المتمثلة بالدولة القومية، من أجل تقويض نفوذ هذه القومية والأممية؟! بعبارة أخرى، وحسب وجهة النظر هذه التي تقدم رواية واحدة، على الأقل، قابلة للتصديق لهذا التاريخ المعقد، فإن الدولة ـ القومية، التي كانت ضمانة النظام الدولي وحجر الزاوية بالنسبة إلى الغزو والسيادة الإمبرياليين، ما لبثت أن أصبحت، بسبب صعود القوى المعادية للإمبريالية واصطفافها في صف واحد، العنصرَ الأشد خطراً وتهديداً للنظام الدولي. وبالتالي، فقد تم إجبار الإمبريالية، في أثناء انسحابها، على التخلي عن أفضل

الأسلحة الموجودة في ترسانتها الخاصة، وتدميره قبل أن يتمكن أحد من استخدامه ضدها.

ومع ذلك، فإننا نؤمن بأن من الخطأ الفادح والخطير أن يتم الاحتفاظ بأي حنين ماضوي (نوستالجي) إلى صلاحيات الدولة القومية وسلطاتها، أو بأية رغبة في إحياء أو إنعاش أية سياسة قائمة على تمجيد الأمة والقومية. فمثل هذه المساعي ليست، قبل كل شيء، إلاَّ جهوداً لا طائل وراءها، لأن اضمحلال الدولة القومية ليس النتيجة المترتبة ببساطة على أي موقف إيديولوجي يمكن قَلْبه رأساً على عقب بفعل إرادة سياسية معينة: نحن أمام عملية هيكلية وبنيوية غير قابلة للارتداد. لم تكن الأمة صياغة ثقافية فقط، شعوراً بالانتماء ليس إلاَّ، وتراثاً مشتركاً لا غير، بل بنية حقوقية ـ اقتصادية أيضاً، وربما في المقام الأول. من الممكن تعقُّب تدهور فاعلية هذه البنية، بوضوح، عبر متابعة مسار تطور سلسلة كاملة من الهيئات الحقوقية ـ الاقتصادية، مثل الغات GATT ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فعولمة الإنتاج والتداول، مدعومة بهذه الدعامة الحقوقية فوق القومية، لا تلبث أن تبطل فعالية الحقوقية القومية ـ الوطنية. ولعل ما هو أهم ثانياً، حتى في حال بقاء القومية سلاحاً ماضياً، هو أن الأمة تحمل في أحشائها سلسلة طويلة من البنى والإيديولوجيات القمعية (كما سبق لنا أن أكَّدنا في الجزء الثاني ـ الفصل الثاني)، وأية استراتيجية معتمدة عليها، يجب أن تقابل بالرفض على ذلك الأساس.

التقطيعات الجديدة

ومع ذلك، فإن عملية التسوية أو التمهيد العامة للفضاء الاجتماعي، جراء ذبول المجتمع المدني من جهة، وتداعي الحدود القومية من جهة ثانية، لا توحي بأن أشكال اللامساواة والتمزُّق الاجتماعية، قد تلاشت. لقد أصبحت،

على النقيض من ذلك، أكثر حِدَّةً في العديد من النواحي، ولكن تحت عباءة مختلفة. قد يكون من الأدق القول بأن عبارات المركز والأطراف، الشمال والجنوب، ما عادت تجدد أي نظام دولي، بل أصبح كل من المركز والأطراف، من الشمال والجنوب، أقرب إلى الآخر. تتميز **الإمبراطورية** بالقرب الشديد بين كتل سكانية متطرفة من حيث عدم المساواة فيما بينها، مما يخلق حالة من الخَطَر الاجتماعي الدائم، ويستدعي وجود أجهزة مجتمع التحكم القوية لضمان الفَصْل، وتأمين الإدارة الجديدة للفضاء الاجتماعي.

تقوم اتجاهات الهندسة المعمارية الحضرية في مدن العالم العملاقة، بإلقاء الضوء على أحد جوانب هذه التقطيعات. فحيثما تزايد الاستقطاب بين الغنى والفقر، وتناقصت المسافة بين الأغنياء والفقراء في المدن العالمية، مثل: لوس أنجلوس وساوباولو وسنغافورة، لا بد من اتخاذ تدابير متطورة للحفاظ على الفَصْل بين الطرفين. لعل لوس آنجلوس هي التي تحتل المرتبة الأولى في النزوع نحو ما يطلِق عليه مايك ديفيس اسم «هندسة العمارة المحصّنة»، حيث تشكل، لا البيوت الخاصة فقط، بل والمراكز التجارية والمباني الحكومية، دوائر مفتوحة وحرة داخلياً عن طريق إيجاد خارج مغلق يتعذر اختراقه[1]. لقد نجحت هذه النزعة في التخطيط الحَضَري وهندَسة العمارة، على الصعيد المادي الملموس، في ترسيخ ما أطلقْنا عليه من قَبْلُ اسم الخارج، أو تثبيت اضمحلال الفضاء العام الذي كان يُفْسِح في المجال لمختلف أشكال التفاعل الاجتماعي المنفتحة وغير المبرمجة.

غير أن التحليل المعماري، لا يستطيع أن يعطي ما هو أكثر من مدخل أولي إلى إشكالية أشكال الفَصْل والتقطيع الجديدة. فخطوط التقسيم الجديدة تحددها سياسة العمل بقَدْر أكبر من الوضوح. لقد تمخضت ثورة الكمبيوتر

(1) See Mike Davis, City of Quartz: Excavating the Future in Los Angeles (London: Verso, 1990), pp. 221 - 263.

والمعلوماتية التي جعلت ربط مجموعات مختلفة من قوة العمل بصورة آنية عبر العالم أمراً ممكناً، عن تنافس ضار وجامح بين العمال. جرى استخدام تكنولوجيات المعلومات لإضعاف المقاومات الهيكلية لقوة العمل، على صعيدي جمود بنى الأجور والفروق الثقافية والجغرافية. وبالتالي فقد أصبح رأس المال قادراً على فرض كل من المرونة الزمنية والحركية المكانية. ينبغي أن يكون واضحاً، أن عملية إضعاف مقاومات وأشكال ثبات قوة العمل هذه، ما لبثت أن أصبحت عملية سياسية كلياً، موجَّهة نحو شكل من الإدارة يقوم على تعظيم الربح الاقتصادي. ذلك هو المنعطف الذي تصبح فيه نظرية الفعل الإداري الإمبراطوري أداة مركزية.

يقوم تصميم السياسة الإمبراطورية للعمل، بالدرجة الأولى، على استهداف خفض سعر العمل. ويكون ذلك، عملياً، أشبه بعملية تراكم أولي، عملية إعادة بَلْتَرَة. لقد تعرض تنظيم يوم العمل، الذي كان حجر الزاوية الحقيقي في السياسات الاشتراكية خلال القرنين الماضيين، للقلب رأساً على عقب. غالباً ما أصبحت أيام العمل مؤلَّفة من اثنتي عشرة، أربع عشرة، ست عشرة ساعة، دون عُطل أسبوعية أو أعياد وإجازات؛ ثمة عمل للرجال والنساء والأطفال على حد سواء، كما لكل من المسنين والمعوقين. لدى **الإمبراطورية** عمل للجميع! كلما أصبح نظام الاستغلال أكثر تحرراً من القيود والضوابط، زاد العمل توافراً. تلك هي القاعدة التي تسند التقطيعات الجديدة للعمل. تتحدد هذه التقطعات (بلغة الاقتصاديين) بمستويات الإنتاجية المتباينة، غير أننا نستطيع تلخيص التغيير الحاصل بعبارة: «ثمة عمل أكثر وأجور أدنى» البسيطة. تعكف معايير الإنتاجية الجديدة على تفريق العمال وتقطيعهم، مثل مكنسة الرب، التي تخترق الجميع (إذا أفدنا من وصف هيغل لعملية فرض القانون البربري على يدي آتيلا الهوني بالدرجة الأولى). ثمة أماكن في العالم، ما زال الفقر فيها يسمح بإعادة إنتاج قوة العمل بتكلفة أدنى، وثمة أماكن في العواصم المركزية

(المتروبولات) حيث فروق قوة الاستهلاك تجبر الطبقة الدنيا على بيع نفسها بسعر أقل، أو للإذعان، في الحقيقة، لنظام أكثر قسوة ووحشية من الاستغلال الرأسمالي.

إلى هذا الحد أو ذاك، تحرص التدفقات المالية والنقدية على اتباع نفس الأنماط التي يسير وفقها التنظيم المرن لقوة العمل. فمن جهة، يدأب رأس المال المضارب والمالي على الذهاب إلى حيث يكون سعر قوة العمل هو الأدنى وحيث تكون قوة الإدارة الضامنة للاستغلال هي الأقوى. ومن الجهة الثانية، يتم تعريض البلدان التي لا تزال تحافظ على ثبات شروط العمل، وتعارض مرونته وحركيته الكاملتين للعقاب والعذاب، بل وحتى التدمير، أخيراً، عبر استخدام آليات نَقْدية عالمية معينة. تسارع سوق السندات إلى الانهيار، حين تنخفض معدلات البطالة، أو حين ترتفع نسبة العمال الذين ليسوا مرنين وقابلين للحركة بصورة مباشرة. يحصل الشيء نفسه حين لا تكون الخطط والسياسات الاجتماعية، في بلد معين، منسجمة تماماً مع التوجيهات الإمبراطورية القاضية باعتماد المرونة وحرية الحركة ـ أو حين يتم الإصرار على الاحتفاظ ببعض عناصر دولة الرفاه كدليل على استمرار الدولة القومية ومثابرتها، وهذا أفضل. تقوم السياسات النقدية بتطبيق أشكال التقطيع التي تمليها سياسات العمل.

يبقى الخوف من العنف والفقر والبطالة، في النهاية، القوةَ الأولى والمباشرة التي تُوجِد هذه التقطيعات الجديدة وتحافظ عليها. أما ما يكْمن وراء السياسات المختلفة لهذه التقطيعات الجديدة فليست إلاَّ سياسة اتصالات. ليس المضمون العميق للمعلومات التي تقدمها شركات الاتصالات العملاقة، كما قلنا من قبل، سوى الخوف. فالخوف الدائم والمقيم من الفقر والقلق، بشأن المستقبل، يشكلان المفتاحين المناسبين لخلق صراع بين صفوف الفقراء حول العمل، وللحفاظ على الصراع بين صفوف بروليتاريا الإمبراطورية. يظل الخوف الضمانة النهائية للتقطيعات الجديدة.

الإدارة الإمبراطورية

بعد أن رأينا كيف تم خفض الحواجز الاجتماعية التقليدية في تشكيل **الإمبراطورية**، وكيف جَرىٰ، في الوقت نفسه، خلق تقطيعات جديدة، علينا أيضاً أن نعاين الوسائل الإدارية التي تتجلى هذه التطورات المختلفة من خلالها. من السهل أن نرى أن هذه العمليات ملأى بالتناقضات. فحين يتم جعل السلطة كامنةً، وتتحول السيادة إلى قابلية حكم، لا بد لوظائف الحكم، ولأنظمة التحكم من أن تتطور في تسلسل متصل يفضي إلى إزالة الفروق وصولاً إلى مستوى مشترك. ولكن ما يحصل في هذه العملية هو العكس، إذ تتأكد أوجُهُ الاختلاف والفروق، بما يفضي إلى تمكين الاندماج الإمبراطوري من تحديد آليات جديدة لفصل وتقطيع شرائح السكان المختلفة. وهكذا، فإن مشكلة الإدارة الإمبراطورية تكمن في إدارة وتدبير عملية الاندماج والوحدة هذه، وفي تهدئة وتعبئة وقيادة جملة القوى الاجتماعية المنفصلة والمقطَّعة بالتالي.

غير أن المشكلة، في ظل هذه الشروط، تبقى بعيدة عن أن تكون مطروحة بصورة واضحة. فتقطيع الجمهور كان في الحقيقة، وما يزال، شرط الإدارة السياسية على امتداد التاريخ. أما الاختلاف اليوم فيكمن في حقيقة أنَّ الإدارة التي كانت في ظل أنظمة السيادة القومية الحديثة تعمل باتجاه إدماج **خطي** للنزاعات، ونحو إيجاد جهاز متماسك قادر على قمعها، أي، نحو التطبيع العقلاني للحياة الاجتماعية، فيما يخص هدف التوازن الإداري من جهة، وتطوير الإصلاحات الإدارية من جهة ثانية، باتت هذه الإدارة في الإطار الإمبراطوري **متشظية**، وهادفة إلى دمج النزاعات ليس عن طريق فرض أي جهاز اجتماعي متماسك، بل عبر التحكم بأوجه الاختلاف والفروق. لم يعد فهم الإدارة الإمبراطورية من منطلق التعريف الهيغلي للإدارة المرتكزة على توسطات المجتمع البرجوازي الذي يشكل المركز المكاني للحياة الاجتماعية،

ممكناً؛ غير أنه مستحيل، بالمثل، فهمها وفقاً لأي تعريف فيبري، أي لأي تعريف عقلاني قائم على توسط زماني مستمر، وعلى مبدأ مشروعية ناشىء.

لعل المبدأ الأول الذي يميز الإدارة الإمبراطورية، هو **أن إدارة الغايات السياسية تميل إلى أن تكون منفصلة عن إدارة الوسائل المكتبية (البيروقراطية)**. وهكذا، فإن النموذج الجديد ليس، فقط، مختلفاً عن نموذج الإدارة العامة القديم لدى الدولة الحديثة، الذي كان يسعى، باستمرار، إلى التنسيق بين منظومة الوسائل المكتبية (البيروقراطية) والغايات السياسية، بل ومتعارض معه. ففي النظام الإمبراطوري، يتم تقويم الأجهزة البيروقراطية (والوسائل الإدارية عموماً) لا حسب المنطق الخطي لمدى فائدتها في تحقيق أهداف معينة، بل وفقاً لأشكال المنطق الغائية التفاضلية والمتعددة. ليست مشكلة الإدارة مشكلة وَحْدة، بل هي مشكلة تعددية وظيفية غائية. ففي حين كانت لشمولية الأفعال الإدارية، ومساواتها بالغنى، الأهمية في إضفاء المشروعية على الدولة الحديثة وإدارتها، باتت فرادة الأفعال، وملاءمتها لغايات محددة، هما الأساس والجوهر في النظام الإمبراطوري.

غير أن هذا المبدأ الأول، لا يلبث أن يتمخض عما يبدو مفارقة. فبمقدار ما تتفرد الإدارة، وتكف، ببساطة، عن الاضطلاع بدوْر خدمة الأجهزة السياسية والتأملية الممركزة تحديداً، تكتسب قدراً متزايداً من الاستقلالية، وتنخرط بصورة أعمق في التعامل مع الفئات الاجتماعية المختلفة: فئات أرباب العمل والعمال، الجماعات العرقية والدينية، الجماعات الحقوقية والإجرامية وإلخ. **تميل الإدارة الإمبراطورية إلى أن تعمل كما لو كانت آلية نَشْر وتفريق**، بدلاً من أن تساهم في الاندماج الاجتماعي. ذلك هو المبدأ الثاني للإدارة الإمبراطورية. وهكذا، فإن الإدارة سوف تميل إلى اعتماد إجراءات محددة تمكّن النظام من الانخراط المباشر بالخصوصيات الاجتماعية المختلفة، كما ستكون أكثر فاعلية كلما أصبحت حيلتها مع عناصر الواقع الاجتماعي المختلفة أكثر مباشرة. ومن

هنا فإن الفعل الإداري يغدو ذاتي التمركز، وبالتالي، فعالاً فقط، بالنسبة إلى المشكلات المحددة التي يتوجب عليه حلُّها. يصبح التعرف على أي خط متصل للفعل الإداري عبر مجموعة محطات التقوية، والشبكات العائدة للنظام الإمبراطوري أكثر صعوبة بصورة مضطردة. يجري، باختصار، استبدال مبدأ الشمول الإداري القديم، القائم على المساواة بين الجميع، بتمييز الإجراءات وتخصيصها، وبمعاملة كل حالة بصورة مختلفة.

على الرغم من أن اعتماد إجراء متماسك وشامل مثل ذلك الذي كان يميز أنظمة السيادة الحديثة، بات اليوم صعباً، فإن هذا لا يعني أن الجهاز الإمبراطوري ليس موحداً. يتم اجتراح استقلال الفعل الإداري ووحدته، بطرق أخرى، عبر استخدام وسائل بعيدة عن كل من الاختزال العادي لدى النظم الحقوقية المتبعة في القارة الأوروبية، والشكلية الإجرائية الدارجة لدى النظم الأنجلو ـ ساكسونية يتم ذلك، بالأحرى، عن طريق الامتثال لأشكال المنطق الهيكلية الفاعلة في بناء **الإمبراطورية**، مثل منطق البوليس والجيش (أو قمع القوى المرشحة لأن تتمرد في إطار السلام الإمبراطوري)، ومنطق الاقتصاد (فرض السوق المحكومة، بدورها، بالنظام النقدي) ومنطق الإيديولوجيا والتواصل. لعل الطريقة الوحيدة التي تمكِّن الفِعْل الإداري من الفوز باستقلاله، وسلطته الشرعية في النظام الإمبراطوري، هي اتباع الخطوط المتمايزة لهذه الأنواع من المنطق. غير أن التخويل لا يكون مباشراً. فالإدارة لا تكون موجَّهة استراتيجياً نحو تحقيق أشكال المنطق الإمبراطورية التي لا تذعن لها، إلاَّ بمقدار ما تقوم بتفعيل الوسائل العسكرية والنقدية والتواصلية الكبرى التي تضفي السلطة على الإدارة نفسها. **لقد أصبح الفعل الإداري فعلاً لا استراتيجياً أساساً، وبالتالي فهو يكتسب الشرعية من خلال وسائل لا متجانسة، وغير مباشرة.** ذلك هو المبدأ الثالث للفعل الإداري في النظام الإمبراطوري.

ما إن نتعرف على هذه المبادىء «السلبية» الثلاثة للفعل الإداري

الإمبراطوري ـ طابعه الغائي، استقلاليته الإجرائية، وبعده عن التجانس ـ حتى يتعين علينا أن نتساءل عما يمكّنه من أداء وظيفته دون الدخول، باستمرار، في خصومات اجتماعية عنيفة. ما الميزة التي تمكّن هذا النظام المفكك والمهلهل، القائم على التحكم واللامساواة والتقطيع، من الحصول على ما يكفي من التأييد والمشروعية؟ يقودنا هذا إلى المبدأ الرابع المتمثل بالميزة «الإيجابية» للإدارة الإمبراطورية. فاللُّحْمَة الجامعة، والقيمة الأهم للإدارة الإمبريالية، تكْمنان في **فعاليتها المحلية**.

إذا أردنا أن نفهم كيف يستطيع هذا المبدأ الرابع أن يَدْعَم النظام الإداري ككل، علينا أن نعاين ذلك النوع من العلاقات الإدارية التي تشكلت بين المنظمات الإقليمية الإقطاعية، وبنى السلطة الملكية في أوروبا والشرق الأوسط، أو بين عصابات المافيا وأجهزة الدولة في الفترة الحديثة. ففي الحالين، كلتيهما، لم تكن الاستقلالية الإجرائية، والتطبيق المتمايز، والروابط الإقليمية مع قطاعات السكان المختلفة، مع الممارسة المحدَّدة والمحدودة للعنف المشروع، عموماً، متناقضة مع مبدأ اعتماد نظام متماسك وموحَّد. فوحدة هذه الأنظمة القائمة على توزيع السلطة الإدارية كان يتم الحفاظ عليها بالفعالية المحلية لسلسلة من أشكال استخدام النفوذ العسكري والمالي والإيديولوجي. ففي النظام القروسطي الأوروبي، كان التابع مطالباً بتقديم المسلَّحين والأموال حين يكون العاهل بحاجة إليهما (في حين كانت الإيديولوجيا وأشكال التواصل خاضعتين إلى حد كبير للكنيسة). أما في نظام عصابات المافيا، فإن الاستقلالية الإدارية للعائلة الموسعة، واستخدام العنف الشبيه بالعنف البوليسي في الساحة الاجتماعية كلها، شكّلا ضمانتي الامتثال لمبدأ النظام الرأسمالي الأول، وركيزتي الطبقة السياسية الحاكمة. كما في هذين المثالين القروسطي والمافْيَوي، لا تكون استقلالية الهيئات الإدارية المحلية متناقضة مع الإدارة الإمبراطورية ـ بل تكون، على النقيض من ذلك، عامل تدعيم وتوسيع لفاعلية هذه الإدارة الإمبراطورية على الصعيد العالمي.

تشكل الاستقلالية المحلية شرطاً أساسياً، بل الشرط الضروري، لنشوء النظام الإمبراطوري وتطوُّره. من غير الممكن في الحقيقة، في ظل حركية الكتل السكانية داخل الإمبراطورية، ادعاء اعتماد مبدأ الإدارة الشرعية إذا لم تكن استقلاليتها زاحفة، أيضاً، في طريق الترحال مع الكتل السكانية. ومن غير الممكن، بالمثل، تنظيم قطاعات الجمهور من خلال عمليات تجبرها على أن تكون أكثر حركية ومرونة في أشكال ثقافية هجينة، وفي غيتوات (أحياء معزولة) متعددة الألوان، إذا لم تكن هذه الإدارة مرنة، بالمثل، وقادرة على إجراء سلسلة محددة ومتصلة من المراجعات والتعديلات الإجرائية، ليس تأييد النظام الإمبراطوري شيئاً نازلاً من العناصر المتسامية للإدارة الخيرة، تلك العناصر التي تجددت في دول الحقوق الحديثة. يتشكل التأييد، بالأحرى، بفضل الفاعلية المحلية للنظام.

اكتفينا، هنا، برسم الخطوط الأكثر عمومية للإدارة الإمبراطورية. وأيُّ تحديد للإدارة الإمبراطورية يقصر تَرْكيزه على الفاعلية المحلية المستقلة للفعل الإداري لا يستطيع، بحد ذاته، أن يضمن النظام ضد الأخطار وأحداث الشغب والتمردات والعصيانات المحتملة لاحقاً، بل وحتى ضد الصراعات العادية بين قطاعات الإدارة المحلية. غير أن مثل هذا القول لا ينجح في تحويل النقاش إلى نقاش حول «الامتيازات الملكية» للحكم الإمبراطوري بعد إقرار المبدأ القائل بأن ضبط الصراع واللجوء إلى ممارسة العنف المشروع يجب حلهما من منطلق التنظيم الذاتي (للإنتاج والمال والمواصلات) وعن طريق قوى الأمن الداخلي التابعة **للإمبراطورية**. ذلك هو المنعطف الذي يتم فيه تحويل مسألة الإدارة إلى مسألة تحكُّم.

التحكُّم الإمبراطوري

في حين كانت الأنظمة الحديثة تميل إلى زيادة التوفيق بين الإدارة والتحكُّم، وصولاً إلى جعلهما متطابقين يتعذر معه تمييز الأولى عن الثاني، فإن

التحكُّم الإمبراطوري يبقى منفصلاً عن الإدارة. ففي الأنظمة الحديثة والإمبراطورية، على حد سواء، تبقى التنافضات الداخلية، جنباً إلى جنب، مع مخاطر الانحرافات الممكنة لأية إدارة لا مركزية، متطلبة ضمانة قيادة عليا. وأوائل منظري الأسس الحقوقية للدولة الحديثة يرون هذا التماساً أصلياً لسلطة عليا، غير أن نظرية التحكم الإمبراطورية ليست بحاجة إلى مثل هذه الخرافات عن جذورها. ليست نداءات الجمهور المتورط في حرب دائمة (كما يقول هوبز) ولا نداءات الطبقة التجارية الداعية إلى تأمين العقود (كما عند لوك وهيوم) هي التي تستدعي وجود سلطة عليا قادرة على جلب السلام. فالتحكم الإمبراطوري يكون، بالأحرى، نتيجة تفجر اجتماعي تمخض عن قَلْب جميع العلاقات القديمة، التي كانت تؤلف السيادة، رأساً على عقب.

لم يعد التحكُّم الإمبراطوري يمارَس عبر الأساليب الانضباطية الخاصة بالدولة الحديثة، بل عن طريق وسائل التحكُّم السياسية ـ الحيوية. يكون أساس هذه الأساليب وهدفها متمثلين بجمهور منتج لا يمكن تصنيفه وتطبيعه، غير أن من الضروري، مع ذلك، حُكْمُهُ، ولو في إطار استقلاليته الذاتية. لا يعود مفهوم الشعب قادراً على أداء وظيفة الذات المنظمة لنظام التحكُّم، وبالتالي فإن هوية الشعب يتم استبدالها بحركية الجمهور ومرونته وتمايزه الأبدي. يؤدي هذا التحوُّل إلى تعرية فكرة مشروعية السلطة الحديثة الدارجة التي توظفها السلطة في بناء ذات منفردة من الجمهور، قادرة، بدورها، على إضفاء المشروعية على السلطة نفسها، كما إلى تحطيم هذه الفكرة. مما عادت الحَذْلَقة الصوفية قادرة على الفعل.

يجري حكم الجمهور بوسائل نظام رأسمالية ما بعد الحداثة، وفي إطار العلاقات الاجتماعية للتصنيف الحقيقي. فحكم الجمهور لا يكون ممكناً ما لم يتم اعتماد منطلقات داخلية، على أصعدة الإنتاج أو التبادل والثقافة، في الإطار السياسي الحيوي لوجوده بالذات، بعبارة أخرى. غير أن هذا الوجود السياسي ـ

الحيوي للجمهور يمتلك، في ظل استقلالية إلغاء الحدود الإقليمية، الطاقة التي تمكِّنه من التحوُّل إلى كتلة مستقلة من الإنتاجية الذكية، إلى سلطة ديمقراطية مطلقة، حسب التعبير السبينوزي. ومن شأن تحقُّق ذلك أن يفضي إلى الإطاحة بالسيطرة الرأسمالية على الإنتاج والتبادل والتواصل. إن الحيلولة دون حدوث ذلك، هي المهمة الأولى والرئيسية للحكم الإمبراطوري. ومع ذلك فإن علينا أن نتذكَّر أن تأسيس الإمبراطورية يعتمد، في وجوده بالذات، على القوى التي تشكِّل هذا التهديد، قوى التعاون الإنتاجي المستقلة. إنها قوى لا بدَّ من التحكُّم بها، ولكن دون تدميرها.

لا تنطوي الضمانة التي توفرها الإمبراطورية لرأس المال المُعَوْلَم على أية إدارة جزئية وتفصيلية للكتل السكانية على الصعيدين: السياسي والإداري. فجهاز التحكُّم لا يصل إلى الفضاءات المحلية، وإلى سلاسل الحياة الزمنية الحاسمة حيث تضطلع الإدارة بأداء وظيفتها؛ إنه لا يتمكَّن من وضع اليد على خصوصيات نشاط تلك السلاسل. فما يسعى التحكُّم الإمبراطوري، جوهرياً، إلى توظيفه وحمايته، وما يضمنه لصالح التطور الرأسمالي، ليس إلاَّ التوازنات العامة للنظام العالمي.

يمارس التحكُّم الإمبراطوري عَمَلَه من خلال ثلاث وسائل عالمية ومطلقة هي: القنبلة، المال، والأثير. فترسانة الأسلحة الحرارية ـ النووية، المجمعة عملياً، عند قمة **الإمبراطورية**، تمثل الإمكانية المستمرة لتدمير الحياة نفسها. ليست هذه إلاَّ عملية عُنْف مطلقة، إلاَّ أفقاً ميتافيزيقياً جديداً، يحدث انقلاباً كاملاً في التصور الذي كان يتحدث عن احتكار الدولة السيادية للقوة المادية الشرعية. وفي زمن ما، من تاريخ الحداثة، كان يتم إضفاء الشرعية على هذا الاحتكار إما باعتباره نَزْعاً لأسلحة الدَّهْماء الإرهابية الفوضوية، أو جمعاً للسلاح من الكتلة غير المنظمة من الأفراد الميالين إلى ذبح بعضهم البعض، أو بوصفه الأداة الكفيلة بمقاومة العدو، أي التصدي لشعوب أخرى منظمة في دول. ووسيلتا إضفاء الشرعية هاتان اللتان كانتا، آخر المطاف، موجهتين نحو

ضمان بقاء السكان، لم تعودا اليوم فعَّالتين. فالاستيلاء على وسائل العنف الموجودة بين أيدي كتلة سكانية يُفْتَرَض أنها مدمِّرة لذاتها، يميل إلى أن يتحوَّل إلى عمليات إدارية وبوليسية مجرَّدة هادفة إلى الحفاظ على تقطيعات الأقاليم الإنتاجية. أما التسويغ الثاني فلا يلبث، أيضاً، أن يصبح أقل فعالية مع صيرورة الحرب النووية، بين الدول، أمراً يتعذر تصوُّره بصورة متزايدة. لقد أدَّى تطور التكنولوجيات النووية، وتمركزها الإمبراطوري، إلى تقييد سيادة أكثرية بلدان العالم، بمقدار ما أفضى إلى حرمانها من اتخاذ قرارات الحرب والسلم، هذه القدرة التي تشكِّل عنصراً رئيسياً من عناصر التحديد التقليدي لمعنى السيادة. أضف إلى ذلك أن التهديد النهائي المتمثل بالقنبلة الإمبراطورية أدَّى إلى اختزال جميع الحروب إلى نزاعات محدودة، حروب أهلية، حروب قذرة، إلخ. لقد جعل أية حربٍ، الميدان الحَصْري للسلطة الإدارية والبوليسية. ما من منظور يضاهي منظور القنبلة من حيث تسليط الأضواء الكاشفة على عملية العبور من الحداثة، إلى ما بعد الحداثة، ومن السيادة الحديثة إلى **الإمبراطورية**. تتحدَّد الإمبراطورية هنا، في التحليل الأخير، بأنها «لا مكان» الحياة، أو بوصفها، بعبارة أخرى، القُدْرة المطلقة على التدمير. فالإمبراطورية هي الصيغة النهائية للقوة الحيوية طالما بقيت النقيض المطلق لقوة الحياة.

يكون المال الوسيلة العالمية الثانية للتحكُّم المطلق. فإنشاء السوق العالمية تألَّف، بالدرجة الأولى، من التفكيك النقدي للأسواق الوطنية، من الإجهاز على أنظمة الضوابط النقدية الوطنية و/أو الإقليمية، ومن إخضاع تلك الأسواق لمتطلبات القوى المالية. فمع نزوع البنى النقدية الوطنية إلى فقدان جميع سماتها السيادية، نستطيع أن نرى ما ينبثق عنها من أشباح وظلال عملية إعادة رسم حدود إقليمية نقدية أحادية جديدة متمركزة في عواصم **الإمبراطورية** السياسية والمالية، في المدن العالمية، لسنا بصدد بناء نظام نقدي كوني وشامل على أساس أقاليم إنتاجية جديدة، دارات تداول محلية جديدة، وقيم جديدة بالتالي؛ بل نحن أمام بنية نقدية قائمة على الضرورات السياسية الخالصة

للإمبراطورية. يبقى المال هو الحَكَم الإمبراطوري، ولكن هذا الحَكَم، تماماً كما هي الحال مع التهديد النووي الإمبراطوري، ليس متمتعاً بمكان نهائي وحاسم من جهة، ولا بمكانة متساوية، من جهة ثانية. وتماماً، كما يؤدي التهديد النووي إلى تمكين القوة البوليسية المعمَّمة من الإمساك بزمام السلطة، فإن الحَكَم النقدي يجري استغلاله هو الآخر باستمرار، وتوظيفه فيما يخص الوظائف الإنتاجية، معايير القيمة، وأشكال تخصيص الثروة التي تؤلف السوق العالمية. تبقى الآلياتُ النقدية الوسائل الرئيسية للتحكُّم بالسوق[1].

يشكِّل الأثير الوسيلة الأساسية الثالثة والأخيرة للتحكُّم الإمبراطوري. فإدارة الاتصالات، وهيكلة نظام التعليم ودَوْزَنة الثقافة تبدو اليوم ضرورات سيادية أكثر من أي وقت مضى. غير أن ذلك كله لا يلبث أن يذوب في الأثير. فمنظومات الاتصالات المعاصرة ليست خاضعة للسيادة، بل يبدو، على النقيض من ذلك، أن السيادة هي الخاضعة للاتصالات ـ أو أن السيادة مُمَفْصلة، عملياً، عبر منظومات الاتصالات. وجملة المفارقات التي تتمخض عن تفكك وانحلال السيادة الإقليمية و/ أو القومية تكون، في ميدان الاتصالات، أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. تمتلك الاتصالات قدرات فريدة على إلغاء الحدود الإقليمية وإزالتها: لا تكتفي الاتصالات بتقييد أو إضعاف السيادة الإقليمية الحديثة؛ إنها تصر، بالأحرى، على مهاجمة إمكانية ربط أي نظام بمكان معيَّن، بالذات. إنها تفرض تبديلاً مستمراً وكاملاً للشارات والرموز. لعل إزالة الحدود الإقليمية هي القوة الرئيسية، والتبديل هو الشكل اللذان يتجلَّى التواصل الاجتماعي من خلالهما. بهذه الطريقة وعبر هذا الأثير،

---

(1) قام عدد من الكتّاب بتسليط الأضواء الكاشفة، ومن منطلقات هيكلية، على السلطات المفرطة والدكتاتورية التي تتمتع بها الأنظمة النقدية. انظر: Werner Bonefeld and John Holloway, Global Capital, National State, and the Politics of Money (London; 1995).

لا تلبث اللغات أن تصبح أدوات تداول وتبديل، فتذيب جميع العلاقات السيادية. لا يسع التعليم والثقافة، أيضاً، إلاَّ أن يذعنا لمجتمع المشهد الدوَّار القائم على التداول والتبديل. وهنا نصل إلى حدٍّ متطرِّف لعملية تحلُّل العلاقة بين النظام والمكان. لا نستطيع، عند هذا المنعطف، أن نلتقط هذه العلاقة إلاَّ في **فضاء آخر**، في مكان آخر يتعذر، مبدئياً، إدخاله في عملية مَفْصَلَة أفعال السيادة.

لقد بات فضاء الاتصالات متحرِّراً تماماً من الحدود الإقليمية. إنه آخر مطلق بالمقارنة مع جملة الفضاءات المتبقية التي دأبنا على تحليلها من منطلقات احتكار القوة المادية وتحديد المعيار النقدي. لسنا هنا بصدد مسألة فضالة متبقية، بل أمام عملية **تحوُّل** أو **انمساخ**، عملية استحالة جميع عناصر الاقتصاد السياسي ونظرية الدولة. ليس التواصل إلاَّ نمط الإنتاج الرأسمالي الذي نجح فيه رأس المال في إخضاع المجتمع كلياً وعالمياً لنظامه، مغلقاً جميع الأبواب البديلة. وإذا ما كان أيُّ بديل سيتم طرحه في أيِّ من الأوقات، فلا بدَّ له من أن ينبثق من قلب مجتمع التصنيف الحقيقي حاملاً في أحشائه جميع التناقضات.

تعيدنا وسائل التحكُّم الثلاث هذه، مرة أخرى، إلى طبقات هَرَم السلطة الإمبراطورية الثلاث. فالقنبلة والمال والأثير هي السلطات الملكية والأرستقراطية والديمقراطية على التوالي. قد يبدو زمام الأمور في كل من هذه الحالات كما لو كان بيد الولايات المتحدة. وقد تبدو الولايات المتحدة وكأنها روما جديدة، أو باقة روماتٍ جديدة، حيث واشنطن (مجسِّدة للقنبلة) ونيويورك (مركز المال) ولوس آنجلوس (بؤرة استغلال الأثير). غير أن أي تصوُّر إقليمي للفضاء الإمبراطوري يتعرَّض باستمرار لعدم الاستقرار جراء المرونة والحركية وزوال الحدود الإقليمية في قلب الجهاز الإمبراطوري. من الممكن إضفاء بعض التحديد الإقليمي الجزئي على احتكار القوة وتنظيم المال، غير أن ذلك مستحيل بالنسبة للاتصالات. لقد أصبحت الاتصالات العنصر المركزي الذي

يوطِّد علاقات الإنتاج، موجِّهاً التطور الرأسمالي، ومحوِّلاً قوى الإنتاج. لا تلبث هذه الآلية أن تتمخض عن وضع متطرِّف الانفتاح، حيث تكون البؤرة المركزية للسلطة مضطرة لمواجهة قوة الكيانات الذاتية المنتجة، قوة ونفوذ جميع أولئك الذين يساهمون في الإنتاج المتفاعل للاتصالات. وهنا في هذه السلْطَنَة الدوَّارة لسيطرة الإمبراطورية على الأنماط الجديدة من الإنتاج، فإن الاتصالات هي الأكثر انتشاراً بالأشكال الشعرية.

لقد ولَّت الحكومة الكبيرة إلى غير رجعة!

باتت صرخةُ «لقد ولَّت الحكومة الكبيرة إلى غير رجعة!» شعار المعركة بالنسبة إلى المحافظين والليبراليين الجدد في **الإمبراطورية** كلها. فكونغرس الولايات المتحدة الجمهوري بزعامة نيوت غينغريتش كافح لنسف الهالة التقديسية المحيطة بالحكومة الكبيرة عبر نعتها بـ «الشمولية» (التوتاليتارية) و«الفاشية» (في دورة الكونغرس أرادت أن تكون إمبراطورية، ولكنها ما لبثت أن انتهت كارنفالية). بدا كما لو كنا قد عدنا إلى أزمان انتقادات هنري فورد اللاذعة والعنيفة الموجهة إلى فرانكلين ديلانو روزفلت! أو إلى الأيام الأقل عظمة وجلالاً لإدارة مارغريت تاتشر الأولى، حين كانت تسعى بدأب محموم، وبدُعابة ليست متاحة إلاَّ للبريطانيين، ببيع خيرات الأمة المتمثلة بمؤسسات القطاع العام بدءاً بمنظمات الاتصالات وانتهاءً بشبكات المياه، من شبكة السكك الحديدية والنفط إلى الجامعات والمستشفيات. أما في الولايات المتحدة فقد أقدم ممثلو الجناح الأشد محافظة، أخيراً على تجاوز الخطوط الحمراء، وهو أمر ما لبث الجميع أن أدركوه في النهاية. تمثَّل جوهرُ القضية، والسخرية القاسية، بحصول الهجوم على الحكومة الكبيرة في الوقت الذي كان فيه تطور الثورة المعلوماتية ما بعد الحداثية بأمس الحاجة إلى هذه الحكومة الكبيرة لتدعيم جهودها، في سبيل شق أوتوسترادات المعلومات، من أجل التحكُّم بتوازنات أسواق السندات والبورصات رغم التقلُّبات الجامحة الناجمة

عن المضاربة، بغية الحفاظ، بحرص، على قيم النقد والعملات، على الاستثمار العام في المجمَّع الصناعي ـ العسكري للمساعدة على تحويل نمط الإنتاج، على إصلاح نظام التعليم ليصبح قادراً على مواكبة هذه الشَّبَكَات الإنتاجية الجديدة، وإلخ. . في هذا الوقت بالذات، بعد أن تعرَّض الاتحاد السوفيتي للانهيار، كانت المهمات الإمبراطورية التي تواجه حكومة الولايات المتحدة بالغة الأهمية وكانت الحكومة الكبيرة مطلوبة بأكثر الأشكال إلحاحاً.

حين يبادر أنصار عَوْلَمة رأس المال إلى رفع أصواتهم منددين بالحكومة الكبيرة، فإنهم ليسوا، فقط، منافقين، بل وناكرين للجميل أيضاً. فأين كان رأس المال سيذهب لو لم يضع يده على الحكومة الكبيرة ويوظفها، على امتداد قرون طويلة، لخدمة مصالحه الحصرية؟ وأين كان رأس المال الإمبراطوري اليوم سيذهب، لو لم تكن الحكومة الكبيرة كبيرة بما يكفي لتمكينها من الإمساك بزمام سلطة الحياة والموت بالنسبة إلى الجمهور العالمي بمجمله؟ أين كان رأس المال سيذهب في غياب حكومة كبيرة قادرة على طبع الأوراق النقدية (المال) لإنتاج وإعادة إنتاج النظام العالمي الذي يضمن السلطة والثروة الرأسماليتين؟ أو في غياب شبكات الاتصالات المتحكمة بتعاون الجمهور المنتج؟ ينبغي للرأسماليين، وممثليهم في سائر أرجاء العالم، أن يسارعوا، كل صباح فور استيقاظهم، إلى الركوع على رُكَبهم وإطراء الحكومة الكبيرة، بدلاً من قراءة الشتائم الموجَّهة إليها على صفحات **الوول ستريت جورنال!**

أما الآن، وبعد أن تعرَّض أكثر خصوم الحكومة المحافظين جذريةً للانهيار، تحت ثقل المفارقة التي ينطوي عليها موقفهم، فنريد أن نلتقط راياتهم وننتشلها من الأوحال التي تركوها فيها. لقد جاء دورنا لنصرخ: «كفى حكومةً كبيرة!» لماذا يجب أن يكون ذلك الشعار ملكية حصرية للمحافظين؟ من المؤكَّد أننا، ونحن الذين تعلَّمنا في مدرسة الصراع الطبقي، نعلم جيداً أن الحكومة الكبيرة كانت أيضاً إحدى أدوات إعادة توزيع الثروة الاجتماعية، وأنها، بتأثير

ضغط نضال الطبقة العاملة، ساهمت في الكفاح من أجل المساواة والديمقراطية. أما اليوم فإن تلك الأزمان قد ولَّتْ إلى غير رجعة. فالحكومة الإمبراطورية الكبيرة المنتمية إلى ما بعد الحداثة الإمبراطورية، قد أصبحت الوسيلة الاستبدادية المجرَّدة للسيطرة ولعملية الإنتاج الشمولية للذاتية. تتولى الحكومةُ الكبيرةُ قيادةَ الجوقة الكبرى للذوات المختزلة إلى سلع. وهي، بالتالي، العامل الحاسم في رسم حدود الرغبة: تلك في الحقيقة هي الخطوط التي تقوم، في إمبراطورية السياسة الحيوية، بترسيخ التقسيم الجديد للعمل عبر الأفق العالمي، لمصلحة إعادة إنتاج القُدْرة على الاستغلال والاستعباد. أما نحن فنناضل، على النقيض من ذلك، لأن الرغبة ليست محدودة، ولأن الحياة (نظراً لكون الرغبة في الوجود والرغبة في الإنتاج رغبة واحدة وهما الشيء ذاته) قابلة، باستمرار وحرية ومساواة، للاستمتاع بها ولإعادة إنتاجها.

قد يعترض البعض قائلين: إن الكون السياسي ـ الحيوي المنتَج ما زال يتطلَّب شكلاً من أشكال التحكُّم به، وإنَّ علينا، واقعياً، أن نستهدف، لا تدمير الحكومة الكبيرة، بل وضع أيدينا على مفاتيح التحكُّم بها. لا بدَّ لنا من وضع حد لمثل تلك الأوهام التي طالما ابتُليت بها التقاليد الاشتراكية والشيوعية! علينا، على النقيض من ذلك، ومن منظور الجمهور ومطالبته بالحكم الذاتي المستقل، أن نضع حداً لعملية التكرار المستمرة للشكوى نفسها التي أطلقها ماركس، قبل مئة وخمسين عاماً، حين قال: إن الثورات جميعاً اكتفت بالإمعان في استكمال بناء صرح الدولة بدلاً من تدميرها. وذلك التكرار لم يزدد إلاَّ وضوحاً في قرننا، حيث نجحت صفقة المساومة الكبرى (بأشكالها الليبرالية والاشتراكية والفاشية) بين الحكومة الكبيرة، والبيزنس الكبير، والعمل الكبير، (بين أجهزة الحكم العملاقة والشركات الكبرى والاتحادات العمالية والنقابية الهائلة) في إجبار الدولة على إنتاج ثمار مرعبة جديدة مثل معسكرات الاعتقال والغولاغات والغيتوات وما إليها.

لن يتأخر أفلاطون الجديد في الحي عن المبادرة، أخيراً، إلى الصراخ في وجوهنا قائلاً: لَسْتُم إلاَّ عصابةً من الفوضويين. ليس ذلك صحيحاً. لو لم نُقْدِم على الانطلاق (مثل تراسيماكوس وكاليكليس، محاورَيْ أفلاطون الخالدين) من وجهة نظر قاعدة مادية متأسِّسة في شباك التعاون الإنتاجي، أو من منظور إنسانية شيِّدت على الأسس الإنتاجية، إنسانية تأسَّست على أرضية «الاسم المشترك» للحرية، لكنَّا فوضويين حقاً. لا، نحن لسنا فوضويين، بل نحن أُمميون، تمَّت صياغتنا وصَقْلُنا على أيدي الحكومات الكبيرة الليبرالية منها والاشتراكية. لقد رأينا بأم العين كيف أن هذا كله تتم إعادة خلقه في الحكومة الإمبراطورية، في اللحظة التي نجحت فيها إداراتُ التعاون الإنتاجي في تمكين قوة العمل، ككل، من تأسيس ذاتها في الحُكْم.